بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

سلسلة مطبوعات المجموعة الشرعية

تجربة بنك الجزيرة

في التحول إلى المالية الإسلامية

إصدار خاص

إعداد
المجموعة الشرعية في بنك الجزيرة

دار الميمان للنشر والتوزيع

تجربة بنك الجزيرة
في التحول إلى المالية الإسلامية

© دار سليمان الميمان للنشر والتوزيع، ١٤٤٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
المجموعة الشرعية في بنك الجزيرة
تجربة بنك الجزيرة في التحول إلى المالية الإسلامية. /
المجموعة الشرعية في بنك الجزيرة.- الرياض، ١٤٤٢هـ
٢٦٤ ص؛ ١٧×٢٤سم
ردمك: ٢-٩٤-٨١٨١-٦٠٣-٩٧٨

١- بنك الجزيرة ٢- البنوك الإسلامية ٣- الاقتصاد الإسلامي
أ. العنوان
ديوي ٣٣٠,١٢١ ١٤٤٢/٩٩٦٠

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٩٩٦٠
ردمك: ٢-٩٤-٨١٨١-٦٠٣-٩٧٨

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار الميمان للنشر والتوزيع، ولا يجوز طبع أي جزء من الكتاب أو ترجمته لأي لغة أو نقله أو حفظه ونسخه على أية هيئة أو نظام إلكتروني أو على الإنترنت دون موافقة كتابية من الناشر إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر.

جرى تنضيد الكتاب وتجهيزه للطباعة باستخدام برنامج **أدوبي إنديزاين**، وإدراج الآيات القرآنية بالرسم العثماني وفقًا لطبعة مجمع الملك فهد الأخيرة باستخدام برنامج **«مصحف النشر للإنديزاين»** الإصدار: **(متعدد الروايات)** وهي أداة برمجية plug-ins مطورة بواسطة **شركة الدار العربية لتقنية المعلومات** *www.arabia-it.com* الرائدة في مجال البرمجيات المتقدمة لخدمة التراث الإسلامي.
الخطوط وتصميم الغلاف : **دار الميمان للنشر والتوزيع**

الطبعة الأولى ١٤٤٣هجري - ٢٠٢١م

نشر مشترك

بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

دار الميمان للنشر والتوزيع

واتساب: +966 55 48 07111
Info@DarAlMaiman.com
www.DarAlMaiman.com
DarAlMaiman

تجربة بنك الجزيرة

في التحول إلى المالية الإسلامية

إعداد

المجموعة الشرعية في بنك الجزيرة

بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

بسم الله الرحمن الرحيم

فريق الدراسة

الفريق الإشرافي
من بنك الجزيرة

الدكتور/ فهد بن علي العليان
الأستاذ/ لاحم بن حمد الناصر
الأستاذ/ محمد بن عبد العزيز المسعد
الأستاذ/ عبد الله بن إبراهيم المسند

الفريق البحثي

الإشراف العلمي:

أ.د. عبد الله بن محمد العمراني
الدكتور/ خالد بن محمد السياري
الدكتور/ علي بن محمد نور

المراجعة العلمية:

أ.د. محمد بن إبراهيم السحيباني
أ.د. سيف الدين تاج الدين

الباحثون:

الدكتور/ فضل بن عبد الكريم البشير
الأستاذ/ أحمد بن محمد نصار
الأستاذ/ عبد الله بن فتح الدين بيانوني

تقديم بقلم
رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة
المهندس/ طارق بن عثمان القصبي

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسلين نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

يُسعدني بالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة بنك الجزيرة أنْ أقدم لكم هذه الدراسة بعنوان: **«تجرِبة بنك الجزيرة في التحول إلى المالية الإسلامية»** التي ترصد تجرِبة البنك الفريدة في التحوّل الكامل إلى تطبيق المعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة، وتقديم نموذج يُحتذى به في صناعة المالية الإسلامية؛ ليصبح أول بنك تقليدي في المملكة يتحوَّل إلى المصرفية الإسلامية تحولًا كاملًا.

لقد واجهتْ عملية التحول سلسلةً طويلةً من التحديات والمعوِّقات، وبفضل الله ثمَّ بدعم البنك المركزي السعودي، وبإصرار مُلَّاك بنك الجزيرة ومجالس إدارته المتعاقبة، وإدارته التنفيذية، وقناعتهم الراسخة في جدوى تبنِّي هذا المشروع الرائد، استطاع البنك تجاوز هذه التحديات بواسطة اختيار منهج الإحلال المرحلي المتدرِّج خلال زمنٍ يصل إلى تسع سنوات، فصنعت قصة نجاح مميزة وجديرة بأنْ تُروى.

إننا في بنك الجزيرة إذْ نُهدي هذه الدراسة للباحثين والمهتمِّين وعموم

المجتمع؛ لنأمل أن نقدِّم قيمةً مضافةً إلى الدراسات والبحوث في مجال المالية الإسلامية، وأن نمهِّد الطريق للمؤسسات المالية الأخرى الراغبة في التحوّل كي تخطو بخُطًى ثابتة نحو التحول إلى المصرفية الإسلامية، وهو ما سيُساهم في جعل المملكة العربية السعودية مركزًا للمالية الإسلامية.

وأودُّ أن أقدِّم الشكر والتقدير إلى جميع مَن ساهم في هذه التجرِبة الرائدة، وأخصُّ بالذكر الأستاذ مشاري بن إبراهيم المشاري، الرئيس التنفيذي في بداية مرحلة التحول، والدكتور محمد بن سعيد الغامدي، الذي تولّى منصب مساعد المدير العام للخدمات المصرفية الإسلامية، وأشرف على مشروع التحول إشرافًا مباشرًا، والدكتور محمد بن علي القري، عضو اللجنة الاستشارية التحضيرية عند تكوين اللجنة الشرعية عام ١٩٩٨م، والأستاذ لاحم بن حمد الناصر، أمين اللجنة الشرعية حينذاك.

كما لا يفوتني أن أقدِّم الشكر للدكتور فهد بن علي العليان، رئيس المجموعة الشرعية ومجموعة المسؤولية الاجتماعية، وفريق العمل الحاليين الذين بذلوا جهودًا مقدرة لإنجاز هذه الدراسة التوثيقية.

وأقدم أوفر الشكر وأجزله لقيادتنا الرشيدة التي وفّرت البيئة التي تساعد على النجاح لقطاع الأعمال عمومًا والمصارف خصوصًا.

وختامًا..

نشكر المولى عَزَّوَجَلَّ على توفيقه وإحسانه لتحقيق هذه النجاح، فالحمد لله رب العالمين.

تقديم رئيس اللجنة الشرعية
عبد الله بن سليمان المنيع

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرف المرسلين نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

السادة الباحثين والقراء الكرام..

أحمد الله عَزَّوَجَلَّ أنْ منّ على بنك الجزيرة بتوثيق هذه التجرِبة عبر إصدار دراسة بعنوان: «**تجرِبة بنك الجزيرة في التحول إلى المالية الإسلامية**»، والتي تحكي قصة نجاح البنك في التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية.

لقد وفقنا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في اللجنة الشرعية بعضوية أخويّ معالي الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد المطلق، وفضيلة الدكتور/ محمد بن علي القري، بالمشاركة في هذه الدراسة والإشراف عليها أثناء مراحل إعدادها وحتى الانتهاء منها.

إن من فضل الله عَزَّوَجَلَّ أنْ قدَّر لنا مشاركة إخواننا في مجلس إدارة بنك الجزيرة منذ البدايات الأولى لمشروع تحوّل بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية، وما واجهه من تحديات استدعت العمل الجادّ والاجتهاد وبذل الوسع في ضبط عمليات التحول وإتمامها على الوجه المطلوب، وقد تحقق هذا النجاح بفضل الله، ثم جهود كل القائمين على هذا المشروع المبارك من مُلّاك ومسؤولين وموظفين.

إن تجرِبة تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية لتُعدُّ دليلًا واضحًا على

إمكانية تحول المؤسسات التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة متى صدقت النية ووجِد العمل المخلص الجاد.

وإنني في هذا المقام لأهيب بالمؤسسات المالية أن تستفيد من هذه التجرِبة المميزة للإقدام على التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية؛ لتحقيق مقاصد الشريعة في تطبيق التعاملات المالية الإسلامية.

ولا يسعني في الختام سوى التقدّم بالشكر والتقدير إلى الذين ساهموا في إنجاز هذه التجرِبة، وأخص بالذكر المهندس/ طارق بن عثمان القصبي رئيس مجلس الإدارة الحالي، الذي كان داعمًا لها منذ أن كان عضوًا في المجلس أثناء فترة التحول، والدكتور عبد الستار بن عبد الكريم أبو غدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي كانت له إسهاماته الجليلة مذْ كان عضوًا في اللجنة الاستشارية التحضيرية المشكّلة عام ١٩٩٨م، وطوال فترات عضويته المتعاقبة في اللجنة الشرعية، والدكتور حمزة بن حسين الفعر، عضو اللجنة الشرعية مدة عضويته في اللجنة.

أسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يبارك في هذه الجهود، ويخلص النيات له سبحانه، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ملخص الدراسة

هدف الدراسة ومنهجيتها:

تهدف هذه الدراسة إلى توثيق عملية تحوّل بنك الجزيرة من بنك تقليدي إلى بنك إسلامي، ورصدها، وعرض مراحلها، ومناهجها، وتحدياتها، وكيفية تجاوزها، ثم تحليل ما مضى من معلومات؛ من أجل إفادة العالم بهذه التجرِبة الناجحة.

واعتمدتِ الدراسةُ على استقراء الدراسات السابقة التي رصدت تجارب التحوّل للمالية الإسلامية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وعلى تحليل التقارير والوثائق، والمقابلات المتخصصة التي أجراها فريق الدراسة مع المسؤولين في البنك؛ للتعرُّف على خفايا التجرِبة، وأسرار النجاح، وأبرز الصعوبات التي واجهوها في طريقهم.

وتتميز هذه الدراسة عمّا سبقها بأنها تقدِّم إضافةً جديدةً من خلال عرض تجرِبة رائدة لم تُدرس من قبل، وهي «تجرِبة بنك الجزيرة».

وسوف نعرض فيما يلي ملخص نتائج الدراسة من خلال المحاور التالية:

تطور المالية الإسلامية:

تمثل المالية الإسلامية أحد الجوانب التطبيقية التي تقوم على القيم والأحكام الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، وفي مقدمتها: تحريم الربا،

والغـــرر الفاحش في عقود التمويـــل، والارتكاز بدلًا عن ذلك علـــى عقود التمويل القائمة على البيوع الجائزة، مع المشاركة بمختلف صورها.

بدأت التجارب الأولى للمالية الإســـلامية في ســـتينيات القرن الماضي، من خلال مبادرات متفرقة في عدد من الدول الإســـلامية، ثـــم امتدت لنحو نصف قرن بعد مرحلة طويلة من التنظير، وكانت المرحلة الأهم في مسيرة المالية الإسلامية هي مرحلة التوسع والانتشار التي بدأت من سبعينيات القرن الماضي إلى الوقت الراهن، وتشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية أصبحت في حقبة التوســـع والانتشار من أبرز التغيرات التي شهدها القطاع المالي العالمي، حيث نمت الأصول التي تديرها نموًّا كبيرًا، وانتشرت في مساحة واسعة من العالم.

وفي حقبة الانتشـــار والتوسع هذه لوحظ وجود تفاوت واضح في منهج تنظيم عمل المؤسسات المالية الإسلامية من قبل الأجهزة الإشرافية في الدول المختلفة: ففي حين توجَّهت دول نحو تطبيق المالية الإســـلامية دفعةً واحدةً على جميع المؤسسات المالية، اتجهت دول أخرى إلى نظام ثنائي تعمل فيه المؤسســـات المالية الإســـلامية مـــع نظيرتها التقليدية بأنظمـــة أو تعليمات خاصة، وفي المقابـــل، تركت دول أخرى الأمر إلى قوى السوق، فسمحت بإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية بناء على طلب العملاء ورغبتهم، على أن يكون ذلك تحت أنظمة موحدة تحكم جميع المؤسســـات المالية، وترتكز أساسًا على ضمان استقرار النظام المالي بغضِّ النظر عن طبيعة العقود المستخدمة، وهو ما سارت عليه الأجهزة الإشرافية في المملكة العربية السعودية.

فأدَّى هذا الطلب على خدمات المالية الإســـلامية عالميًّا ومحليًّا إلى تســـارع المؤسسات المالية التقليدية إلى التحول جزئيًّا أو كليًّا نحو المالية الإسلامية من أجل جذب شـــريحة جديدة من العملاء مع المحافظة على العمـــلاء الحاليين. وفي حالة المملكة، أتاح الطلب المستمر على خدمات المالية الإسلامية حسب النموذج الذي

يسمح بالاستجابة لهذا الطلب، فرصة مواتية لنشوء مؤسسات مالية إسلامية جديدة، أو تحول مؤسسات تقليدية قائمة إلى المالية الإسلامية.

لذلك تأتي هذه الدراسة لتوثِّق تجرِبة إحدى هذه المؤسسات التقليدية، وهي بنك الجزيرة باعتباره مثالًا رائدًا في هذا المجال، خاصة مع تزايد الطلب على معرفة استراتيجيات التحول، وتفاصيل تنفيذها سواء من قبل العديد من المؤسسات المالية أو من الأجهزة الإشرافية؛ مما يبرز أهمية هذه الدراسة التي تروي قصة إحدى التجارب الرائدة في التحول إلى المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

قرار التحول إلى المالية الإسلامية:

يقصد بالتحول إلى المالية الإسلامية: **ترك المؤسسة المالية التقليدية المعاملاتِ التقليدية، وانتقالها إلى معاملات المالية الإسلامية**. ولا يُعدُّ التحول كاملًا إلا إذا شمل جميع منتجات المؤسسة، ومصادر الأموال واستخدامها. ولقد كان قرار بنك الجزيرة بالتحول إلى المالية الإسلامية قرارًا واضحًا منذ اليوم الأول؛ ليكون تحولًا كاملًا، وأن يكون بنك الجزيرة رائدًا في هذه التجرِبة؛ لأنه قرار بُني على القناعة بالمالية الإسلامية، وأنها الخيار الصحيح، والفرصة الواعدة لنجاح عملية التحول مع زيادة الطلب على منتجات المالية الإسلامية في المملكة.

منهج تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية:

شرع بنك الجزيرة في التخطيط لعملية التحول الكامل دون وجود تجرِبة مماثلة سابقة واضحة يمكن الاستفادة منها، ولهذا سارع البنك بعد صدور قرار التحول لتأليف لجنة مهمتها بناء خطة للتحول وفق منهج واضح، يتضمن تفاصيل العملية الانتقالية للتحول والتصحيح، دونما الإضرار بما أنجزه البنك في السابق.

وقد فاضلت اللجنة بين منهجين للتحول هما:

١- **منهج الإزاحة:** بإنشاء مؤسسة إسلامية ناشئة (افتراضية) داخل البنك؛ يكون لها رأس مال مستقل، وإدارة مستقلة، وقاعدة عملاء ومنتجات خاصة، على أن تتمدد هذه المؤسسة الناشئة مع الزمن، ويزيد حجم أنشطتها على حساب نشاط البنك الكبير إلى أن تكتمل عملية التحول.

٢- **منهج الإحلال:** بوضع خطة زمنية مفصلة لإحلال منتجات إسلامية بديلة عن جميع المنتجات التقليدية، وتطبيقها تدريجيًّا إلى أن يصل البنك في نهاية مرحلة التحول إلى تحقيق صفة المؤسسة المالية الإسلامية الخالصة.

ووضعت معايير للمفاضلة بين هذين المنهجين وهي:

- المحافظة على قاعدة العملاء الحالية.
- تجنب المنافسة الضارة داخل البنك بين القسم التقليدي والقسم الإسلامي.
- سهولة مراقبة عملية التحول من مجلس الإدارة.

وبناء عليها قرَّر البنك تبني المنهج الثاني، وعليه وضع البنك خطة لفحص المنتجات الحالية، وتصنيفها تبعًا لتوافقها مع أحكام الشريعة، وفرز المنتجات التقليدية تمهيدًا لإجراء التعديلات اللازمة عليها، مع ترتيب إجراء هذه التعديلات حسب القدرة على إيجاد بدائل إسلامية.

ولأن هذا المنهج يتطلب وقتًا لتحقيق الهدف، لم يعلن البنك عن كونه مؤسسة مالية إسلامية من أول يوم تبنى فيه هذا المنهج، وإنما أعلن أن لديه خطة تدريجية للتحول.

ولهذا المنهج مزايا منها:

١- نشـــر مفاهيم المالية الإســـلامية بين جميع العاملين في البنك؛ لأنهم ســـيتولون عملية الإحلال بعـــد تدريبهم، وهذا يوحِّـــد جهود جميع العاملين؛ لتحقيق هدف واحد.

٢- أوجد منافســـة إيجابية داخل البنـــك للإبداع والابتـــكار في تطوير منتجـــات متوافقة مع أحكام الشـــريعة لتكون بديلـــة عن المنتجات التقليدية.

٣- يحتفظ بقاعدة العملاء الحالية، الذين تفضل النسبة الأكبر منهم التحولَ إلى منتجات متوافقة مع الشريعة.

٤- التدرج وهو منهج شرعي أصيل، يجنب البنك التعرض للتعثر، أو خطر الانهيار، خاصة مع خلوِّ الســـاحة من منتجات مالية إســـلامية مناسبة للتطبيق دفعة واحدة.

مراحل تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية:

مر بنك الجزيرة بثلاث مراحل أساسية، هي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل التحول (١٩٧٥-١٩٩٧م).

تمتد هذه المرحلة من تأســـيس البنك في عام ١٩٧٥م إلى عام ١٩٩٧م، وهو عام صدور قرار التحول؛ ففي هذه المرحلة تأســـس البنك علـــى نمط بعض البنوك المحلية آنذاك وهـــو: تملك أصول فروع المصارف الأجنبيـــة، وكان العمل البنكي حينذاك يقوم إجمالًا على المالية التقليدية التي ينحصر التنافس فيها على نوع وجودة الخدمة المطلوبة من قاعدة العملاء وسرعة تلبيتها.

وقــد تعرَّض البنك خلال هذه المرحلة لأزمات مالية مؤثرة كادت أن تؤدِّي به إلى الفشل، مما استوجب تنفيذ عمليات إنقاذ ترتب عليها إعادة هيكلة البنك، وزيادة في رأس ماله مصحوبة بزيادة حصة ملكية المســاهمين الســعوديين، ودخول ملاك جدد لهم رغبة في تحول البنك إلى المالية الإســلامية، وفي نهاية هذه المرحلة نجح البنك في إحداث نقلات نوعية في طريقة عمله أدت إلى تحوّل البنك من الخســارة إلى الربح في عام ١٩٩٧م.

المرحلة الثانية: مرحلة التحول إلى المالية الإسلامية (١٩٩٨-٢٠٠٧م).

أثناء عملية إعادة الهيكلة في عام ١٩٩٥م استعان مجلس إدارة البنك بأحد بيوت الخبرة لإعداد دراســة بشــأن تحول البنك إلى المالية الإسلامية التي اعتمدها مجلس الإدارة. وبعد إكمال الدراســة قدمت إلى البنك المركزي الســعودي -مؤسسة النقد سابقًا- للموافقة على تطبيقها، وبعد الحصول على الموافقات اللازمة، صدر قرار بنك الجزيرة في نهاية عام ١٩٩٧م القاضي بتحوله تحولًا كاملًا إلى المالية الإسلامية.

فبدأ البنك في عام ١٩٩٨م بالتمهيد لعملية التحول من خلال إنشــاء مجموعة خدمات المصرفية الإسلامية، وإسناد الإشراف على عملية تحول البنك نحو المالية الإســلامية إليها، وبعد اكتمال تحــول جميع الفروع للمالية الإســلامية، تم تحويل عمليات الخزينة للمالية الإسلامية، مما أدَّى إلى ارتفاع نسبة محفظة منتجات المالية الإســلامية إلى ٧٥٪ من إجمالي محفظة البنك في نهاية عــام ٢٠٠٤م، ثمّ تحولت جميع عملياته لتتوافق بالكامل مع المالية الإسلامية بنهاية عام ٢٠٠٦م.

المرحلة الثالثة: بنك الجزيرة مؤسسة مالية إسلامية بالكامل (٢٠٠٧- الوقت الحاضر).

أصبــح البنك منذ عام ٢٠٠٧م يعمل بصفته مؤسســة مالية إســلامية صرفة،

وقــد تمكن بنك الجزيرة منذ بداية هذه المرحلة إلى الوقت الراهن من تحقيق العديد من الإنجازات على مســتوى زيادة رأس المال، وارتفاع حصته في الســوق المالي الســعودي، وتحقيق أرباح عالية، وتطوير منتجات مالية متميــزة، إضافة إلى تقديم خدمات اجتماعيــة نوعية لفئات المجتمع من خلال برامج المســؤولية الاجتماعية التي بدأها البنك بالتوافق مع هذه المرحلة.

وسيقدم القسم المتعلق بأثر التحول على الأداء المالي للبنك في هذا الملخص أبرز ما حققه البنك من إنجازات خلال هذه المرحلة.

دور الحوكمة الشرعية في إدارة عملية التحول:

من أهم أســباب نجاح عملية تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية قيامها على أسس الحوكمة الشرعية؛ إذ بدأت عملية تحويل بنك الجزيرة بتأسيس مجموعة خدمات المصرفية الإسلامية؛ لتتولى وضع خطط تحول البنك إلى المالية الإسلامية، والإشــراف على ما تتطلبه هذه العملية من تطوير وابتكار في المنتجات التي تحتاج إلى بحث وخبرة عملية، بالإضافة إلى تحمل تكاليف التطوير الكبيرة.

ومن أولى المهام التي أنجزتها هذه الإدارة: تأســيس لجنة شرعية تشرف على خطوات التحول وتطوير منتجات البنك، مع المراقبة المســتمرة لضمان التزام البنك بالخطوات المرحلية للتحول إلى المالية الإسلامية.

وعمل في اللجنة الشــرعية مجموعة من كبار العلماء الذين لهم باع طويل في المالية الإسلامية، ومع مرور الوقت تعززت المجموعة الشرعية بجهاز إداري مكوَّن من:

- **أمانة عامة:** تقدم الخدمات المســاندة الأساســية للجنة الشرعية وتنظم اجتماعاتها.

- **وقسم للأبحاث والتطوير:** يتولى إعداد البحوث والدراسات حول تطوير المنتجات.
- **وقسم للمطابقة الشرعية:** للتحقق من التزام البنك بقرارات اللجنة الشرعية.

فأصبح للمجموعة الشرعية أثر محوري في نجاح عملية التحول من خلال جهودها في إحلال العمليات المتوافقة مع الشريعة محل العمليات المخالفة للشريعة، بالإضافة إلى استحداث منتجات مالية جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة.

وتتضمن هذه الدراسة تفاصيل التحديات التي واجهتها المجموعة الشرعية في عملية التحول، وكيفية تجاوزها من خلال المراجعة الدورية التي تشمل جميع أقسام البنك وبرامجه التمويلية، وبمتابعة تقارير التدقيق الشرعي لأعمال جميع إدارات البنك، وقد توِّجَت هذه الجهود بعد توفيق الله بإعلان المجموعة الشرعية في يناير من عام ٢٠٠٧م عن اكتمال عملية التحول في بنك الجزيرة للمالية الإسلامية، وأنه أصبح مؤسسة مالية إسلامية.

التحول والأداء المالي للبنك:

في بداية مرحلة التحول كان البنك على وشك الفشل، ثم في نهاية مرحلة التحول وصلت عوائد البنك إلى ٢,٥ مليار ريال،كما أنه مع حلول الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م ظهرت إيجابيات التحول؛ لأن اختيار بنك الجزيرة للتوجّه إلى المالية الإسلامية ساعد في حماية البنك من بعض آثار الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاد الدول المتقدمة وبعض البنوك في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٩م أرسيت أسس النمو المستقبلي للبنك، من خلال تعزيز قدرات البنك ومنسوبيه بالإمكانات اللازمة التي تتيح الاستفادة القصوى من الفرص المنظورة في المستقبل،

ومنها مضاعفة عدد الفـروع؛ لتصبح ٤٨ فرعًا،كما نجح بنـك الجزيرة في الحفاظ على معدلات أداء مستقرة وإيجابية، وتمكّن من تكوين قاعدة صلبة لمواصلة تحقيق الإنجازات التي طمح إليها منذ بدء عملية التحول.

المسؤولية الاجتماعية:

في عام ٢٠٠٦م قدم بنك الجزيرة برامج متنوعة لخدمة المجتمع السعودي من خلال برنامج المسـؤولية الاجتماعية، وذلك بإنشاء مجموعة المسؤولية الاجتماعية التي أوكل إليها تنفيذ العديد من المشـروعات والأنشـطة الموجهة لأفراد المجتمع السـعودي ومنظماتها فـي المجالات التنموية والإنسـانية والثقافيـة والاجتماعية والوطنية في جميع أرجاء المملكة العربية السعودية.

فأطلق بنك الجزيرة برنامج «خير الجزيرة لأهل الجزيرة»، الذي رصد له ١٠٠ مليون ريال لدعم مبادرات، ورعاية برامج رئيسـة موجهة لتنمية المجتمع انطلاقًا من المبادئ الشرعية، بالتعاون مع مؤسسـات حكومية وأهلية مرخصة في مجال العمل الخيـري، وهذه البرامج موجهة لمسـاعدة أعداد كبيرة من ذوي الإعاقة من الأسـر والأفراد على حدّ سـواء، إضافة إلى عقـد دورات تدريبية في التأهيل المهني لمئات من الشـباب والشـابات السـعوديين لمنحهم فرصًا حقيقية للالتحاق بسوق العمل والمشـاركة الفاعلة في تنميـة الاقتصاد الوطني. ومنها برنامـج بنك الجزيرة لدعم الابتـكار، وبرامج بناء قدرات القطاع غير الربحي، والقروض الحسـنة، والفعاليات الوطنية، وتفريج كربة السجناء، وخير الجزيرة لموظفي الجزيرة.

الإفادة من التجرِبة واستشراف المستقبل:

إن هذه التجرِبة الناجحة تسـهم في تكوين قناعات ملاك المؤسسات المالية، وتحمل رسائل إيجابية للأجهزة الإشرافية تساعد في زيادة الدفع نحو التحول.

إن ظاهرة التحول الناجحة كسرت حاجز التردد عند من يرغب فيها، وأحدثت تغيـرًا واضحًا في المفاهيم حول المصرف الإسـلامي ومنهجيته في العمل، ومدى قدرته وصموده أمام المنافسـة، ومهما يكن من أمر، لم تخلُ أيّ تجرِبة من تحديات يمكن التغلب عليها وتجاوزها بالإرادة القوية، والرغبة الصادقة بعد توفيق الله تعالى.

لقد ظهر نجاح صناعة المالية الإسلامية، وأثبتت قدرتها على الصمود في وجه تنافسـية الصناعة المالية التقليدية، واستطاعت أن تشـق طريقها بثقة تامة، وانتشرت المنتجات المالية الإسلامية، واتسـعت قاعدة العملاء؛ مما ساهم في زيادة أصولها ونمو موجوداتها، والمتتبع لمسـيرة المؤسسات المالية الإسـلامية يلحظ بوضوح تمددها عبر قارات العالم والاعتراف بها، حتى أشـادت بها وشـجعتها المؤسسات المالية الدولية المعنية بهذا الشأن.

وتؤكد التقارير المالية على مقدار التحسـن المسـتمر فـي صناعة الخدمات المالية الإسلامية الذي انعكس على توجُّه كثير من الدول لإتاحة الفرص للمؤسسات المالية الإسـلامية للعمل لديها، وظهور المبادرات التعليميـة التي انتهجتها العديد مـن الجامعات العالمية لإنشـاء برامج تعليمية لخدمة الصناعـة، ومع ذلك النجاح والانتشـار، فسوف تجد المؤسسـات المالية الإسلامية نفسـها أمام تحديات كبيرة ومنافسة شرسة مع المؤسسـات التقليدية ذات التجرِبة العريقة والإمكانات الكبيرة، ومع نظيراتها الأخرى خاصة بعد شيوع التقنيات الحديثة في الأعمال المصرفية.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

فريق الدراسة ٥

تقديم بقلم رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة المهندس/ طارق بن عثمان القصبي ٧

تقديم بقلم رئيس اللجنة الشرعية عبد الله بن سليمان المنيع ٩

ملخص الدراسة ١١

هدف الدراسة ومنهجيتها..... ١١

تطور المالية الإسلامية ١١

قرار التحول إلى المالية الإسلامية ١٣

منهج تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية ١٣

مراحل تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية ١٥

دور الحوكمة الشرعية في إدارة عملية التحول ١٧

التحول والأداء المالي للبنك ١٨

المسؤولية الاجتماعية..... ١٩

الإفادة من التجربة واستشراف المستقبل..... ١٩

فهرس الموضوعات..... ٢١

قائمة الجداول..... ٢٥

قائمة الأشكال..... ٢٧

مقدمة الدراسة..... ٢٩

أهمية الدراسة..... ٢٩

مشكلة الدراسة ٣٠

تساؤلات الدراسة..... ٣١

أهداف الدراسة ٣١

الدراسات السابقة..... ٣٢

الموضوع	رقم الصفحة

منهج الدراسة ٣٢
المقابلات الشخصية ٣٣
تقسيمات الدراسة ٣٥
القسم الأول: المالية الإسلامية.. المفهوم والتطور ٣٩
الفصل الأول: تطور المالية الإسلامية ٤١
توطئة ٤٣
١/ ١/ ١ مراحل تطور المالية الإسلامية ٤٥
١/ ١/ ٢ مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية ٥٤
١/ ١/ ٣ منتجات المالية الإسلامية ٥٨
١/ ١/ ٤ خدمات المالية الإسلامية ٦٢
١/ ١/ ٥ دراسة تحليلية إحصائية لتطور المالية الإسلامية العالمية ٦٧
الفصل الثاني: المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية: النشأة والتطور وآفاق المستقبل ٨٣
١/ ٢/ ١ تاريخ المالية الإسلامية في المملكة ٨٥
١/ ٢/ ٢ مشاركة المملكة في أصول المالية الإسلامية ٨٧
١/ ٢/ ٣ تشريعات المالية الإسلامية في المملكة ٩١
١/ ٢/ ٤ مكانة المالية الإسلامية في برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج الرؤية ٩٦
القسم الثاني: بنك الجزيرة رائد التحول إلى المالية الإسلامية ١٠٧
توطئة ١٠٩
الفصل الأول: تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية.. الأسس والمبادئ ١١١
٢/ ١/ ١ التحول إلى المالية الإسلامية؛ (مدخل مفاهيمي) ١١٣
٢/ ١/ ٢ تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية؛ (الأسباب والدوافع) ١١٥
٢/ ١/ ٣ منهج تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية ١١٧
الفصل الثاني: تحول بنك الجزيرة؛ المراحل والممكّنات والتحديات ١٢٥
توطئة ١٢٧
٢/ ٢/ ١ مراحل بنك الجزيرة ١٢٨
٢/ ٢/ ٢ ممكّنات تحول بنك الجزيرة ١٤٣
٢/ ٢/ ٣ تحديات تحول بنك الجزيرة ١٤٦

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثالث: الحوكمة الشرعية للتحول إلى المالية الإسلامية ١٥٣
توطئة ١٥٥
٢/ ٣/ ١ اللجنة الشرعية ١٥٦
٢/ ٣/ ٢ المجموعة الشرعية ١٦٣
٢/ ٣/ ٣ دور الحوكمة الشرعية في التحول ١٦٨
٢/ ٣/ ٤ منتجات المالية الإسلامية في بنك الجزيرة ١٨١
الفصل الرابع: الجوانب الإيجابية من تجربة تحول بنك الجزيرة ١٨٩
توطئة ١٩١
٢/ ٤/ ١ أثر تحول بنك الجزيرة في الأداء المالي ١٩٢
٢/ ٤/ ٢ الريادة والابتكار في منتجات المالية الإسلامية ٢٠٢
٢/ ٤/ ٣ المسؤولية الاجتماعية في بنك الجزيرة ٢٠٩
٢/ ٤/ ٤ جوائز بنك الجزيرة ٢٢٣
الفصل الخامس: الإفادة من تجربة تحول بنك الجزيرة واستشراف مستقبل صناعة المالية الإسلامية ٢٢٧
٢/ ٥/ ١ الإفادة من تجربة تحول بنك الجزيرة ٢٢٩
٢/ ٥/ ٢ استشراف مستقبل صناعة المالية الإسلامية ٢٣٥
خاتمة الدراسة ٢٤١
أولًا: أبرز نتائج الدراسة ٢٤١
ثانيًا: أبرز توصيات الدراسة ٢٤٣
ملاحق الدراسة ٢٤٥
بيان اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة عن التحول الكامل للبنك إلى المالية الإسلامية في يناير ٢٠٠٧م ٢٤٧
ثبت المصادر والمراجع ٢٤٩
المراجع العربية ٢٤٩
المراجع باللغة الإنجليزية ٢٥٩
المواقع الإلكترونية ٢٦١

قائمة الجداول

الجدول	رقم الصفحة

جدول رقم (١): مناصب أعضاء مقابلات الدراسة ٣٤
جدول رقم (٢): المؤسسات المالية الإسلامية التي أسست خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٣م ٥٢
جدول رقم (٣): مقارنة بين الخدمات المالية العادية والخدمات الإلكترونية ٦٦
جدول رقم (٤): أصول المالية الإسلامية بحسب المناطق (مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠١٨م. ٦٩
جدول رقم (٥): التطورات الرئيسة في البنك خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١٩م..... ١٣٥
جدول رقم (٦): الأداء المالي للبنك خلال الأعوام ٢٠١٥ م - ٢٠١٩م بملايين الريالات..... ١٤١
جدول رقم (٧): مقارنة بين أرباح بنك الجزيرة في فترة ٢٠٠٤-٢٠١٩ ..... ١٩٥
جدول رقم (٨): مقارنة بين أصول بنك الجزيرة في فترة ٢٠٠٤-٢٠١٩..... ١٩٦
جدول رقم (٩): مقارنة بين ودائع بنك الجزيرة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩ ..... ١٩٨
جدول رقم (١٠): مقارنة بين تمويلات بنك الجزيرة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩ .... ١٩٩
جدول رقم (١١): مقارنة أرباح النصف الأول من عام ٢٠٢٠ مع الفترة السابقة المماثلة لها ٢٠٠
جدول رقم (١٢): إحصاءات للمستفيدين من برامج التأهيل والتدريب..... ٢١٢
جدول رقم (١٣): إحصاءات للمستفيدين من برامج ذوي الإعاقة ٢١٤
جدول رقم (١٤): إحصاءات للمستفيدين من برامج الابتكار ٢١٥
جدول رقم (١٥): إحصاءات للمستفيدين من برامج بناء قدرات القطاع غير الربحي.. ٢١٦
جدول رقم (١٦): إحصاءات للمستفيدين من برامج القروض الحسنة..... ٢١٨

الجدول رقم الصفحة

جدول رقم (١٧): إحصاءات للمستفيدين من مشاركة بنك الجزيرة في الفعاليات الوطنية ٢١٩
جدول رقم (١٨): إحصاءات للمستفيدين من برنامج تفريج كربة السجناء ٢٢٠
جدول رقم (١٩): إحصاءات للمستفيدين من برنامج خير الجزيرة لموظفي الجزيرة..... ٢٢١

قائمة الأشكال

الشكل | رقم الصفحة

شكل رقم (١): مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية ٥٧
شكل رقم (٢): نسب توزيع قطاعات المالية الإسلامية في ٢٠١٨ ..... ٧٠
شـــكل رقم (٣): توزيع البرامج التعليمية والتدريبية في المالية الإســـلامية على قارات العالم ٢٠١٣م ٧٤
شكل رقم(٤): حجم أصول المالية الإسلامية بحسب المناطق العالمية ٢٠١٨م ٧٩
شكل رقم(٥): الفروع الإسلامية في القطاع المصرفي السعودي..... ٨٩
شـــكل رقم (٦): توزيع الحصة السوقية للبنوك الإســـلامية السعودية حسب الأصول، الربع الرابع ٢٠١٩م ٩٠
شكل رقم (٧): مخطط تطور أرباح البنك..... ١٩٦
شكل رقم (٨): مخطط تطور أصول البنك..... ١٩٧
شكل رقم (٩): مخطط تطور الودائع في البنك..... ١٩٨
شكل رقم (١٠): مخطط تطور تمويلات البنك ١٩٩
شكل رقم (١١): تطور برامج التأهيل والتدريب ٢١٣
شكل رقم (١٢): تطور برامج ذوي الإعاقة..... ٢١٥
شكل رقم (١٣): تطور برامج الابتكار ٢١٦
شكل رقم (١٤): تطور برامج بناء قدرات القطاع غير الربحي ٢١٧
شكل رقم (١٥): تطور برامج القروض الحسنة ٢١٨
شكل رقم (١٦): تطور الفعاليات الوطنية..... ٢١٩
شكل رقم (١٧): تطور تفريج كربة السجناء ٢٢٠
شكل رقم (١٨): تطور برنامج خير الجزيرة لموظفي الجزيرة ٢٢٢

مقدمة الدراسة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

تعنى هذه الدراسة برصد تطور المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، والتعريف بالإطار الفلسفي والتطبيقي لصناعة المالية الإسلامية واستشراف مستقبلها، مع التركيز على دراسة تجرِبة بنك الجزيرة في التحول للمالية الإسلامية وتحليلها، وعرض مراحلها، وطرقها، والتحديات، وكيفية تجاوزها، وملامح الإفادة من هذه التجرِبة، واستشراف المستقبل.

والمؤمَّل أن تسهم نتائج الدراسة في إفادة البنوك والمؤسسات المالية التقليدية الراغبة في التحول إلى المالية الإسلامية، وأن تكون الدراسة عونًا للباحثين والمراكز البحثية في التعرف على المعلومات الحديثة في هذا المجال.

أهمية الدراسة:

تأتي أهميتها مما يلي:

١- موضوعها الذي يبحث في التعريف بالمالية الإسلامية عمومًا، وتجرِبة بنك الجزيرة فيها على وجه الخصوص، والإفادة من مراحل التحول وآلياتها، وكيفية تجاوز الصعوبات والعقبات.

٢- نتائج الدراسة مهمة للبنوك والمؤسسات المالية التقليدية الراغبة في التحول للمالية الإسلامية، بالإضافة إلى الأجهزة الرقابية والتنظيمية التي تحتاج لدعم عمليات التحول للمالية الإسلامية والإشراف عليها.

٣- يعين الإطار النظري والتطبيقي الباحثين والمراكز البحثية في التعرف على المعلومات الحديثة في هذا الموضوع.

مشكلة الدراسة:

تُعدّ المالية الإسلامية اليوم من أبرز التطورات التي يشهدها القطاع المالي في جميع أنحاء العالم، فقد نمت صناعة الخدمات المالية الإسلامية بقدر كبير، وانتشرت على مساحة جغرافية واسعة حول العالم، ويتفاوت الاهتمام بالمالية الإسلامية بين التبني الكامل لها وبين التطبيق الجزئي، وقد أفرزت تجرِبة المالية الإسلامية خلال ستين سنة ماضية الكثير من الدروس المفيدة التي تنفع التجارب، وتزيد من قوتها وتأثيرها في المنظومة المالية الحالية، وهذا أدى إلى سعي المصارف التقليدية في التحول جزئيًّا أو كليًّا تجاه المالية الإسلامية، في محاولة لجذب شريحة جديدة من العملاء، مع المحافظة على قاعدة العملاء الحاليين لديها.

كما شهدت السنوات الأخيرة نموًّا هائلًا في قطاعات الاقتصاد الإسلامي عمومًا، والمالية الإسلامية على وجه الخصوص، وصاحب ذلك اهتمام كبير من قبل مؤسسات مالية واقتصادية كي تتوافق أعمالها مع الشريعة الإسلامية، وامتد هذا الاهتمام ليشمل الأجهزة الإشرافية، والمؤسسات الحكومية المعنية، وفي المقابل لم توثق أساليب التحول وخطواته، مما حصر المعرفة بقصة التحول وتفاصيله وصعوباته في أطراف محددة، مثل المستشارين القائمين على عملية التحول، والبنك المتحول نفسه، إضافة إلى الأجهزة الرقابية.

لأجل ذلك تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على تجرِبة رائدة وفريدة على مستوى المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، وهي تجرِبة بنك الجزيرة، للإفادة من هذه التجرِبة في التحول للمالية الإسلامية، ولتوثيق هذه المسيرة عسى أن يكون عملنا حافزًا لتوثيق مسيرة منجزات أخرى في حقول شتى.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن عدد من التساؤلات المهمة، منها:

١- كيف تطوّرت المالية الإسلامية في العالم، وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص؟

٢- ما الإطار الفلسفي والتطبيقي لصناعة المالية الإسلامية؟

٣- ما المكتسبات التي حققتها صناعة المالية الإسلامية في المملكة، وما مستقبلها في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

٤- ما المراحل التي مرَّ بها بنك الجزيرة في التحول للمالية الإسلامية؟ وما التحديات التي واجهها، وكيف تجاوزها؟

٥- كيف يمكن نقل تجرِبة بنك الجزيرة للإفادة منها من قبل المؤسسات المالية التقليدية في المملكة العربية السعودية، وفي العالم؟

أهداف الدراسة:

١- رصد تطور المالية الإسلامية، في العالم عمومًا والمملكة خصوصًا، والمسارات المتوقعة لنموها في المستقبل.

٢- نشر تجرِبة بنك الجزيرة في التحول من المالية التقليدية إلى المالية الإسلامية، وتقويمها.

٣- دراسة مراحل تحول بنك الجزيرة، وتحليلها، والإفادة من الأساليب التي اختارها البنك للتغلب على التحديات التي واجهته في عملية التحول.

الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات والأبحاث والتقارير التي رصدت تجرِبة المالية الإسلامية عمومًا، واعتنت بالتحول للمالية الإسلامية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

وتتميز هذه الدراسة عن تلك الدراسات والتقارير بعرض أحدث المعلومات والإحصاءات عن تجرِبة جديدة لم تُدرس من قبل ثمّ تحليلها، وهي تجرِبة بنك الجزيرة، إضافة إلى تقويم التجرِبة لإبراز الجوانب الإيجابية التي تفيد في الاقتباس منها.

منهج الدراسة:

استخدم فريق الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالرجوع إلى الدراسات والتقارير والوثائق ذات العلاقة، ووصف التجرِبة محل الدراسة وتوثيقها وتحليلها حسب الضوابط الآتية:

١- الالتزام بالمنهج العلمي للبحث العلمي.

٢- التحليل العلمي وفق أدلة وبراهين شرعية واقتصادية واضحة.

٣- توثيق مصادر المعلومات والبيانات المستخدمة في الدراسة ومراجعها في قائمة خاصة، دون التوثيق الأكاديمي للمعلومات المستخلصة من خبرة فريق الدراسة، وما حصل عليه من وثائق خاصة ببنك الجزيرة،

ومـــا جرى من مقابلات مـــع العلماء والخبراء؛ وذلـــك مراعاة لطبيعة الدراسة التي هي أقرب إلى التقارير الفنية منها إلى الرسائل الأكاديمية والبحوث المتخصصة.

٤- إجراء المقابلات المتخصصة مع المســؤولين في البنك للتعرف على تاريخ التجرِبة وعناصر النجاح والصعوبات.

٥- الالتزام بالبيانات والإحصاءات الحديثة.

٦- صياغة المحتوى وتحريره بأســلوب يلائم القارئ غير المتخصص بما لا يخلّ بالطرح العلمي.

المقابلات الشخصية:

من مزايا هذه الدراســة اختيار فريقها إجراء المقابلات الشخصية من بين أدوات البحث النوعي، باعتبار أن موضوع الدراســة توثيقي مرحلي، وتعد مقابلة الشخصيات التي عاصرت تلك المرحلة من أهم مصادر المعلومة، فهي تزود بكمٍّ كبير من المعلومات، وتمكِّن فريق الدراسة من التعرُّف على أفكار عينة الدراسة ووجهات نظرهم.

وتكونت العينة من ثمانية عشر فردًا روعي في اختيارهم معيارين هما:

- العمل في بنك الجزيرة أثناء فترة التحول (١٩٩٨-٢٠٠٧).
- ألا يكونوا على رأس العمل حين إعداد الدراسة.

اســتخدمت الدراســة أســلوب المقابلة المقننة؛ وهو نوع من المقابلة جرى التحضير لها بإعداد قائمة من عدة أســئلة ضمن خمســة محــاور، ثمّ عرضت على خمسة من الأكاديميين والخبراء العاملين في الصناعة ممن يحملون درجة الدكتوراه لتحكيمها.

وتستهدف المقابلة المقننة جمع المعلومات بواسطة عدد من الأسئلة المعدة سلفًا للتعرف على أفكار أفراد العينة ووجهات نظرهم حول موضوع الدراسة، وقد استنبطت الأسئلة من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، مع إتاحة الحرية لأفراد العينة لتجاوز الأسئلة التي لا يرغبون في الإجابة عنها، أو لا يملكون معلومات كافية حولها، مع منح الفرصة لأي فرد كي يضيف معلومات يرى أهمية توثيقها في التجرِبة ولم تعالجها الأسئلة المعروضة.

وقد لجأ فريق الدراسة في المقابلات إلى أسلوب المقابلة عبر الاتصال المرئي بواسطة البرامج التقنية الحديثة، إذ كان تاريخ المقابلات من شهر يونيو إلى شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٠م، وهي متوافقة مع تطبيق الإجراءات الاحترازية للوقاية من وباء فايروس كورونا، كما سجّل فريق الدراسة جميع المقابلات الشخصية بعد استئذان أفراد العينة، من أجل تدوين مضمون المقابلات كاملًا؛ تمهيدًا لتصنيف البيانات وتحليلها، علمًا أن كل مقابلة استغرقت من ٣٠ إلى ٩٠ دقيقة.

وفي الجدول التالي بيان لمناصب مجتمع الدراسة الذين أجريت معهم المقابلات:

جدول رقم (١)

مناصب أعضاء مقابلات الدراسة

المنصب	عدد الأفراد
عضو مجلس الإدارة	٢
رئيس تنفيذي	١
عضو لجنة شرعية	٣
مسؤول في المجموعة الشرعية	٤

المنصب	عدد الأفراد
مسؤول في مجموعة الخزينة	١
مسؤول في مجموعة الشركات	٣
مسؤول في مجموعة التجزئة	١
مسؤول في الشركة المالية (كابيتال)	١
مسؤول في شركة التكافل	١
مسؤول في شركة التطوير العقاري	١

تقسيمات الدراسة:

جاءت الدراسة في سبعة فصول مقسمة إلى قسمين:

القسم الأول: المالية الإسلامية: المفهوم والتطور.

الفصل الأول: تطور المالية الإسلامية.

١/ ١/ ١ مراحل تطور المالية الإسلامية.

١/ ١/ ٢ مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية.

١/ ١/ ٣ منتجات المالية الإسلامية.

١/ ١/ ٤ خدمات المالية الإسلامية.

١/ ١/ ٥ دراسة تحليلية إحصائية لتطور المالية الإسلامية العالمية.

الفصل الثاني: المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية: النشأة والتطور وآفاق المستقبل

١/ ٢/ ١ تاريخ المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

١/ ٢/ ٢مشاركة المملكة العربية السعودية في أصول المالية الإسلامية.

١/ ٢/ ٣ تشريعات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

١/ ٢/ ٤ مكانة المالية الإسلامية في برنامج تطوير القطاع المالي ضمن برامج الرؤية.

القسم الثاني: بنك الجزيرة: رائد التحول إلى المالية الإسلامية.

الفصل الأول: تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية: الأسس والمبادئ.

٢/ ١/ ١ التحول إلى المالية الإسلامية: مدخل مفاهيمي.

٢/ ١/ ٢ تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية: الأسباب والدوافع.

٢/ ١/ ٣ منهج تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية.

الفصل الثاني: تحول بنك الجزيرة: المراحل والممكّنات والتحديات.

٢/ ٢/ ١ مراحل بنك الجزيرة.

٢/ ٢/ ٢ ممكّنات تحول بنك الجزيرة.

٢/ ٢/ ٣ تحديات تحول بنك الجزيرة.

الفصل الثالث: الحوكمة الشرعية للتحول إلى المالية الإسلامية.

٢/ ٣/ ١ اللجنة الشرعية.

٢/ ٣/ ٢ المجموعة الشرعية.

٢/ ٣/ ٣ دور الحوكمة الشرعية في التحول.

٢/ ٣/ ٤ منتجات المالية الإسلامية في بنك الجزيرة.

الفصل الرابع: الجوانب الإيجابية في تجربة تحول بنك الجزيرة.

٢/ ٤/ ١ أثر تحول بنك الجزيرة في الأداء المالي.

٢/ ٤/ ٢ الريادة والابتكار في منتجات المالية الإسلامية.

٢/ ٤/ ٣ المسؤولية الاجتماعية في بنك الجزيرة.

٢/ ٤/ ٤ جوائز بنك الجزيرة.

الفصل الخامس: الإفادة من تجرِبة تحول بنك الجزيرة واستشراف مستقبل صناعة المالية الإسلامية.

٢/ ٥/ ١ الإفادة من تجرِبة تحول بنك الجزيرة.

٢/ ٥/ ٢ استشراف مستقبل صناعة المالية الإسلامية.

القسم الأول

المالية الإسلامية

المفهوم والتطور

الفصل الأول

تطور المالية الإسلامية

توطئة

تمثل المالية الإسلامية أحد الجوانب التطبيقية التي تستند إلى القيم الأخلاقية والأحكام الشـرعية المسـتمدة من القرآن الكريم والسـنة النبويـة، وهذه النظرة لا تتوافر إلا في الاقتصـاد القائم على القيم الأخلاقية مثل: العدل، والصدق، والأمانة، والإخلاص، ومراعاة حقوق الآخرين، وتلتزم بالأحكام الشرعية للعقود المالية وفي مقدمتهـا تحريم الربا، والغرر الفاحش، والارتكاز بـدلًا عن ذلك على عقود البيوع الجائزة والمشاركة بمختلف صورها.

المالية الإسلامية:

تُعدّ المصارف الإسـلامية مكوِّنًا رئيسًـا في **صناعة المالية الإسلامية**، وداعمًا لمكوناتها الأخرى، المتمثلة في المنتجات المشروعة كالتأمين التكافلي، والصناديق الاستثمارية، وأسواق رأس المال الإسلامي وغيرها، وهذه القطاعات مجتمعةً يطلق عليها **المؤسسات المالية الإسلامية**، وذلك حسب ما استقرّ عليه استعمال مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

جاءت النشأة الأولى للمؤسسات المالية الإسلامية لتعبر عن آمال مجتمعاتها وتطلعاتها، لذلك كان إنشـاؤها متوافقًا مع رغبات المجتمع المحيط، فاسـتطاعت أن تنتشر عبر مسـاحات واسـعة، وأن تجذب أعدادًا كبيرة من المتعاملين، ثمّ تقدم للإنسانية وللقطاع المالي تجرِبةً فريدةً.

وشـــكَّلت تلك المفاهيم قناعـــاتٍ جديدةً في المنظومـــة المالية، حتى أصبح التعامل بعقود البيوع والإجارة والمشاركات وغيرها من المعاملات المالية المتعارف عليها. وقد هيأ الله ســـبحانه وتعالى للمالية الإســـلامية الخبراء والعلماء والعاملين، والحكومات الداعمـــة، مما أعانها على أداء رســـالتها. وبفضل ذلـــك الدعم تزايد عددها، وانتشـــرت في شتى أنحاء العالم، وفيما يلي ســـنلقي الضوء على التطور في المالية الإسلامية.

١/١/١
مراحل تطور المالية الإسلامية

إن مفهوم البنك بمعناه الحديث ورد إلى العالم الإسلامي من أوروبا؛ حيث نشأت البنوك التقليدية في تلك القارة قبل خمس مئة عام تقريبًا، فقد تأسّس أول بنك حكومي في البندقية بإيطاليا عام ١٥٨٧م، ولذا فمفردة البنك مأخوذة من كلمة إيطالية: (*Banco*)، وتعني المنضدة أو الطاولة، ويعود سبب التسمية إلى أن (الصراف) في العصور الوسطى كان يجلس في الأماكن العامة إلى منضدة يبيع ويشتري العملات المختلفة، ثم تطورت العملية ووصلت إلى ما نحن عليه الآن، كما تشير إلى ذلك كثير من البحوث والدراسات.

ثمّ أسهمت الثورات الصناعية في الغرب بدورٍ كبيرٍ في ظهور البنوك الربوية؛ لأن العملة المتداولة حينها هي النقود الذهبية، والأغنياء يودعون أموالهم عند مَن يشتغلون بصناعة الذهب، ويأخذون منها ما يحتاجون إليه مقابل نسبة تدفع لصاغة الذهب، وإذا أراد الغني الانتقال إلى بلد آخر يأخذ أمرًا ممن هي عنده إلى شريك له في ذلك البلد؛ ليتسلم ما يريد من المال، فصارت السندات هي المستعملة لخفتها وضمانها، وأغنت عن حمل النقود.

ولما كثرت الودائع الذهبية عند الصيارفة استعملوها في الإقراض بفائدة تُحدد بحسب حاجة المقترض، وهكذا. وتشير الدراسات التاريخية إلى أن أول بنك ربوي

افتتح داخل الوطن العربي هو البنك الأهلي المصري الذي تأسس في عام ١٨٩٨م، وبدأ يقدّم خدماته الائتمانية، وكان قائمًا على التعامل بالفوائد الربوية.

ومن خلال تتبع الكتابات التي تناولت بداية المصارف الإسلامية نلاحظ فيها تباينًا بين الباحثين حول نشأة المصارف الإسلامية، فبعضهم يشير إلى أن بدايتهاكانت في المناطق الريفية في الباكستان من خلال المؤسسة التي تستقبل الودائع من الأغنياء وتقدمهـا للمزارعين الفقراء دون فائدة، مكتفية فقط بمصروفات الخدمات الإدارية. بينما يشـير بعضهم إلى أن التجرِبة بدأت في بنوك الادّخار في عام ١٩٦٣م بمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية التي توقفت فيما بعد.

ويرى آخرون أن التجرِبة بدأت في الهند بكتابات مجموعة من الباحثين دعت إلى محاربة الربا ونبذ الفائدة، ويشير غيرهم إلى أن الجوانب التطبيقية للعمل البنكي الإسلامي بمفهومه المعاصر بدأت في السودان في عام ١٩٢٦م من خلال المشاركة المتناقصة لتمويل المشـروعات الزراعية. وقيل أيضا: إن ظهور المؤسسات المالية الإسـلامية يرجع إلى سـنة ١٩٤٠م في ماليزيا التي أُنشـئت فيها صناديق الادخار بلا فائدة، وفي سـنة ١٩٥٠م انتقلت فكرة اعتماد صيغ تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية إلى باكستان، وعملت بها لعدة شهور ثم توقفت.

وأيًّا كانت بداية المالية الإسـلامية، فينبغي أن توجه الجهود إلى مضامين هذه التجرِبة، وأهدافها وغاياتها، وصولًا إلى تقويمها وتطويرها.

وعليه فيمكن تحديد المراحل المهمة التي كونت مفهوم المؤسسـات المالية الإسلامية، ومرتكزاتها، وحقيقتها، كما يلي:

١- مرحلة تأصيل المالية الإسلامية (١٨٥٠ إلى ١٩٥٠م):

هذه المرحلة ليسـت ذات ارتباط مباشر بظهورالمؤسسات المالية الإسلامية،

إلا أنها مرحلة مهمة في التحفيز وشحذ الهمم لمدافعة الربا وتقديم البديل الإسلامي على المستوى النظري من علماء المسلمين للابتعاد عن التعامل الربوي الذي تقدمه البنوك التقليدية التي تحمل في معاملاتها ومضامينها الربا الصريح، وهي مرحلة مبنية على ما رسخ في وجدان المسلمين من تعظيم الشريعة وأحكامها، والسعي لمرضاة الله في الفعل والترك.

وعندما نالت كثير من الدول في العالمين العربي والإسلامي استقلالها، كانت الشعوب تبحث عن هويتها الإسلامية، وتزامن مع تلك المتغيرات كتابات من مجموعة من العلماء توضح النظام الاقتصادي الإسلامي، وكيف يتعامل الإسلام مع مشكلات الإنسانية، وتبرز مساوئ الربا وخطورته على الاقتصاد.

إضافة إلى ذلك عزّزت جهود أخرى تلك الكتابات تمثلت في عقد المؤتمرات والندوات التي خُصصت لشرح خطورة الربا والتعامل به، وبيان حكم الإسلام فيه، منها: أسبوع الفقه الإسلامي المنعقد لأول مرة في باريس في عام ١٩٥١م، وحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية بدمشق سنة ١٩٥٢م، والمؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة عام ١٩٦٥م، ومؤتمر الفقه الإسلامي الأول بالمغرب سنة ١٩٦٩م، وغيرها من المؤتمرات والندوات.

وفي أثناء هذا النقاش العلمي المستند إلى الحجج والأدلة في نبذ الربا ومضامينه، بدأت الخطوة الأولى في التحرر من فكرة مسيطرة مفادها تعذُّر العمل بدون النظام المالي الحديث، وأنه منظومة متشابكة يصعب الانفكاك عنها. وكانت الخطوة التالية هي إيجاد الصيغ العملية لوضع ما جاءت به التعاليم الإسلامية في مجال المال والاقتصاد موضع التطبيق.

أما النظام البديل، فكان يتلخص في أن يعمل البنك من خلال ثلاثة أنواع، هي:

حســـاب الودائع: الذي يقبـــل البنك فيه ودائع الأفراد، وله الحق في ســـحب رصيده متى شاء ولا يدفع البنك فائدة أو ربحًا على المبالغ المودعة في هذا الحساب.

والحســـاب الثاني: هو حســـاب الاستثمار بالمشـــاركة، الذي يقبل البنك فيه الودائع بحد أدنى معين ودون حد أقصى، ويســـتثمر البنـــك هذه الأموال، وفي نهاية العام يوزع أرباحه أو خسائره على المستثمرين في هذا الحساب.

وأما الحساب الثالث: فهو حســـاب الزكاة، وفيه يقبل البنك أموال الزكاة التي يرغب مخرجوها أن يصرفها البنك نيابة عنهم في مصارفها الشرعية.

وبعد نقاش حول هذه الأفكار بين مجموعة من الخبراء والاستشاريين للتأكد من سلامتها من أيّ محظورات شرعية من الناحية النظرية، تم الاتفاق عليها، فكانت هي البدايات الحقيقية لظهور أول مؤسسة مالية إسلامية، وتأسيس مرحلة جديدة من العمل المالي.

٢- مرحلة ظهور المالية الإسلامية (١٩٦٣ إلى ١٩٧٠):

جاءت هذه المرحلة امتدادًا تطبيقيًّا للمرحلة النظرية السابقة؛ وفيها أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي في مصر عام ١٩٦٣م، وهي بنوك الادخار المحلية في مدينة ميـــت غمر التي تُعد مركزًا لدلتا النيل من الناحية الجغرافية، ويُشـــكل الفلاحون فيها وقتئذٍ حوالي ٨٦٪ من سكانها، وتحيط بها ٥٣ قرية تتفاوت في الحجم وعدد السكان.

واستؤجر مقر للعمل باسم «مركز الادخار المحلي»، وكان الاتصال الشخصي الأســـاس الذي قام عليه العمل، ووضعت تشكيلات إدارية مختلفة من خلال تقسيم المنطقة إلى عدد من القطاعات، على رأس كل قطاع مســـؤول يعمل بجانبه معاونون يساعدونه في نسق إداري منظم؛ للوصول إلى أكبر شريحة من المزارعين.

وأبدى القائمـــون على العمل حماسًـــا وإصرارًا لإنجـــاح التجرِبة مع وجود تحديات تحيط بها من كل جانب أصبحت في مجملها دافعًا وحافزًا لإذكاء التجرِبة. وبالفعل صُمِّم نمـــوذج جديد ترتبت عليه زيادة عدد المســـاهمين زيادة كبيرة فاقت العدد المقدر، وتمكن القائمون من تحديد المعالم الأساسية لمصرف يلتزم بالأحكام الشرعية، وعُدل الاسم السابق إلى «بنوك الادخار المحلية»، واستمرت التجرِبة أربع سنوات، حققت فيها نجاحًا كبيرًا، ثم دمجت لاحقا مع بنك آخر بقرار حكومي.

وفي عام ١٩٧١م أنشـــئ بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ أعماله فعليًّا في عام ١٩٧٢م، ويُعدُّ أول بنك ينصّ في قانون تأسيســـه علـــى منع التعامل بالفائدة، كما أنه يُعـــد ذا طابع اجتماعي مملوك بالكامل للدولة، ويهـــدف إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل.

وفي عام ١٩٧٣م أنشئ البنك الإســـلامي للتنمية في جدة تنفيذًا لقرار مؤتمر وزراء مالية ٥٦ دول إســـلامية، ليكون بنكًا تنمويًّا دوليًّـــا وليس بنكًا تجاريًّا، وبدأت أنشطته رسميًّا يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٧٥م.

وفي عام ١٩٧٥م تأســـس بنك دبي الإســـلامي الذي يعدّه بعض الباحثين في الاقتصاد الإســـلامي أول بنك إســـلامي تجاري في العالم العربي، وبدأ البنك عائليًّا للمؤسسين، ثم فتح البنك للمساهمين من جميع المواطنين.

وصاحب هذه الفترة انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي نظمته كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة في عام١٩٧٦م، وهو أول مؤتمر من نوعه ضمَّ أعدادًا كبيرة من وزراء المالية في العديد من الدول العربية والإســـلامية،كما شـــارك فيه جمعٌ غفيرٌ من الفقهاء والباحثيـــن من مختلف أنحاء العالم.

وأصبح المؤتمر النواةَ الحقيقيةَ لعلم الاقتصاد الإسلامي المؤسسي، ومن بين توصياته إنشاء مركز بحثي يُعنى بدراسات الاقتصاد الإسلامي، وتنفيذًا لهذه التوصية أنشئ مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في منتصف عام١٩٧٧م (معهد الاقتصاد الإسلامي حاليًا) الذي ساهم بأعمال بارزة لتأصيل هذا العلم الناشئ، ونالت الدراسات التي تعنى بعلم المالية الإسلامية إجمالًا حظًّا وافرًا من اهتمامات المركز.

٣- مرحلة انتشار المالية الإسلامية (١٩٧٧ إلى ٢٠٢٠):

عقب ذلك المؤتمر الذي عُقد في المملكة العربية السعودية حدث تحول كبير في تاريخ المالية الإسلامية، وبدأت صفحة جديدة؛ حيث انتشرت المالية الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية من خلال بنك فيصل السوداني الذي تأسس عام ١٩٧٧م، وبنك فيصل المصري الذي تأسس عام ١٩٧٩م، وبيت التمويل الكويتي، وشركة الراجحي المصرفية للتجارة (مصرف الراجحي حاليًا)، والبنك الإسلامي الأردني، وغيرها من البنوك في العديد من الدول العربية، بالإضافة إلى بلدان إسلامية أبرزها باكستان وماليزيا وغيرهما، وبلاد أخرى في آسيا، منها: الهند والفلبين، ودول أفريقية كجنوب أفريقيا والنيجر والسنغال، وبعض البلدان الغربية كبريطانيا وسويسرا والولايات المتحدة وأستراليا.

وفي أوائل عام ١٩٨١م بدأت مرحلة جديدة في تحول بعض الدول نحو المالية الإسلامية بالكامل مثل الباكستان، وكانت هناك خطوات جادة لأسلمة كامل نظامها المالي،كما تبع ذلك خطوات جادة أيضًا في السودان نحو التحول الكامل للمالية الإسلامية بدأت في أوائل عام ١٩٩٠م.

وقد ظهرت المؤسسات المالية الإسلامية في أربعة نماذج:

النموذج الأول: هو النظام الثنائي، حيث تعمل المؤسسة الإسلامية ضمن نظام مالية تقليدي وفق نظام خاص صادر بقانون، وقد تطور هذا الوضع في كثير من الدول إلى إصدار قانون ينظم الأعمال المالية الإسلامية ولا يخص مؤسسة معينة، وأخذ بهذا النظام دول منها: ماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، والكويت.

النموذج الثاني: هو النظام الشامل وفيه يتبنى بلد معين تحويل كامل نظامه المالي إلى صيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتلزم جميع المؤسسات المالية في البلد نحو التحول التدريجي، وهذا ما فعلته دول أخرى مثل دولة الباكستان والسودان.

النموذج الثالث: هو نظام نوافذ المالية الإسلامية الذي انتشر بعد انتشار المؤسسات المالية الإسلامية واجتذابها المزيد من الأموال والعملاء؛ حينما رغب عدد من المؤسسات التقليدية بتقديم خدمات مالية إسلامية من خلال نافذة، أو فرع متخصص.

النموذج الرابع: هو النظام الذي يستجيب إلى قوى السوق؛ إذ استجابت المؤسسات المالية لمتطلبات العملاء ورغبتهم في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تبتعد عن التعاملات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا النموذج يقوم على أنظمة واحدة تحكم جميع المؤسسات المالية، وترتكز أساسًا على ضمان استقرار النظام المالي بغض النظر عن طبيعة التعاملات المنفذة.

ولهذا النموذج تطبيقات في المملكة العربية السعودية؛ بعد أن قدّم البنك المركزي السعودي دعمًا لهذا النموذج، ويمكن اعتبار تجرِبة تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية من أبرز أمثلة النموذج الرابع.

جدول رقم (٢)

المؤسسات المالية الإسلامية التي أسست خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٣م

المؤسسة	تاريخ التأسيس	الدولة
بنك دبي الإسلامي	١٩٧٥	الإمارات العربية المتحدة
بنك فيصل الإسلامي المصري	١٩٧٧	مصر
بنك فيصل الإسلامي السوداني	١٩٧٧	السودان
بيت التمويل الكويتي	١٩٧٧	الكويت
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	١٩٧٨	الأردن
المصرف الإسلامي الإيراني	١٩٧٩	إيران
بنك البحرين الإسلامي	١٩٧٩	البحرين
المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية	١٩٨٠	مصر
مجموعة من المصارف	١٩٨٠	باكستان
بنك التضامن الإسلامي	١٩٨١	السودان
البركة للاستثمار والتنمية	١٩٨٢	المملكة العربية السعودية
مصرف قطر الإسلامي	١٩٨٢	قطر
بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود	١٩٨٣	بنجلاديش
بنك إسلام ماليزيا	١٩٨٣	ماليزيا
بيت التمويل السعودي التونسي	١٩٨٣	تونس
البنك الإسلامي السوداني	١٩٨٢	السودان
بنك البركة الإسلامي	١٩٨٤	البحرين
بنك البركة التركي الإسلامي	١٩٨٤	تركيا
بنك البركة السوداني	١٩٨٤	السودان

المؤسسة	تاريخ التأسيس	الدولة
النظام المصرفي الإسلامي	١٩٧٨	لوكسمبورج
شركة الراجحي المصرفية للتجارة	١٩٧٨	المملكة العربية السعودية
دار المال الإسلامي	١٩٨١	سويسرا
البنك الإسلامي الدولي	١٩٨٢	الدانمارك
بنك البركة الدولي	١٩٨٢	المملكة المتحدة
بنك قبرص الإسلامي	١٩٨٢	قبرص

٢/١/١

مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية

هنـــاك العديد من المؤسســـات الداعمة للصناعة المالية الإســـلامية، ويمكن التركيز على أبرز تلك المؤسسات، بعرض مختصر عنها:

١-البنك الإسلامي للتنمية:

مؤسســـة مالية دولية، أنشـــئت تطبيقًا لبيـــان العزم الصادر عـــن أول مؤتمر لوزراء مالية الدول الإســـلامية الذي عقد في مدينة جدة في ديســـمبر عام ١٩٧٣م، وافتتـــح البنك في أكتوبـــر عام ١٩٧٥م، ومـــن الأهداف التي رســـمت له تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ومســـاندتها لصالح شعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإســـلامية في الدول غير الأعضاء وفقًا لمبادئ وأحكام الشـــريعة الإسلامية.

واتفق المجتمعون على تحقيق هذا الهدف الســـامي على أن يولي البنك عناية خاصة لتمويل المشروعات الإنتاجية، ومشروعات البنية التحتية ذات الجدوى المالية والاقتصادية بوســـائل متعددة منها: المشـــاركة في رأس المال، وتطوير صيغ جديدة لتمويل الأنشطة الاســـتثمارية، وإنشاء برامج جديدة لتعبئة الموارد، إضافة إلى إنشاء مؤسســـات للرقابة والمعايير من أجل دمج الأعمال المالية الإســـلامية في الاقتصاد والنظام المالي العالمي، فضلًا عن تقديم المساعدة الفنية لبناء القدرات وتمكين هذه

البنوك من إعادة صياغة نظمها وسياساتها وتحديث أجهزة تقنية المعلومات وتدريب العاملين فيها وإيجاد صلات عمل بينها.

ولعل العمل الأهم الذي اضطلع به البنك في دعم صناعة الخدمات المالية الإسلامية هو إسهاماته الفاعلة في إنشاء ما يمكن تسميته بمؤسسات البنى التحتية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية لمساعدة البنوك والمؤسسات العاملة في هذا القطاع للارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الأداء.

٢- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠١م):

تأسس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين عام ٢٠٠١م، خلفًا للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الذي أنشئ عام ١٩٧٧م بناء على اتفاق رؤساء مجالس إدارة المصارف بهدف دعم التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف المجالات، ومن أبرز الإنجازات العلمية للاتحاد إصدار (الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية) التي تُعد مرجعًا مهمًّا في التأصيل للمالية الإسلامية، ويساند المجلس العام مؤسسات صناعة المالية الإسلامية من خلال إتاحة المعلومات والتقارير المتعلقة بأعمال المؤسسات المالية الإسلامية.

٣- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (١٩٩٠م):

أُنشئت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (سابقًا هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية) بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من بعض المؤسسات المالية الإسلامية، وهي (البنك الإسلامي للتنمية، ومجموعة دار المال الإسلامي، ومجموعة دلة البركة، وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، وبيت التمويل الكويتي) عام ١٩٩٠م في الجزائر، وسجلت عام ١٩٩١م في دولة البحرين، بصفتها منظمة عالمية غير ربحية ذات شخصية مستقلة.

وسبق إنشاء الهيئة جهود تحضيرية كبيرة، وكانت البداية من ورقة العمل التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع السنوي للمحافظين في مارس ١٩٨٧م، ثم تكونت لجان عديدة للنظر في أفضل السبل لإعداد معايير محاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.

٤- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (٢٠٠٢م):

تأسس مجلس الخدمات المالية الإسلامية في كولالمبور بماليزيا عام ٢٠٠٢م، بدعوة من بنك نيجارا بالعاصمة الماليزية، ومن أهدافه التنسيق مع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية لإصدار المعايير الفنية المالية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لا سيما معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وقد أصبحت تلك المؤسسات وغيرها منظومة داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبفضل الله ثم بذلك الدعم انتشرت المؤسسات المالية الإسلامية في شتى أنحاء العالم، واتجهت العديد من الدول في العواصم الآسيوية والأوروبية لدراسة هذه التجرِبة بغرض تطبيقها والاستفادة منها.

شكل رقم (١)

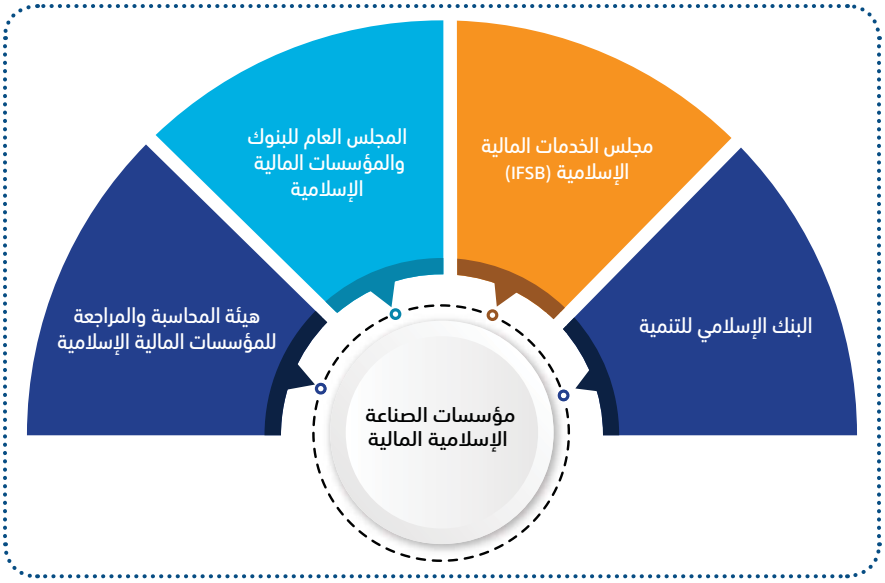

مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية[١]

(١) المصدر: من إعداد فريق الدراسة.

٣/١/١
منتجات المالية الإسلامية

يكاد يتفق الــرواد المنظرون للمؤسســات المالية الإســلامية على أن عقود المشــاركات تمثل حجر الزاوية في التمويل المصرفي، لكــن مع صعوبات التطبيق وتنظيمات البنوك المركزية، واجهت المؤسسات المالية الإسلامية إشكالات عديدة، فاتجهت إلى تقليل عقود المشــاركات والإكثار من عقود المداينات، ولذا فإن أغلب التمويلات اليوم تعتمد على عقدَي البيع والإجارة، وسوف نتناول أكثر الصيغ تطبيقًا بإيجاز

ومع نمطية هذه الصيغ فلم تســلم من اختــلاف الآراء الفقهية حولها، وليس هذا موضع عرضها، علمًا أن هذه الدراســة تعتمد على ما صدرت به اجتهادات فقهية جماعية، فمن هذه المنتجات:

١- عقد المرابحة:

يُعــدُّ بيع المرابحة من أكثر صيغ التمويل التي تتعامل بها المؤسســات المالية الإســلامية، وصورتها أن يتقدّم العميل إلى البنك طالبًا منه شــراء سلعة بمواصفات محددة، مع وعد من العميل للبنك بشرائها منه على أساس المرابحة، فيشتريها البنك نقــدًا، ثم بعد تملكها وقبضهــا يبيعها إلى عميله بثمن مؤجل أعلى من ثمن الشــراء النقدي.

والهدف من هـذا النوع من البيـوع: هو تمويل المؤسسـات والأفراد الذين يعجـزون عن تمويل مشـروعاتهم بالنقد، فيلجؤون إلى المصارف للاسـتعانة بها، والأصـل في البيع أن تكون السـلعة مملوكة لدى البائع سـواء أكان مؤسسـة مالية أم شـركة تجارية، إلا أن الأمر يختلف هنا؛ فتملك المؤسسـة المالية للسلعة يكلفها الكثير ويتطلب قدرًا من المصروفات، إضافة إلى تعرّض المؤسسة المالية للمخاطرة إذا استجابت لرغبات العملاء ابتداء، ثم تراجع بعضهم عن رغبته في شراء السلعة.

فالبضاعة فـي المرابحة تكون في حيـازة التاجر في حين أنهـا غير مملوكة للمؤسسة المالية في المرابحة للآمر بالشراء، وإنما تشتريها المؤسسة المالية بناء على رغبة العميل مقابل وعد منه بشـرائها، ويمكن القول إنها مركبة من وعد بالشراء وبيع بالمرابحة.

٢- عقد الإجارة:

عقد الإجارة من العقود المعروفة في الفقه الإسـلامي، وهو عقد على منفعة مباحة معلومة، لمدة معلومة، في عين معلومة، أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم.

وتُعد الإجـارة أداة مهمة من أدوات التمويل الإسـلامي، إذ إنها تتمتع بمزايا متعددة بالنسـبة للبنك، وهي أقل مخاطرةً من صيغ التمويل الأخرى؛ إذ يملك البنك الأصـل المؤجِّر، ويتمتع بإيراد مسـتقر، ثـم إنها أقل تعقيدًا مـن ناحية الإجراءات والشروط القانونية.

يحتفظ البنك في عقد الإجارة بصفته مؤجِّرًا بملكيته للأصول المؤجَّرة، بينما ينقل منفعة تلك الأصول إلى عميل آخر بصفته مستأجِرًا لمدة معلومة وبعائد محدد، فيتحمل البنك الالتزامـات والمخاطر التي تلحق بالموجودات المؤجَّرة الناتجة عن

الاستخدام، أو بسبب الأحوال الطبيعية، ولا يتحمل المخاطر الناجمة عن الإهمال أو سوء الاستخدام.

وهذه المزايا في عقد الإجارة المعروف في الفقه الإسلامي، وكذلك في عقد الإجارة التمويلي (عقد الإجارة المنتهية بالتمليك) على حد سواء؛ إذ إن الفرق هنا في وجود عقد تمليك منفصل لا يكون نافذًا إلا بعد انتهاء عقد الإجارة.

٣- عقد الاستصناع:

ومعناه: طلب الصنعة، كأن يطلب شخص من آخر أن يصنع له شيئًا موصوفًا، مثل دولاب من خشب، أو إنشاء وحدة سكنية، وتكون المواد من عند الصانع مقابل عِوض محدد. وهو عقد مشروع، وصدر بجوازه قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

ويجري التعامل بعقد الاستصناع في المؤسسات المالية الإسلامية بدخولها في عقدين متوازيين؛ إذ يطلب العميل إنشاء وحدة سكنية مثلًا، فتتعاقد المؤسسة معه على هذا الأساس، ثم تدخل هي في عقد استصناع آخر مع شركة تطوير عقاري لبناء الوحدة السكنية، ويكون الفرق بين قيمة العقدين هو الربح المتحقق للمؤسسة.

٤-عقد المضاربة:

المضاربة عقد شركة في الربح بين طرفين، **وصورتها:** أن تقدم مؤسسة التمويل (وهي صاحبة المال) التمويل إلى العميل، بينما العميل هو صاحب الخبرة (وهو المضارب) الذي يقوم بإدارة المشروع وتسييره بجهده وعمله؛ ثم يجري توزيع ناتج المضاربة بين الطرفين على أساس حصتين، حصة مقابل التمويل، تأخذها مؤسسة التمويل، والحصة الأخرى يأخذها العميل مقابل الجهد، وعليه فعملية التمويل بالمضاربة تتم بين طرفين هما: مؤسسة التمويل والعميل.

وتُعد المضاربة صيغة تمويلية مقبولة، ومن أوائل الصيغ التي تعاملت بها

المؤسسات المالية الإسلامية، غير أنها لم تنل حظًّا وافرًا في التطبيق العملي، والسبب في ذلك يرجع إلى المخاطر التي تكتنفها من الناحية التطبيقية، فهي تقوم أساسًا على أمانة العميل وسمعته، كما أن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية، ونظم المحاسبة والمراجعة، والتعليمات الإشرافية لا تشجع على التوسع فيها في التمويل المصرفي، إضافة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على عنصر الأمانة والالتزام الأخلاقي، فأخلاق المتعاملين وسلوكهم ليست على مستوى واحد حتى تطمئن المؤسسة على وضع ثقتها في هؤلاء العملاء المضاربين، مما جعل المؤسسات المالية الإسلامية تركز على التعامل بالصيغ الأخرى.

٥- عقد المشاركة:

الشركة أو المشاركة، هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر، بأن يسهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال، أو عمل لاستثمار ذلك المشروع، واقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح أو خسارة.

ويجري التعاقد بالمشاركة في المؤسسات المالية الإسلامية باتفاق بين المؤسسة والعميل على توفير رأس المال للدخول في مشروع معين بهدف الحصول على الربح، على أن تكون إدارة المشروع بينهما، أو يختص أحدهما بالإدارة مقابل نسبة من الربح.

ومن المشاركات: المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك، وفيها تعطي المؤسسة الحق للعميل الشريك في الحلول محله في الملكية حسب الشروط المتفق عليها.

ويُعدُّ التمويل بالمشاركة ميزة تنفرد بها المؤسسات المالية الإسلامية على المؤسسات التقليدية، ومع هذا التميز فإن المؤسسات المالية الإسلامية تتعامل بها في أضيق الحدود، بسبب المخاطر المتعلقة بالثقة المشار إليها آنفًا.

٤/١/١

خدمات المالية الإسلامية

تقدم المؤسسات المالية الإسلامية خدماتها، باعتبارها جزءًا من متطلبات العمل المالي، وتتنوع وتختلف تبعًا لتنوع حاجات عملائها، والخدمات المالية من حيث التأصيل لمعانيها ومضامينها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فالخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها، جزء من رسالتها المقدمة لعملائها، كما أنها تحقق منها عوائد مالية.

وتشبه الخدمات التي تقدمها المؤسسات الإسلامية خدمات المؤسسات التقليدية، إلا أنه يوجد اختلاف بينهما يظهر في التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالضوابط الشرعية في تقديم الخدمة، إضافة إلى عدم التعامل بعقود الربا والغرر اتساقًا مع رسالة المؤسسات المالية الإسلامية، والنأي بها عن أيّ شبهة تطالها، علاوة على الاختلافات الفنية المتعلقة بمستوى الخدمة، وجودتها، والرسوم المفروضة عليها بين المالية الإسلامية والتقليدية.

ومن الخدمات المالية التي تقدمها البنوك الإسلامية: الخدمات البنكية التي تشتمل على ائتمان عند استخدام صيغ التمويل، ومنها الخدمات البنكية التي لا تشتمل على ائتمان، وهي أنواع كثيرة، منها تقديم الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، والبطاقات الائتمانية، والتعامل بالعملات الأجنبية بيعًا وشراءً، والحوالات

البنكية، وتحصيل الشيكات، وسداد الفواتير، وخدمات الوساطة في الأوراق المالية، والترتيب المالي، والمشورة المالية، وخدمات الحفظ، وغيرها من الخدمات.

رضا العملاء:

طرأ تحولٌ كبيرٌ في مفهوم الخدمات المالية باستخدام التقنيات الحديثة، والمؤسسة المتميزة تقدِّم خدماتها بمهنية عالية واحترافية متقنة، لكسب رضا العملاء الذي يعد غاية تسعى إليها جميع المؤسسات المالية، وتتنافس عليها؛ لأن التميز وجودة الخدمة عنصر مهم في زيادة حصتها السوقية وتعظيم أرباحها.

وتقديرًا لأهمية رضا العملاء اتجهت العديد من المؤسسات المالية إلى تخصيص ميزانية لإعداد البحوث التسويقية؛ لئلا توجد فجوة بين الخدمة الفعلية والخدمة المتوقعة، وكي لا يكون مستوى الخدمة أقل من المتوقع، ويؤكد ذلك أن مستوى الخدمات في المؤسسات المالية الإسلامية تغير في كثير من الدول بعد الإقبال الكبير على خدماتها، وهذه حقيقة تعكسها التقارير الدولية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية؛ لذا كان من المهم أن تقدم المؤسسة المالية الإسلامية خدماتها على نحو أفضل، وأن يكون منافسًا قويًّا في هذا المجال ومستخدمًا لأفضل التقنيات مع ثبات القيم.

لذلك لا بد أن تحرص المؤسسات المالية الإسلامية على رضا عملائها، وتستجلب أفضل التقنيات، وتُجري البحوث والدراسات الميدانية التي تُمكِّنها من تحديد رغبات عملائها، وتلبية الخدمات التي يريدون الحصول عليها نظرًا لتزايد الاهتمام من قِبل العملاء بمعرفة الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية المنافسة.

التنافس على الخدمات الإلكترونية:

أحدثت التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال العقدين الماضيين

ثورةً كبيـــرةً في مجال الاتصالات والمعلومات والتقنية لم يشـــهدها العالم من قبل، ومن نتائج ذلك التطور أن أصبح العالم قريةً صغيرةً، فبإمكان من يعيش في أيّ مكان، أن يعايش الحدث لحظة وقوعه، ويتابع أدق تفاصيله، ويُجري تعاملاته دون أن يبرح مكانه.

وبالطبع فإن تأثير هذه التكنولوجيا ســيكون كبيرًا على القطاع المالي عمومًا، وعلى المؤسسات المالية الإسلامية خصوصًا؛ لأن البرامج التقنية مصممة بما يتناسب مع نموذج المؤسســات التقليدية، مما يجعل المصرفية الإسلامية أمام منافسة حادة، وتبرز الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الإسلامية ومقارنتها بخدمات المؤسســات المالية التقليدية باعتباره تحديًا يواجه تلك المؤسسات؛ إذ يغلب على الخدمات المالية طابع التجانس.

والمؤسسة الناجحة هي التي تقدِّم خدماتها وفق منهج علمي مدروس، مركزة على تحقيق رغبات عملائها وكسب رضاهم، ومستفيدة من التقنيات المعاصرة مثل الهاتف المصرفي، وتطبيقات الهواتف الذكيــة، أو البنك المحمول الذي يتيح قدرًا كبيرًا من الخدمات للعميل وللمؤسســة معًا، إذ تتواصل المؤسســة مع عملائها من خلال التطبيقات، أو الرسائل النصية لتسويق منتجاتها، والتعريف بخدماتها الجديدة، والأمر نفسه بالنسبة للهاتف المصرفي الذي يقدم خدمات متعددة للعملاء.

كما أدت التقنية الحديثة إلى حدوث تغييــرات في مجال نظم الدفع، فالنقود تحولت إلى شــكل جديد، وتطورت طرق الدفع وتحويــل الأموال، فلم تعد تقتصر على الطرق التقليدية، وحلّت محل ذلك طرق دفع جديدة تعتمد على شبكة الإنترنت أو الأجهزة المحمولة أو الشــبكات الخاصة، وفي التقنية المالية (*Fintech*) تطورات مذهلة متعاقبة في عصرنا الحاضر.

وقد سعت أكبر شركات تحويل الأموال حول العالم لتخفيف هذه التعقيدات، كي تجعل من عملية التحويل أمرًا في غاية السهولة، ولا شك أن المؤسسات المالية الإسلامية معنية بتحويل الأموال إلكترونيًّا مثل غيرها من المؤسسات المالية، وعليها أن تستفيد من التقنيات الحديثة التي تظهر تباعًا، ومنها تقنية *Block chain* (سلسلة الكتل) التي تساعد على تبادل الأموال؛ إذ تتيح بيئة لتبادل الأسهم والعملات النقدية.

ونتيجة لهذه التطورات ينبغي للمؤسسات المالية الإسلامية دراسة هذه الخيارات، وفق الأنظمة المعمول بها؛ لتقديم خدماتها، حتى لا تفقد فرصة المنافسة في السوق المالي.

جدول رقم (٣)

مقارنة بين الخدمات المالية العادية والخدمات الإلكترونية[١]

نوع الخدمة	المزايا	الإشكالات
الخدمات المالية الإلكترونية	• توفير وقت العميل وجهده في إتمام معاملاته. • تسوية المعاملات وإتمام الصفقات إلكترونيًّا. • إمكان سداد الفواتير المحلية إلكترونيًّا. • إدارة العميل لحساباته وإنجاز معاملاته عبر شبكة الإنترنت في أي وقت ومكان. • إمكان شحنها، أو ربطها بحساب البطاقة الائتمانية، أو الحساب البنكي التقليدي. • تحويل الأموال إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر دون الحاجة إلى زيارة المصرف. • الدخول إلى الحساب من أي مكان فيه إنترنت.	• لا توفر دفتر شيكات. • لا يمكنها معالجة المستندات التقليدية. • لا يمكن استخدامها في السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي. • ليست مقبولة على نطاق واسع. • مواجهة صعوبة في إتمام عملية تسجيل الحساب على بعض المواقع لشخص لا يمتلك بطاقة ائتمانية. • سرقة البيانات في بعض الأحيان. • عدم القدرة على إرسال أو استقبال الأموال في حالة قطع الاتصال بالإنترنت.
الخدمات المالية العادية	• توفر دفتر الشيكات. • توفر بطاقة حسم إلكترونية للسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي. • معالجة المستندات التقليدية مقبولة على نطاق واسع. • إمكان الإيداع والسحب نقدًا.	• إمكان تنفيذ المعاملات المالية المرتبطة بالحساب خلال ساعات عمل البنك فقط. • اشتراط الذهاب إلى البنك لتنفيذ التحويلات وغيرها من الإجراءات.

(١) المصدر: من إعداد فريق الدراسة.

٥/١/١

دراسة تحليلية إحصائية لتطور المالية الإسلامية العالمية

تُعــدّ صناعة الخدمات المالية الإســلامية حديثة إذا ما قورنــت مع الصناعة المالية التقليدية، ومع هذا حققت انتشــارًا واســعًا تجاوز المحلية إلى العالمية، وقد ســاعدت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م على انتشار هذه التجرِبة ولفت الأنظار إليها، لذلك سارعت دول عديدة للاستفادة منها، أملًا في أن تسهم المنتجات المالية الإســلامية في تقديم حلول مالية أفضل للمواءمة بين العائد والمخاطرة، مما يساعد في جذب شرائح أكبر من العملاء.

ويقدر عدد المســلمين بـ ١,٥ مليار ونسبة ٢٣٪ من ســكان العالم، يتمركز أغلبهم في منطقة الشــرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا، مما يدلّ على أن المالية الإســلامية تســتند إلى قاعدة عريضة من العملاء، لذلك انتشرت في ٧٥ بلدًا حول العالم. وعليه اتجهت بعض المؤسســات الماليــة الأجنبية لعرض فرص استثمارية، أو فتح نوافذ إسلامية، لاجتذاب المدخرات. ومما يؤكد هذا النمو التقارير المتوالية التي تصدر من مؤسسات مالية عالمية مختلفة، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كما أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (*IFSB*) يتابع مسيرة هذه الصناعة

لسنوات طويلة، ويصدر في كل عام تقريرًا شاملًا ومفصلًا عنها، وكان آخر تقرير أصدره في أغسطس ٢٠٢٠م (النسخة الثامنة) وعنوانه: «الاستقرار في صناعة الخدمات المالية الإسلامية»، ويشمل مكونات المالية الإسلامية المختلفة، مثل الخدمات المصرفية الإسلامية، والتكافل (التأمين الإسلامي)، والصكوك الإسلامية، والأسهم.

وأشار التقرير إلى الآثار المترتبة على صناعة الخدمات المالية الإسلامية بسبب التغييرات الاقتصادية والتطورات في الأطر التنظيمية والإشرافية العالمية من زيادة معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملات العالمية، مع تباطؤ الاقتصاد العالمي في تلك السنوات؛ إذ حققت الصناعة نموًّا سنويًّا نسبته ٩,٦٪، تُقدر بنحو ٢,١٩ تريليون دولار أمريكي، مقارنة بما كان عليه الحال في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م؛ وبذلك شهدت هذه الصناعة زيادات في أصول جميع مكوناتها الرئيسة.

وتُعدّ دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر المساهمين في هذه الصناعة على مستوى العالم متقدمة على كثير من دول المناطق الأخرى.

جدول رقم (٤)

أصول المالية الإسلامية بحسب المناطق (مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠١٨م[1]

المنطقة	الأصول المصرفية	الصكوك	الصناديق الاستثمارية	التكافل الإسلامي	المجموع	النسبة المئوية للمشاركة
آسيا (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)	٢٦٦,١	٣٢٣,٢	٢٤,٢	٤,١	٦١٧,٦	٢٨,٢٪
دول مجلس التعاون الخليجي	٧٠٤,٨	١٨٧,٩	٢٢,٧	١١,٧	٩٢٧,١	٤٢,٣٪
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)	٥٤٠,٢	٠,٣	٠,١	١٠,٣	٥٥٠,٩	٢٥,١٪
أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا)	١٣,٢	٢,٥	١,٥	٠,٠١	١٧,٢	٠,٨٪
أخرى	٤٧,١	١٦,٥	١٣,١	-	٧٦,٧	٣,٥٪
الإجمالي	**١٥٧١,٣**	**٥٣٠,٤**	**٦١,٥**	**٢٦,١١**	**٢,١٩٠**	**١٠٠٪**

(١) المصدر: *Islamic Financial Services Industry Stability Report2019*

وقد شهد قطاع المصارف الإسلامية الذي يمثل حوالي ٧٢٪ من مكونات الصناعة المالية الإسلامية نموًّا في العديد من دول العالم بنسبة ٩,٠٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٨، مقارنة بـ ٣,٤٪ في عام ٢٠١٧م، إذ بلغ عدد المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في عام ٢٠١٧م (٥٠٥) مصارف إسلامية، منها (٢١٩) نافذة منتشرة في (٧٥) دولة حول العالم، ويُعزى ذلك وفقًا لتقرير الاستقرار في صناعة الخدمات المالية الإسلامية إلى انخفاض العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي، خاصة في بعض الاقتصادات الناشئة ذات المساهمة الكبيرة في المصارف الإسلامية.

شكل رقم (٢)

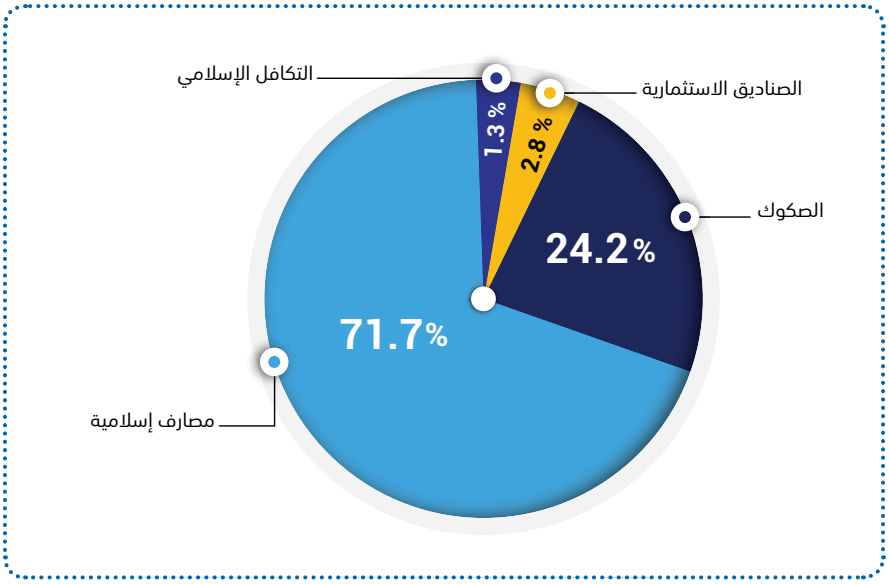

نسب توزيع قطاعات المالية الإسلامية في ٢٠١٨م[١]

(١) المصدر: *Islamic Financial Services Industry Stability Report 2019*

ويأتي هذا النمو في أعمال المؤسسات المالية الإسلامية بسبب الطلب المتزايد على منتجاتها وخدماتها، وقد أشار تصنيف صادر عن وكالة «انفستور سيرفس» العالمية للتصنيف الائتماني إلى نجاح المؤسسات المالية الإسلامية، وأنها باتت في وضعٍ يؤهِّلها لمواجهة التحديات في القطاع المالي، وأن زيادة انتشارها في العالم الإسلامي يحتاج إلى إستراتيجية محكمة للعمل في بيئات محلية وعالمية.

وقد عضد من هذا التصنيف ما أشار إليه البنك الإسلامي للتنمية في تقريره الصادر في ٢٠١٤م بأن المؤسسات المالية الإسلامية استطاعت أن تقدم خلال المدة الماضية العديد من الإنجازات، على الأصعدة المالية والاجتماعية، وأصبحت تجربتها محل تقدير وإشادة من المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي، وبنك إنجلترا، ومجلس الاحتياطي الفدرالي، وغيرها من المؤسسات بحسب التقارير التي تصدرها.

وتوجد عدة مؤشرات تشير إلى تطور صناعة الخدمات المالية الإسلامية، فأسواق رأس المال الإسلامي تمثل حوالي ٢٧٪ من أصول صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية، وتبلغ قيمتها ٥٩١,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م، مع أن نسبة النمو كانت في ٢٠١٨م أقل منه في ٢٠١٧م، ولا تزال تهيمن على هذا القطاع إلى حدٍّ كبير الإصدارات السيادية المتعددة الأنواع ذات الثقل المالي في أسواق المال الإسلامية الرئيسة التي تدعم ميزانيات الدول.

كما لوحظ استمرار النمو في إصدار الصكوك خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، مع إصدارات سيادية من ١٣ دولة تمثل غالبية الإصدارات في عام ٢٠١٨م، مع ملاحظة أن هناك اعتدالًا في الإصدارات السيادية، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الزيادة في أسعار النفط تلك الحقبة.

ونظرًا للنجاح الذي حققته هذه الصناعة فقد رغبت بعض الحكومات الغربية في الاستفادة من صناعة المالية الإسلامية، ففتحت بريطانيا أبوابها للصناعة المالية الإسلامية واحتضنتها في وقت مبكر استشرافًا لنجاحها، وكان ظهور المؤسسات المالية الإسلامية فيها سابقًا لظهورها في كثير من الدول العربية والإسلامية في أواخر السبعينيات الميلادية (١٩٧٨-١٩٧٩م)، حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل في لندن في عام ١٩٧٨م، وكان أولها شركة الاستثمار الإسلامية القابضة، ثم تبعتها شركة بيت التمويل. وفي عام ١٩٨٧م دخلت مجموعة البركة العالمية التي استمرت في العمل حتى عام ١٩٩٣م، وفتحت فرعين في لندن، وفرعًا آخر في بيرمنغهام. وفي عام١٩٩٧م فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي فرعًا له في لندن، وعرف بمشروع المنزل، لتقديمه تمويلات للأقليات المسلمة عبر عقود المرابحة والإجارة.

كما قدَّمت الحكومة البريطانية عددًا من المبادرات لدعم صناعة المالية الإسلامية، مثل مبادرة وزير الخزانة البريطاني عام ٢٠٠٦م بعنوان «لندن بوابة التمويل الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية»، ومبادرة رئيس وزراء بريطانيا عام ٢٠١٣م في المنتدى الاقتصادي الإسلامي التاسع التي تضمنت أن تصبح لندن عاصمة الاقتصاد الإسلامي، وطرح صكوك إسلامية بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠١٤م، وإطلاق بورصة لندن لمؤشر إسلامي عالمي للأسواق الإسلامية، إضافة إلى أن بريطانيا بوابة صناعة المالية الإسلامية في أوروبا، وفيها أكبر نسبة من المصارف الإسلامية على مستوى القارة الأوربية بعدد ٢٢ بنكًا إسلاميًّا، ٦ منها مصارف إسلامية تعمل بالكامل وفق الشريعة الإسلامية، و١٦ مصرفًا تقليديًّا مع نوافذ إسلامية.

دراسة الاقتصاد الإسلامي:

لضمان استمرار مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية على نحو متميز كان

لا بد من رفدها بالموارد البشـــرية المؤهلة، والمستوعبة لمضامين ومرتكزات هذا الحقل المعرفي (الاقتصاد الإسلامي)، وجوانبه التطبيقية، فانصرف الاهتمام إلى تصميم البرامج الدراســـية في مراحل مختلفة من درجـــة البكالوريوس إلى درجة الدكتوراه، وبدأ تدريس الاقتصاد الإســـلامي في عدد من جامعات الدول العربية والإســـلامية، وفتحت العديد مـــن الجامعات العالمية المرموقـــة أبوابها للتمويل الإســـلامي، خاصة في بريطانيا بجامعة ريدنغ البريطانيـــة، وجامعة درم التي تقدم الماجستير في التمويل الإسلامي، وجامعة بيرمنغهام، كما اتجهت بعض جامعات فرنسا لتدريس التمويل الإسلامي مثل كلية ريمس للإدارة، وجامعة باريس دوفين، وجامعة غرونوبل، والمعهد الفرنســـي للتمويل الإســـلامي، وجامعة ستراسبورغ الفرنسية.

كمـــا أطلقت جامعة لاتـــروب بأســـتراليا برنامج الماجســـتير فـــي التمويل الإسلامي،كذلك أنشأت جامعة (*IE*) بإســـبانيا المركز السعودي الإسباني للاقتصاد والتمويل الإســـلامي بالتعاون مع جامعة الملك عبد العزيز بجدة، كما أنشأت جامعة أســـتون في برمنجهام ببريطانيا مركزًا للتمويل والإدارة الإسلامية عام ٢٠١٠م بتبرع من رجل أعمال مصري بمبلغ (٥ , ١ مليون جنيه إسترليني).

ولم يكن الاهتمام بهذا الحقل المعرفي مقتصرًا على الجامعات الأوروبية، بل اهتمت جامعات عالمية مرموقة في الولايات المتحدة الأمريكية بالتمويل الإسلامي، كجامعة هارفارد التي أنشـــأت برنامجًا في التمويل الإســـلامي، وجامعة رايس التي خصصت كرسيًّا علميًّا للتمويل الإسلامي.

شكل رقم(٣)

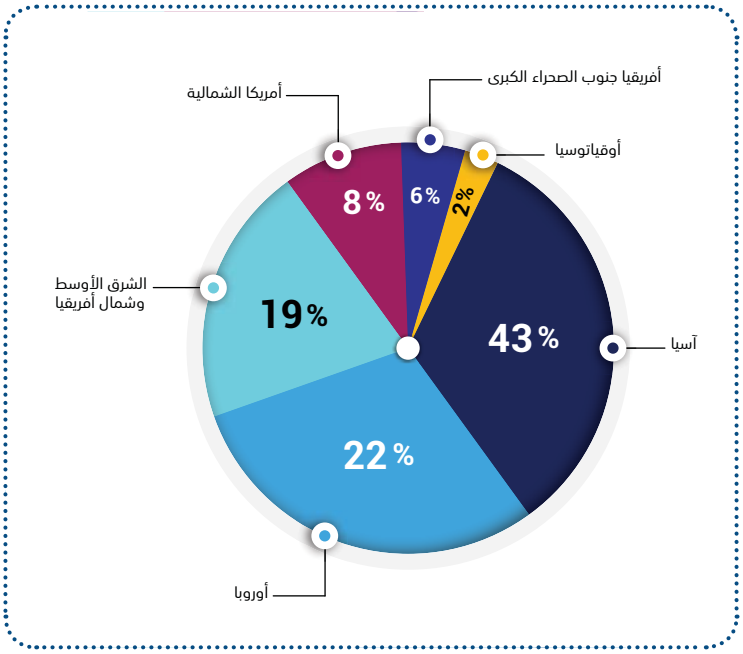

توزيع البرامج التعليمية والتدريبية في المالية الإسلامية على قارات العالم ٢٠١٣م[١]

ومما ساعد في انتشـــار المالية الإســـلامية وتناميها بناء المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإســـلامية التي ســـبقت الإشـــارة لهـــا، وقد عزز مـــن عمل هذه المؤسســـات وجود لجان شرعية عليا سواء على مســـتوى البنوك المركزية، أو على مســـتوى المنظمات الدولية، مثل: المجلس الشـــرعي بهيئة المحاســـبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى جهود المجامع الفقهية في تأصيل منتجات المؤسسات المالية الإســـلامية، مثل مجمع الفقه الإســـلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، والمجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي.

(١) المصدر: *Global Islamic Finance Education: Special Report 2013 (GIFE 2013 p. 10)*

وقد استطاعت هذه المؤسسات والمجامع الفقهية أن تقدم الكثير للصناعة المالية الإسلامية، وبفضل هذا الدعم، وتلك المساندة تبوأت صناعة الخدمات المالية الإسلامية مكانة مرموقة وحصلت على اعتراف دولي من العديد من المؤسسات المالية الدولية التي بدأت تتعامل مع المؤسسات الداعمة للصناعة المالية، كالبنك الدولي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وبنك التسويات الدولي، ومجلس الاستقرار المالي العالمي.

كما أن صندوق النقد الدولي أبدى اهتمامًا خاصًّا بالمالية الإسلامية خلال السنوات الماضية مع أنه يركز في أعماله على الخدمات المالية التقليدية، وزاد نشاطه وقويت علاقاته مع الدول التي تحتضن المؤسسات المالية الإسلامية، وظلّ يتابع عملها باهتمام، ويعقد الاجتماعات لمناقشة المقترحات التي يمكن أن يقدمها لتطويرها، وقد تكونت لدى القائمين عليه قناعة بأن نمو صناعة المالية الإسلامية يمثل فرصة لتعزيز التكامل المالي، وتحسين الأسواق المالية وكسب مصادر جديدة للتمويل بحسب التقارير الصادرة بهذا الخصوص.

وكانت أولى مناقشاته الرسمية حول المالية الإسلامية في الثالث من فبراير في عام ٢٠١٧م حول دوره في الاستقرار المالي، وأصدر تقريرًا حول هذه المناقشة بعنوان: «ضمان الاستقرار المالي في البلدان التي تمارس فيها المصرفية الإسلامية»،كما أسس مجموعة عمل لوضع رؤية مؤسسية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، واعتمدت اللجنة التنفيذية للصندوق اقتراحًا لإدراج المبادئ الأساسية لمجلس «الخدمات المالية الإسلامية» في ماليزيا ضمن تقييمات الصندوق من أجل تنظيم عمل المؤسسات المالية الإسلامية والإشراف عليها.

وقد شجع النجاح الذي حققته المالية الإسلامية، والجسور التي بنتها المؤسسات المعنية بتطوير العمل المصرفي مع المؤسسات الدولية المنافسة بين

الدول على أخذ حصة من السوق المالي الإسلامي في العالم، فبادر البنك المركزي الماليزي بإنشاء وقف قيمته ١٤٦ مليون دولار لدعم جامعة *INCEIF* بماليزيا، لأجل أن تكون ماليزيا رائدة على المستوى العالمي في صناعة المالية الإسلامية في مجال التعليم والتدريب.

كذلك وضع البنك المركزي البحريني خطة لتعليم المالية الإسلامية تكلفتها ٤,٦ مليون دولار بالتعاون مع ثمان مؤسسات تمويل إسلامية بالبحرين، كما أن مصرف الشارقة الإسلامي وقَّع اتفاقية لإنشاء مركز للدراسات المصرفية الإسلامية بكلية الإدارة والأعمال في الجامعة الأمريكية في الشارقة، بقيمة ٣٠ مليون درهم.

وقد عززت تلك المؤشرات مجتمعةً الرغبةَ في استخدام المالية الإسلامية نموذجًا جديدًا يمكن أن يسهم مع غيره من النماذج في بناء منظومة مالية عالمية تنعم بالاستقرار، وتصنع للمجتمع منتجًا ماليًّا وخدمة جديدة يمكن أن تسهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي، وتحسِّن من مستويات المعيشة، وتغيِّر واقع البشرية على نحو أفضل.

وفي نظرة تفاؤلية لواقع المالية الإسلامية أشارت مجلة (*The Banker*) المعروفة في الأوساط المالية الدولية في تقريرها المنشور في عام ٢٠١٩م باللغة الإنجليزية إلى أن صناعة الخدمات المالية الإسلامية في وضع جيد، بعد أن تعافت من الإشكالات منذ بضع سنوات، ولا يزال نمو الأصول قويًّا في جميع المناطق باستثناء أستراليا وأوروبا والأمريكيتين، مع أن الأمريكيتين لديها أسباب كثيرة للتفاؤل.

وحتى مع تدني الأرباح في بعض المناطق المشار إليها، فإن الصناعة المالية الإسلامية لا تزال مزدهرة في مناطق مثل: آسيا وشمال إفريقيا، ومن المتوقع أن يؤدّي

الطلب على خدمات المالية الإسلامية في كلٍّ من شمال الصحراء الأفريقية وجنوبها إلى تعزيز نمو هذا القطاع في المستقبل المنظور، عن طريق عدد كبير من السكان الذين ينتظرون بدء عمل هذه المؤسسات المالية.

مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في أصول المالية الإسلامية

تُعــدّ دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر المشــاركين فــي أصول المالية الإســلامية حول العالم، فقد بلغ إجمالي أصول المالية الإسلامية في دول المجلس ما قيمته ١ , ٩٢٧ مليار دولار أمريكي أي ما يمثل ٩ , ٤٤٪ من إجمالي أصول المالية الإســلامية حول العالم البالغة ٢ , ٢ تريليون دولار في عــام ٢٠١٩م، وبلغ نصيب أصول المصارف الإسلامية من إجمالي أصول المالية الإسلامية في دول المجلس ما نسبته ٢٥٪ في عام ٢٠١٩م بينما بلغت هذه النسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٤٪.

وعلى الصعيد العالمي، ووفقًا لتقرير مجلة (*The Banker*) المذكور آنفًا، فقد تبيَّن أن من بين أكبر ١٠٠ مؤسســة مالية إســلامية في العالم حسب حجم الأصول المتوافقة مع الشــريعة الإســلامية، يقع ٤٥ مؤسســة منها في دول عربية، و٤٠ منها توجد في دول مجلــس التعاون الخليجي، وبالإضافة إلى ذلــك، فمن بين أكبر ٢٠ مصرفًا إسلاميًّا في العالم، يوجد ١١ مصرفًا منها في دول الخليج العربي (٨ مصارف إسلامية بالكامل و٣ مصارف تجارية تدير نوافذ إسلامية).

شكل رقم(٤)

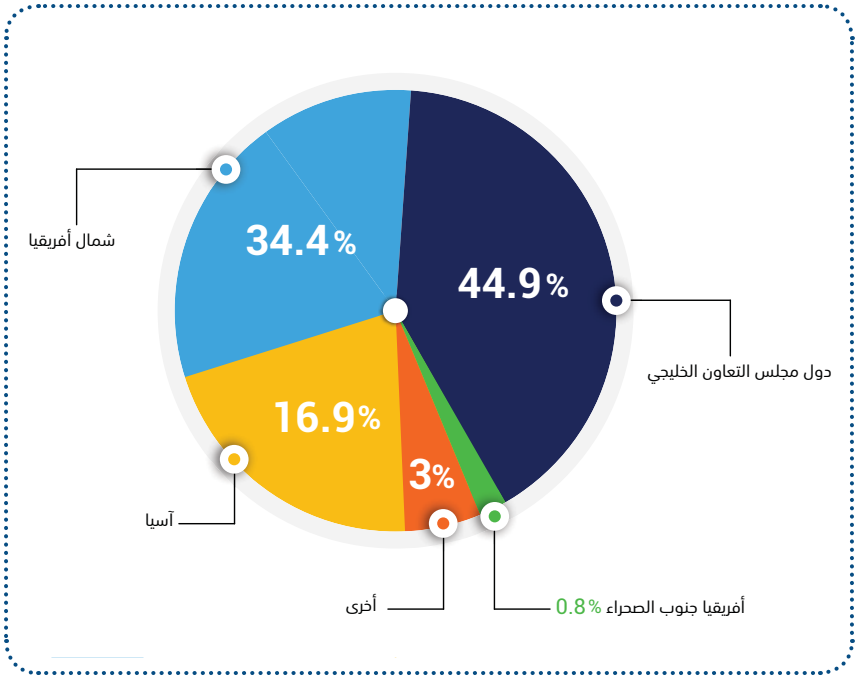

حجم أصول المالية الإسلامية بحسب المناطق العالمية ٢٠١٨م[١]

(١) المصدر: *Global Islamic Finance Education: Special Report 2018(GIFE p. 10)*

التحديات العالمية
التي تواجه المالية الإسلامية

لا زالت التجرِبــة بحاجة إلى مزيد من المراجعــة والتقويم حتى وإن حقَّقت نجاحاتٍ كثيرةً، وهذا مما يزيدها نضوجًا وقوةً ورسوخًا، فالتجارب الناجحة تضيف إلى تجاربها نجاحاتٍ جديدةً في ضوء المتغيرات الاقتصادية المتعددة التي يشــهدها العالم، والتحولات التي تســعى إلى تحرير التجارة، وتشجيع المنافسة في الصناعة المالية الإســلامية، وتكوين التكتلات الاقتصادية، وتأسـيس العديد من المنظمات الإقليميــة والدولية التي تهــدف إلى تحرير الخدمات المالية، مثــل: منظمة التجارة العالميــة (*WTO*)، وغيرها من المنظمات الدولية، وما تبع ذلك من اتفاقيات دولية، مثل: اتفاقية تحرير الخدمات المالية التي بموجبها تســتطيع البنوك فتح فروع لها في الدول الموقعة عليها.

١- تحدي صغر حجم سوق المالية الإسلامية:

من التحديات التي تواجه المؤسســات المالية الإســلامية: صغر حجم سوق المالية الإســلامية مقارنة بنظيراتها التقليدية التي تضاهيها قوةً وحجمًا وانتشارًا حول العالم، فعلى المؤسسات المالية الإسلامية أن تسعى لتكوين رؤوس أموال كبيرة من خلال الاندماج، كما في تجرِبة اندماج بنك دبي الإسلامي مع بنك نور في الإمارات العربية المتحدة، وتجربة البنك الأول (الســعودي الهولندي) مع البنك الســعودي

البريطاني (ســاب) في المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٩م، وتجرِبة اندماج البنك الأهلي التجاري مع مجموعة ســامبا المالية الذي جــرى اعتماده عام ٢٠٢٠م على مســتوى البنوك التقليدية التي لديها نوافذ إسلامية، إضافة إلى التجرِبة التي تمَّت بين بنــك أبو ظبي الوطني وبنك الخليــج الأول في (أبو ظبي)، والتــي هدفت إلى رفع معدلات كفايــة رأس المال، ومتانة الوضع المالي للبنــك الجديد، وتعزيز قوته في الأسواق الخارجية.

٢- تحدي التنافس في التقنية:

التحدي الآخر الذي ينبغي أن تأخذه المؤسسات المالية الإسلامية في الحسبان هو التنافس في فضاء التقنية المالية (*Fintech*) التي أصبحت مجالًا فســيحًا للتنافس بين المؤسســات المالية لتقديم منتجاتها وخدماتها، لذلك اتجهت غالبية مؤسسات التمويل إلى التعامل مع عملائها عبر هذه التقنيات، باعتبارها وسيلة مفضلة للعملاء.

٣- تحدي تطوير المنتجات المالية الإسلامية:

أما التحدّي الثالث الذي يعدُّ من أكبــر التحديات فهو تطوير المنتجات المالية الإســلامية، وحول هذا الموضع تدور عدة إشكالات فنية وشرعية تواجه المؤسسات المالية الإســلامية، منهــا: محاكاة المنتجــات التقليدية، وضبابية الرؤية المســتقبلية للمنتج، والتنازع بين الجهات في تصميم المنتج من الناحية الفنية والشــرعية، ونقص وجــود الأدلة الإجرائيــة لعملية تصميم المنتــج، أو ضعف الالتــزام الكامل بالأدلة الإجرائية إن وجدت، وتباطؤ التنسيق بين الإدارات الفنية واللجان الشرعية، إضافة إلى قلة الدراسات الشرعية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية وتدني مستواها أحيانًا.

أما من الناحية الشرعية فهناك عدة إشكالات تتمثل في تأخر مشاركة المختصين الشــرعيين في مراحل عملية تصميم المنتجات، وتباين طريقة إشراكهم فيها، كما أن

هناك نقصًا في الكفاءات الشـرعية المؤهلة لمساندة عملية تطوير المنتج، إضافة إلى عدم وجود متخصص شـرعي ضمن فريق التطوير يتبع إداريًّـا وفنيًّا لإدارة التطوير فـي بعض الحالات، كما يجـري التركيز على النواحي الإجرائيـة أكثر من النواحي المقاصدية والاقتصادية.

وعليه فإن عملية التطوير لا يمكـن أن تجري بمعزِلٍ عن تطور القطاع المالي نفسه، ومن الصعب إحداث تقدم كبير في هذا الجانب، مالم تتغير الكثير من الجوانب الحاكمة والمنظمة للمالية الإسـلامية والبيئة الحاضنـة لها، مثل: الجوانب القانونية والرقابية والتشـريعية، والكوادر البشـرية الفنية المؤهلة وغيرها، ومن ثم تتغيَّر تبعًا لذلك طرق ومناهج التطوير، وبالطبع ليست هذه كل التحديات؛ إذ إن هناك تحديات أخرى كثيرة تواجه صناعة المالية الإسـلامية، منها: عدم وجود أداة معيارية (*Bench Mark*) لتسـعير المنتجـات المالية الإسـلامية، واعتمادها علـى الأداة المعيارية للمنتجات المالية التقليدية.

الفصل الثاني

المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية
النشأة والتطور وآفاق المستقبل

١/٢/١

تاريخ المالية الإسلامية في المملكة

للمملكة العربية السعودية جهودٌ مبكرةٌ مشـــهودة في دعم المالية الإسلامية، فقد كانت محضنًا لها بإنشـــاء البنك الإسلامي للتنمية وتمويله واستضافته، ففي عام ١٩٦٩م ظهرت معالـــم الارتباط التاريخي الفاعل للمملكة بالمالية الإســـلامية بعد عقد أول مؤتمر إســـلامي في ذلك العام، ونتج عنه توصية بإنشـــاء البنك الإسلامي للتنميـــة، وهو ما كان في عام ١٩٧٥م، وقد ســـاهمت المملكـــة في رأس مال البنك بنسبة بلغت ٨٦ , ٢٤٪، إضافة إلى اســـتضافة مقره الدائم في جدة، وتمويل تكاليف إنشائه بخمسين مليون ريال.

وبعد إنشاء البنك الإســـلامي للتنمية، نظمت كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة، عـــام ١٩٧٦م، وكان من أهـــم توصيات ذلك المؤتمر، أن تنشـــئ جامعة الملك عبد العزيز مركزًا علميًّا لدراســـة الاقتصاد الإسلامي، تتولى الإشراف عليه لجنة عليا لها صفة عالمية من كبار العلماء والأســـاتذة المتخصصين في الشريعة، وأن تُدرَّس مادة الاقتصاد الإسلامي في الجامعات العربية والإسلامية.

وتنفيذًا لتوصية المؤتمر،أُنشـــئ مركـــز أبحاث الاقتصاد الإســـلامي (معهد الاقتصاد الإســـلامي حاليًا) في منتصف عام ١٩٧٧م، بعد أن كان مركز أبحاث لمدة

٣٧ عامًا، كما استقطب ثلة من الرواد الأوائل في الاقتصاد الإسلامي، وكانت لجهوده إسهامات فعَّالة في ابتكار نوع جديد من أدبيات الاقتصاد الإسلامي.

ثمّ بادرت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بتدريس مادة الاقتصاد الإسلامي عام ١٩٧٧م، وأنشأت قسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة في عام ١٩٧٩م، وكذلك بعد صدور الموافقة على إنشاء جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٩٨١م أُفتتح قسم للاقتصاد الإسلامي فيها، وفي عام ١٩٨١م أُسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وباشر المعهد أعماله في عام١٩٨٣م.

وبعد ثلاثة عقود من العمل في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وبمساندة عدد من المراكز البحثية المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي، انتشر الاقتصاد الإسلامي باعتباره علمًا مستقلًا، وأصبحت العواصم العالمية والإقليمية تتنافس على الصناعة المالية الإسلامية للوصول إلى مركز الصدارة في هذه الصناعة؛كلندن، ودبي، وكوالالمبور، والمنامة وغيرها.

٢/٢/١
مشاركة المملكة في أصول المالية الإسلامية

تُعدّ المملكة العربية السعودية من أكبر المشاركين في أصول المالية الإسلامية حول العالم، ووفقًا لتقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية الصادر في يوليو ٢٠٢٠م، بلغت مشاركة المملكة ٩,٢٤٪ في الربع الثالث من العام ٢٠١٩م، من إجمالي أصول المالية الإسلامية عالميًّا، وتأتي هذه النسبة الكبيرة من المملكة ضمن اهتمام كبير يشهده القطاع المالي في مختلف المجالات، مستفيدًا من البنية التحتية للاقتصاد السعودي الذي يحظى بدعم حكومي، مع توافر كل الإمكانات التي تسهم في التنمية، وتوجد سبل الراحة والعيش الكريم لمواطنيها والمقيمين على أراضيها، وقد حازت ١٠ دول، وفقًا لتقرير مجلس الخدمات الإسلامية الصادر في عام ٢٠١٩م على ٧,٩٣٪ من أصول المالية الإسلامية في العالم، وحلّت السعودية في المرتبة الثانية منها.

كما عزَّز من إسهام المملكة في المالية الإسلامية، مشاركات عددٍ من المؤسسات المالية الإسلامية المملوكة لرجال الأعمال السعوديين، ومنهم: الأمير محمد الفيصل بن عبد العزيز آل سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي أسس مجموعة دار المال الإسلامي في سويسرا في عام ١٩٨١م، والشيخ صالح بن عبد الله كامل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي أسس شركة دلة للاستثمار والتنمية في عام ١٩٨٢م، التي تحولت فيما بعد إلى مجموعة البركة المصرفية التي تمتلك أكثر من ٤٠ مصرفًا ومؤسسة مالية إسلامية

زادت أصولهـــا على أكثر من ٢٥ مليـــار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٨م، وتنتشـــر فروعها في كثير من دول العالم.

لقد اختار البنك المركزي السعودي أن تعمل المؤسسات المالية في السعودية وفق نموذج يســـتجيب للطلب على الخدمات المالية الإسلامية، ويتيح للمؤسسات المالية الإســـلامية العمل بجانب المؤسســـات المالية التقليدية، ويمنح الفرصة في الوقت نفســـه للمؤسســـات المالية التقليدية كي تمارس المالية الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية على أن تكون الأنظمة والقوانين لكل المؤسسات المالية موحدة.

وتعمل حاليًّا في المملكة العربية الســـعودية أربعـــة مصارف متوافقة بالكامل مع أحكام الشـــريعة الإسلامية، هي: مصرف الراجحي، وبنك الجزيرة، وبنك البلاد، ومصرف الإنماء. وتمثل هذه المصارف الأربعة مجتمعةً نســـبة (٣٦٪) من إجمالي عدد البنوك الوطنية العاملة في السوق السعودية، البالغ عددها ١١ مصرفًا.

كما بلغ إجمالي فروع المصارف الإسلامية الأربعة بنهاية ٢٠١٩م ٩٣٠ فرعًا تمثل حوالي ٤٥٪ من إجمالي فروع المصـــارف في المملكة البالغ عددها في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م ٢٠٧١ فرعًا. وتمثل أصول هذه المصارف مجتمعةً ٨ , ٢٧ ٪ من إجمالي قيمة الأصول البنكية في المملكة.

إضافة إلى هذه البنوك، فهناك العديد من النوافذ الإســـلامية بالبنوك التقليدية، التي كونت بجانب تلك البنوك الأربعة المشار إليها، منظومة المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، بفروع بلغ عددها ١٦٧٢ فرعًا في نهاية ٢٠١٩م منها ٩٣٠ فرعًا هي إجمالي فروع البنوك الإســـلامية، و٧٤٢ فرعًا إسلاميًّا في البنوك التقليدية. ووفقا لتلك الأرقام، فإن الفروع الإسلامية تمثل ما نسبته (٤ , ٨١٪) من إجمالي فروع المصارف العاملة في المملكة البالغ عددها ٢٥٣ فرعًا في نهاية ديسمبر ٢٠١٩م.

شكل رقم (٥)

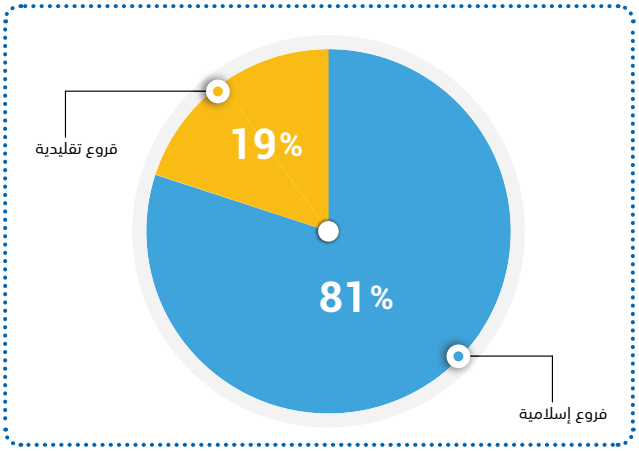

الفروع الإسلامية في القطاع المصرفي السعودي[1]

وتميز القطاع المالي الإسلامي في المملكة العربية السعودية بالملاءة المالية، إذ بلغـــت كفاية رأس المال إلى الموجودات مرجحـــة المخاطر في هذا القطاع نحو ٢٠,٣٪، متجاوزة النسبة الموصى بها من معايير لجنة بازل الدولية.

كما تميز القطاع المالي الإسلامي بالمملكة العربية السعودية في الأداء المالي، فمع قلة عدد المصارف الإســـلامية في الســـوق الســـعودية، إلا أنها- وفقًا للتقارير المالية- استحوذت على أكثر من ٥٣٪ من إجمالي موجودات المصارف السعودية، وبلغت نســـبة معدل العائد علـــى موجوداتها ٣,٤٪، مقارنة بـــ ٤,٣٪ للمصارف التقليدية، فقد حقَّق مصرف الراجحي أعلى نسبة عائد على مستوى البنوك السعودية تراوحت بين ٦ -٧٪ خلال عامي ٢٠١٣-٢٠١٤م على التوالي.

كما نمت عمليات التمويل الإسلامية بنســـبة ١٦,٣٪ خلال المدة بين عامي

(١) المصدر: من إعداد فريق الدراسة

٢٠٠٧ -٢٠١٢م، بينما اقتصر نمو عمليـات الإقراض في المصارف التقليدية على ٨,٩٪، وكانت أكبر نسبة من الحصة السوقية في خدمات التمويل من نصيب مصرف الراجحي، إذ بلغت ١,١٧٪. كما أن مصـرف الراجحي حاز على المرتبة الثانية في الحصة السـوقية في الودائع بنسـبة ٧,١٦٪، بعد البنك الأهلي التجاري الذي حاز على المرتبة الأولى بنسبة ٧,٢٠٪.

ووفقًا لتقارير مالية صدرت في ٢٠١٩م فقد اسـتحوذ مصرف الراجحي على أكبر حصة في السوق المصرفي حسـب الأصول؛ إذ بلغت ٩,٣٢٪ في عام ٢٠١٩ مقارنة بـ٩,٢٧٪ في ٢٠١٨م، كما تبلغ حصته ضمن المصارف الإسـلامية الأربعة حوالي ٥٦٪.

شكل رقم (٦)

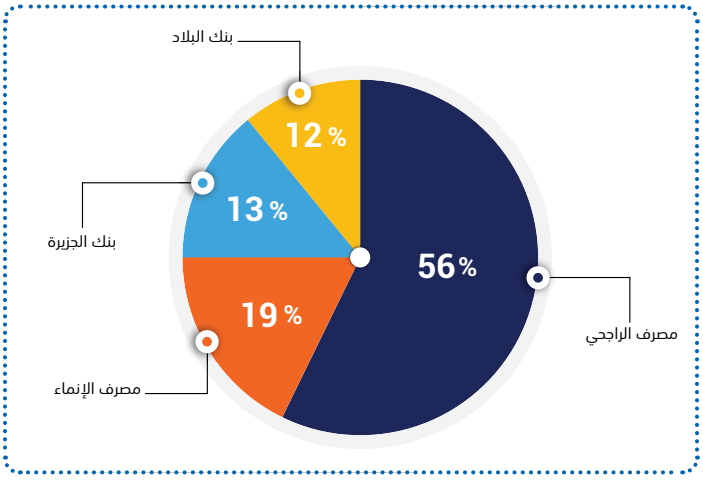

توزيع الحصة السوقية للبنوك الإسلامية السعودية حسب الأصول، الربع الرابع ٢٠١٩م[1]

(١) المصدر: البنك المركزي السعودي.

٣/٢/١
تشريعات المالية الإسلامية في المملكة

الإطار العام للتشريعات:

نشـأت المؤسسـات المالية الإسـلامية في عدد من البلدان، واختلفت تبعًا لذلك القوانين والأنظمة والتشـريعات التي تحكم عملهـا وفقًا لخصوصية كل بلد، وقـد أحدث هذا الاختلاف تحديًا للمالية الإسـلامية، إذ قاد إلـى اختلاف القواعد التي تطبقها السـلطات النقدية فـي كل دولة على هذه المؤسسـات، مثل: اختلاف أساليب الرقابة والإشراف، واختلاف السياسات النقدية، واختلاف الأدوات المالية المستخدمة، فلكل دولة قوانينها المستمدة من بيئتها التشريعية.

كما أنه قاد إلى تفاوت في التشريعات التي تحكم علاقة المؤسسات المالية الإسلامية بالأجهزة الإشـرافية والمؤسسات المالية التقليدية الأخرى، مما تسبَّب في غياب انسجام المنتجات المالية الإسـلامية مع هذه النظم، سواء في مضمون المنتجات، أو فـي إجراءات فض النـزاع في القضايا المصرفيـة أمام المحاكم، فمثلًا القوانين فـي بعض البلاد لا تقرّ ودائع المضاربـة، إذ يلزم القانون في ذلك البلد بضمان الوديعة من قبل المؤسسـة المالية الإسـلامية والتقليدية، لذا لجأت المؤسسات المالية الإسـلامية في عدد من الممارسات، لهذا السبب وغيره، إلى ودائع المرابحة.

إضافة إلى ذلك فالقانون لا يفصح بأن ضوابط المؤسسات المالية الإسلامية، أو أحكام الشريعة لها الأولوية إن تعارضت مع إحدى مواد القانون، وإن نصَّت بعض القوانين على هذه الأولوية، فإنها لا تبين مداها التطبيقي.

كذلك من الآثار السلبية لهذا الاختلاف في القوانين، ما يُحدثه من غموض لدى المتعاملين مع هذه المؤسسات المالية، خاصة مع غياب الشفافية والإفصاح.

وقد اختارت السلطات النقدية في المملكة العربية السعودية الاستجابة لقوى السوق المتمثلة في رغبة قطاع عريض من عملاء البنوك في التعامل بالخدمات المالية الإسلامية من خلال نموذج مالي يسمح بعمل المؤسسات المالية الإسلامية، ووفقًا لهذا المفهوم أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية جزءًا من منظومة مالية يُشرف عليها البنك المركزي السعودي، إضافة إلى هيئة السوق المالية، وتسري عليها الأنظمة والقوانين المنظمة للعمل المالي بوجه عام.

وتوجد موجهات تشير إلى بعض مرتكزات المالية الإسلامية، وممارسته بصفة عامة، ضمن سياقات محددة في إطار منع التعامل بالربا والغرر، واعتبارها من التعاملات الممنوعة في أحكام الشريعة الإسلامية، التي يجب أن تبتعد عنها المؤسسات المالية الإسلامية في تعاملاتها، ثم ما تلا ذلك من دعم كبير للمالية الإسلامية متمثل في إطار الحوكمة الشرعية الصادر عام ٢٠٢٠م ضمن برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

الموجهات التشريعية الصادرة عن البنك المركزي السعودي:

بذل البنك المركزي السعودي جهودًا في هذا المجال، تمثلت في إصدار العديد من الموجهات التشريعية انطلاقًا من دوره الرقابي والإشرافي على المصارف التجارية وفقًا لنظامه الأساسي الصادر عام ٢٠٢٠م، إضافة إلى نظام النقد العربي

السعوي الصادر عام ١٩٥٩م، ونظام مراقبة البنوك الصادر عام ١٩٦٦م، وقد منحت هذه الأنظمة البنك المركزي السعودي مرونةً واسعةً لاتخاذ ما يراه مناسبًا للمحافظة على سلامة المصارف التجارية وضمان ملاءتها المالية.

ويُعدُّ انضمام البنك المركزي السعودي لعضوية كاملة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية منذ عام ٢٠٠٢م، تجسيدًا لاهتمامه بالمالية الإسلامية، ولذا كوّن في عام ٢٠٠٥م لجنة لتقديم مقترحات حول أداء المالية الإسلامية، وأنشأ إدارة للتدريب المالي الإسلامي بـ«الأكاديمية المالية» في تلك الفترة لتهيئة التدريب المتخصص لمنسوبي البنك المركزي السعودي ومنسوبي المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية، فضلًا عن موافقة البنك المركزي السعودي وإتاحته فرصة العمل للمؤسسات المالية الإسلامية بجانب المؤسسات المالية التقليدية، وموافقته على فتح فروع ونوافذ إسلامية بالمؤسسات المالية التقليدية.

ومن صور اهتمام البنك المركزي السعودي بالمالية الإسلامية تنظيم ورش العمل التي تعالج مختلف الموضوعات في صناعة المالية الإسلامية، مع عناية خاصة بمعايير الرقابة الاحترازية الدولية، مثل معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والأنظمة الإشرافية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي تهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ويتزامن ذلك مع التقيد بتلك المعايير التي تُعنى بتطبيق أفضل الممارسات المستخدمة عالميًّا في مختلف المجالات.

إضافة إلى ذلك، يُعدُّ انضمام البنك المركزي السعودي في أكتوبر عام ٢٠١٧م إلى عضوية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) إضافةً نوعيةً ترفع من مستوى اهتمام البنك المركزي السعودي بالمالية الإسلامية، ويؤكد رغبته في تنظيم هذا القطاع الحيوي المهم الذي يسهم في دعم الاقتصاد السعودي

بموارده المالية، ودعمه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومشاركته في تطوير السوق المالية مع عناية خاصة بتمويل مشروعات البنى التحتية عبر استخدام الصكوك الإسلامية.

وتُعدُّ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) من المنظمات الدولية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تأسست في عام ١٩٩١م، ويقع مقرّها في البحرين، وهي منظمة تحظى بدعم البنوك المركزية والسلطات الرقابية.

شعبة المالية الإسلامية:

في إطار تلك الجهود التي سبق ذكرها، أنشأ البنك المركزي السعودي عام ٢٠١٧م شعبة باسم «شعبة المالية الإسلامية» تهتم بقطاع المالية الإسلامية، ودراسة الفرص، ومعالجة التحديات، إضافة إلى تقديم الاقتراحات والسياسات الرقابية، والمشاركة في تأهيل الكوادر البشرية، كما تُعنى الشعبة بنشر الوعي بالمالية الإسلامية من خلال تنظيم ورش العمل والدورات التدريبية، وإعداد البحوث العلمية ذات العلاقة بمعاش الناس واحتياجاتهم التمويلية، بما يحقق النمو وزيادة دخل الأفراد للمواطن وفق رؤية ٢٠٣٠م.

إطار الحوكمة الشرعية:

تجلى اهتمام البنك المركزي السعودي بالمصارف الإسلامية بوضوح في إصداره «إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة» في فبراير ٢٠٢٠م، وهو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تُحسِّن الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، وتزيد من جذب الاستثمارات، وترفع من مستوى الثقة بين أصحاب المصلحة.

ويهدف إطار الحوكمة الشـــرعية إلى تعزيز بيئة الالتزام بالأحكام والمبادئ الشرعية في المصارف الإســـلامية على وجه العموم، ويُحدد مهام مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذيـــة، واللجنة الشـــرعية، وإدارات الرقابة الداخلية ومســـؤولياتها، إضافة إلى عدد من الجوانب الأخرى المتعلقة بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

والمتأمل في هذا الإطار يجد فيه موادًّا تؤسس لبيئة قانونية وممارسة مصرفية إسلامية ذات كفاءة، فمثلًا المادة السابعة عشرة، التي تناولت النوافذ الإسلامية، تشـــترط على كل مصرف ضمـــان وجود أنظمة رقابية داخليـــة كافية للفصل بين الموجودات ومصادر التمويل الإسلامي والمصادر التقليدية الأخرى، مع توجيه المصارف بحفظ ســـجل مستقل للعمليات المصرفية الإسلامية، كما أنها تطالب كل مصرف بإعداد قوائم مالية شـــهرية لعملياته مع إجـــراء تدقيق داخلي مرة في كل عام، كما جاء في المادة الثامنة عشـــرة منه: إجراءات تطوير المنتجات المالية الإســـلامية؛ لتكون عملية التطوير شـــاملة وكافية ومتوافقة مع أحكام الشـــريعة الإسلامية.

٤/٢/١

مكانة المالية الإسلامية في برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج الرؤية

رؤية المملكة ٢٠٣٠م:

نفذت السلطات الرقابية في المملكة العربية السعودية مجموعة من الإصلاحات التنظيمية لهيكلة الاقتصاد في إطار جهودها لمواءمة اقتصاد المملكة مع الإصلاحات الاقتصادية العالمية ضمن منظومة عمل رؤية المملكة ٢٠٣٠. ومن مرتكزاتها تعزيز فعالية مشاركة القطاع المالي عبر تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ضمن ما يطلق عليه برنامج تطوير القطاع المالي.

وتكتسب هذه الرؤية أهميتها من صدورها في وقت يعاني فيه الاقتصاد العالمي من الركود بسبب انخفاض الأداء في الاقتصادات الصاعدة، وفقًا لما أشار إليه صندوق النقد الدولي في تقريره «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر في يناير ٢٠١٩م.

ويعدّ اقتصاد المملكة من أفضل ١٦ اقتصادًا على مستوى العالم في الناتج المحلي الإجمالي، وهي تملك قدرات استثمارية ضخمة وموارد مالية كبيرة، كما يتميز موقع المملكة الجغرافي بأنه أهم بوابة للعالم بصفته مركز ربط لقارات ثلاث، وتحيط به أكثر المعابر المائية أهمية، إضافة إلى مكانتها في نفوس المسلمين، فهي قبلتهم، وإليها تهفو أفئدتهم من كل مكان.

وقد صنعت هذه المعطيات أهميـــة للرؤية وجعلت منها حلمًا قابلًا للتحقيق، ومرامًا يمكن بلوغه، بدعم حكومي يرتقي بها لتكون في مقدمة الدول، حتى يســتمر اقتصاد المملكة من أفضل ١٦ اقتصادًا عالميًّا في الناتج المحلي الإجمالي، كما يأتي ترتيبها في المرتبة الرابعة بين دول مجموعة العشــرين فــي الاحتياطيات الأجنبية بـ ٤٨٩,٣ مليار دولار، بعد كلٍّ من الصين واليابان وروسيا، وحصلت المملكة العربية الســعودية على رئاسة مجموعة العشرين في عام ٢٠٢٠م، واستضافت القمة في ٢١ و٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠م عبر الاتصال المرئي، لانعقادها خلال جائحة فايروس كورونا (كوفيد ١٩).

ومن أهداف الرؤية: إحداث تغيير جذري في هيكلة الاقتصاد، وتقليل اعتماد المملكة على قطاع النفط، وتعزيز تنمية القطاع الخاص لتحفيز الاقتصاد المحلي في ظل تفاؤل مدعوم بتقديرات مناســبة من وزارة الاقتصاد والتخطيط بأن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاثة أضعاف الحالي بحلول عام ٢٠٣٠م. شــريطة اســتيفاء متطلبات تمويلية كبيرة للمشــروعات والاســتثمارات المحددة في برنامج الرؤية، وبناء على ذلك بدأت عمليات تقويم مفصل لتلك المتطلبات من أجل تحديد حجم الفجوة التي يلزم معالجتها بالمبادرات المحورية.

مفهوم برنامج تطوير القطاع المالي:

يُعــدُّ برنامج تطوير القطاع المالي أحد البرامــج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لتحقيق مســتهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك في ٢١/ ٧/ ١٤٣٨هـ الموافق ٢٤/ ٤/ ٢٠١٧م، ويســعى البرنامــج إلى تطوير القطاع المالــي تنويعًا في مصادره، وتفعيــلًا لدوره في دعم الاقتصــاد الوطني، وزيادة في كفاءته لمواجهة التحديات، مصحوبًا ذلك بتحفيز الادخار والاستثمار.

وقد صمِّم البرنامج ليتوافق مع المعايير الدولية للاستقرار المالي بما في ذلك متطلبات بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وشركات التصنيف العالمية، ويكتسب برنامج التطوير أهميته من دوره المنتظر باعتباره مشاركًا فاعلًا في دعم وتحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠.

ويقوم برنامج تطوير القطاع المالي في هيكلته على ثلاث ركائز رئيسة:

الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم القطاع الخاص لتعزيز تنوع التمويل عبر بناء بنية تحتية مالية متطورة مسنودة برفع قدرات العاملين في هذا القطاع.

الثانية: تطوير سوق مالية متقدمة بتسهيل تقديم التمويل للقطاعين الخاص والعام واستخدام المنصات الرقمية في إبراز الميزات الاستثمارية المتاحة في السوق السعودي، والتسهيلات التي تقدمها الدولة لتحفيز المستثمرين في بيئة آمنة يتوافر فيها الاستقرار المالي وتسود فيها الشفافية.

الثالثة: تعزيز التخطيط المالي للأفراد والأسر لرفع مستوى وعيهم الادخاري عبر بناء منظومة جديدة من القيم والمفاهيم والإدراك المعرفي للمساهمة في الحدّ من الاستهلاك غير الرشيد، وذلك بطرح طرق مبتكرة، وأساليب جديدة تسهم في زيادة المدخرات وترفع من مستوى الوعي المالي.

تحديات برنامج التطوير المالي:

واجه برنامج التطوير كغيره من البرامج الجديدة بعضًا من التحديات، منها: الإشكال القائم على تركيز التمويل وحصره في القطاع المصرفي دون غيره من القطاعات التمويلية الأخرى التي كانت ضعيفة المشاركة في تقديم التمويل، لذلك جعل البرنامج من أولوياته معالجة هذا التحدي وتنويع التمويل في القطاعات الأخرى كما هو موجود في كثير من دول العالم.

ومن التحديات انخفاض نسبة الادخار عند الأفراد في المجتمع السعودي، إذ لا تتجاوز هذه النسبة ٤ , ٢ ٪ مقارنة بالمعدل العالمي الذي يصل إلى حوالي ١٠ ٪ ولا تتجاوز نسبة المدخرين في السعودية ٣٠٪ من إجمالي السكان، وهي تُعد من أضعف نسب الادخار في دول المجلس، علاوة على ذلك فهناك ضعف نسبي في مستوى التغطية الشاملة للخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، فقد بلغت نسبة المتعاملين مع المصارف حوالي ٧٤٪ في عام ٢٠١٦م من إجمالي السكان، في حين تبلغ هذه النسبة في الدول المتقدمة أكثر من ٩٠٪.

غير أن هناك قدرًا من التفاؤل لزيادة نسبة الشمول المالي عبر المصارف بواسطة زيادة التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزيادة حجم الرهون العقارية من خلال البنوك في ضوء النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٦م، حيث بلغت نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي أصول البنوك أكثر من ٥ ٪، بينما بلغت نسبة تمويل الرهون العقارية ٧ ٪.

ومن التحديات التي واجهت البرنامج كذلك استخدام الأفراد في السعودية لطرق الدفع النقدية بصورة كبيرة، لذلك يؤمل أن تكون من نتائج ومخرجات البرنامج استبدالها بطرق دفع حديثة، باستخدام نظم المدفوعات الرقمية بمختلف أنواعها، لتصل نسبة استخدام طرق الدفع غير النقدية إلى ٢٨٪ من جملة المدفوعات بنهاية عام ٢٠٢٠م. ومع وجود تلك التحديات يؤمل أن يتجاوز البرنامج هذه العقبات ويحقق الأهداف المرجوة منه.

تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي:

تشير وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي وخطة تنفيذه إلى أن مصفوفة من الالتزامات لا بد من توافرها حتى تتحقق تطلعات البرنامج عام ٢٠٢٠م، وسوف

تدفع مرتكزات هذه المصفوفة لتكمل البناء في رؤية ٢٠٣٠ عبر مجموعة من الالتزامات وفق التالي:

١- زيادة إجمالي حجم الأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ١,٢٠٪ لعام ٢٠٢٠م، مقارنة مع ٢,١٩٪ في عام ٢٠١٦م لضمان تحقيق النمو المطلوب في قطاع الخدمات المالية.

٢- زيادة حصة أصول أسواق رأس المال (إجمالي القيمة السوقية للأسهم المحلية وإصدارات الدين القائمة المسجلة في السوق) في القطاع المالي من ٤١٪ في عام ٢٠١٦م إلى ٤٥٪ عام ٢٠٢٠م. بالإضافة إلى ذلك، سيفتح قطاع الخدمات المالية أبوابه أمام المؤسسات الفاعلة الناشئة، مثل شركات التقنية المالية (*Fintech*)، لتحفيز الابتكار والنمو وزيادة تنويع هيكل قطاع الخدمات المالية.

٣- زيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنوك من ٢٪ إلى ٥٪ عام ٢٠٢٠م. كما سترتفع حصة الرهون العقارية في التمويل المصرفي إلى ١٦٪ بحلول عام ٢٠٢٠م مقارنة بـ ٧٪ في عام ٢٠١٦م.

٤- زيادة حصة المعاملات غير النقدية من ١٨٪ في العام ٢٠١٦م إلى ٢٨٪ عام ٢٠٢٠م بهدف تحقيق الطموحات ذات الصلة بالتقنيات الحديثة، وتحديدًا المجتمع غير النقدي.

٥- يلتزم البرنامج بالمعايير الدولية ذات الصلة بالاستقرار المالي، بما في ذلك متطلبات بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، من أجل ضمان الاستقرار المالي الشامل لقطاع الخدمات المالية.

٦- يسعى البرنامج إلى إنشاء كيان وطني مستقل لتعزيز حسابات الادخار، يأخذ على عاتقه تقديم منتجات ادخارية للأفراد مدعومة من الحكومة، وتطبيق برامج ادخارية على مستوى المملكة بهدف التثقيف المالي، وتشجيع الأجيال على الادخار.

نتائج برنامج تطوير القطاع المالي:

مضى على وضع هذا البرنامج أكثر من ثلاثة أعوام، ومع قصر هذه المدة، إلا أن العديد من الإنجازات تحققت، وبمرور الوقت يؤمل أن يتحقق غيرها، ومن أولى ثمرات البرنامج المتحققة زيادة التمويل المقدم من المصارف والمؤسسات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ ارتفعت نسبة التمويل من ٢٪ في عام ٢٠١٦م إلى ما يقرب من ٥ ٪ في ٢٠١٩م، إضافة إلى ذلك ظهرت بعض المبادرات التي يمكن أن تزيد من حجم التمويل المقدم من المصارف والمؤسسات المالية في قطاعي البنوك والتأمين في السوق السعودي مثل مبادرة الدمج بين بنك ساب والبنك الأول، ومبادرة الدمج بين البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية، ويهدف هذا الدمج في المقام الأول إلى تكوين كيانات مالية قوية تستطيع المنافسة، وفي الوقت نفسه تلبي الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية، ولعل هذا مؤشر إيجابي على تنفيذ موجهات البرنامج فيما يتعلق بزيادة الأصول المالية لهذه المؤسسات.

كذلك من ثمرات هذا البرنامج وفقًا لما أعلنه البنك المركزي السعودي، زيادة معدل عمليات الدفع الإلكتروني لقطاع التجزئة (الأفراد) بنهاية شهر يوليو ٢٠١٩م لتصل إلى أكثر من ٣٦ ٪ من إجمالي عمليات الدفع المتاحة بما فيها النقد في المملكة، متجاوزة بذلك النسبة المستهدفة ضمن برنامج تطوير القطاع المالي المنصوص عليها في الوثيقة، بأن تصل هذه النسبة إلى ٢٨ ٪ عام ٢٠٢٠م.

كما تنوعت طرق الدفع الإلكتروني المستخدمة، فبلغت نسبة عمليات الدفع عبر البطاقات حوالي ٣١,٣٪، فيما تنوعت الوسائل الأخرى بين مدفوعات منصة (سداد) والتحويلات المالية وغيرها، وارتفعت نسبة الائتمان المصرفي للقطاعين العام والخاص مقارنة بالأعوام السابقة، إذ بلغت ٦,٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٩م على أساس سنوي.

ومن الإنجازات المتحققة اعتماد مجلس هيئة السوق المالية قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المعدلة (قواعد الطرح) التي بدأ العمل بها من بداية يناير ٢٠٢٠م، ومن بين التعديلات التي جرت على هذه القواعد، السماح للشركات الأجنبية بإدراج أسهمها في السوق المحلية، والسماح لجميع فئات المستثمرين الأجانب بالاستثمار مباشرة في أسهم المصدر الأجنبي المدرجة أسهمه في السوق الرئيسة، إضافة إلى عدم انطباق قيود الاستثمار المفروضة بموجب نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية على استثمارات المستثمرين الأجانب في الشركات الأجنبية المدرجة في السوق المحلية.

مكانة المالية الإسلامية في برنامج تطوير القطاع المالي:

بسبب تنامي صناعة المالية الإسلامية وانتشارها حول العالم ازداد إدراك البنك المركزي السعودي لأثر المؤسسات المالية الإسلامية في رفد الاقتصاد السعودي بموارد مالية إضافية عبر تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، خاصة بعد التحولات التي حدثت في بعض البنوك السعودية نحو العمل المصرفي الإسلامي، لذلك سمح البنك المركزي السعودي بالترخيص لكل البنوك التقليدية في السوق السعودي بفتح فروع ونوافذ إسلامية، فطرحت المؤسسات المالية السعودية منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بناء على ما يوفره البنك المركزي السعودي من بيئة عمل داعمة لهذه المنتجات.

وجاء في وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي (خطة التنفيذ ٢٠٢٠) ما يجسد هذا الاهتمام، إذ ورد ضمن الاعتبارات الإستراتيجية، تحت موضوع (التركيز على التمويل الإسلامي) الذي وصف بما يأتي: (نظر البرنامج في خيارين لتحديد التركيز الصحيح الخاص بزيادة تعزيز عروض التمويل الإسلامي في المملكة)، ونصَّ القرار المتخذ على أن: (يعد تعزيز عروض التمويل الإسلامي في المملكة من بين الأهداف الرئيسة للبرنامج، وقد نظر البرنامج في خيارين لتحقيق هذا الهدف: مبادرة صريحة تركز فقط على التمويل الإسلامي، ومبادرات متصلة تركز على تعزيز المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ضمن نطاقها. قرر البرنامج أن يذهب مع الخيار الثاني. ستحدد المبادرات التي تركز على تعزيز العرض الحالي للمنتجات: مثل أسواق رأس المال، ومنتجات الادخار، الطرق المناسبة لتقديم العروض اللازمة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. سيمكّن هذا من التخصص الصحيح داخل كل مجال وتجنب التداخل أو استحواذها على حصة المنتجات التقليدية التي سيتم تقديمها).

ونظرًا لاهتمام البنك المركزي السعودي ودعمه، فإن المؤسسات المالية الإسلامية معنية مثل غيرها من المؤسسات المالية بالمشاركة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ضمن مرتكزات برنامج تطوير القطاع المالي الذي يسعى لتمكين هذه الصناعة، والعمل على تعزيز حوكمتها ودعم البحث العلمي، وتنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية التي تؤصل لهذه التجرِبة من خلال ما يقدمه المشاركون من الخبراء والمهتمين من شتى بقاع العالم من آراء، وتراكم معرفي بما يحقق تطورَ واستدامةَ صناعة المالية الإسلامية في المملكة.

ولعل مؤتمر القطاع المالي الذي نظمته وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية في أبريل ٢٠١٩م في مدينة الرياض، وهو أحد

مبـــادرات برنامج تطوير القطاع المالي، يؤكد الدعـــم لهذا القطاع من خلال ما طرح من محاور وجلســـات عمل تهدف إلى تعزيز مكانة المملكة المالية عالميًّا، باعتبارها واحدة من أكبر الأســـواق المالية في منطقة الشرق الأوســـط، وفقًا للتقارير الدولية، ويُعدُّ هذا الأمر عاملًا محفزًا للاستثمارات الأجنبية.

وتأتي أهمية المؤتمر في أن النسخة الأولى منه أسست لانطلاقة بالغة الأهمية، ويؤمـــل أن تعقبها مؤتمرات لاحقـــة، كما أنه ينعقد بعد مرور ١١ شـــهرًا من إطلاق برنامج تطويـــر القطاع المالي، وقد أفرد المؤتمر للتمويل الإســـلامي خصوصية في الطرح والجلســـات، حيث خصص له من بين محاوره الســـتة محورًا كاملًا للتمويل الإســـلامي، تناول الدور الذي يمكن أن تســـهم به المالية الإسلامية في إيجاد قطاع مالي مستقر ومستدام في البيئة السعودية.

وتحقيقًا لأهداف برنامـــج التطوير المالي في تكوين كيانات مالية قوية ملتزمة بالمعايير الدولية، تلبي متطلبات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، نظَّم البنك المركزي الســـعودي بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإســـلامية ورشة عمل تدريبية بعنوان: «تيسير تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية».

والهدف من الورشـــة: أن تعرّف المشـــاركين على معاييـــر مجلس الخدمات المالية الإســـلامية المتعلقة بالقطاع المصرفي مثل: معيار متطلبات كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، ومبادئ الرقابة المصرفية الإســـلامية الأساسية المتعلقة بحسابات الاستثمار (ودائع المضاربة، وودائع المرابحة) في المصارف الإسلامية.

كذلك هدفت الورشة إلى: مراجعة المشـــاركين للمبادئ التوجيهية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية فيما يتعلق بحسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية وطريقة حماية حقوق الحســـابات، بغرض تعزيز فهم المشاركين لمعايير

وضوابط المالية الإســلامية وتبادل الخبرات بين البنوك المركزية الخليجية والعربية المشاركة في تنفيذ معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وفي مجال الدفــع نحو التحول الرقمي بالقطاع المالي، بما يتوافق مع أهداف برنامج تطوير القطاع المالي وإفادة القطاع المالي، أعلن البنك المركزي الســعودي التصريح لتســع شــركات متخصصة في مجال التقنية المالية (*Fintech*)، تمثل دفعة جديدة للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشــريعية، ليصبح إجمالي الشركات التي المصرح لها ٣٠ شركة.

كما تأتي هذه الخطوة في إطار بناء منظومة تهتم برفع مســتوى ثقافة التخطيط المالي وزيادة نســبة الادخار في المملكة، مما ينعكس إيجابًا على جودة حياة الأفراد والأســر وعلى متانة الاقتصاد بشــكل عام، فضلًا عن دعم الأعمال الريادية ورعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

القسم الثاني

بنك الجزيرة

رائد التحول إلى المالية الإسلامية

توطئة

اتخذت صناعة المالية الإسلامية سبيلها إلى الظهور في الواقع العملي بإحدى طريقتين رئيستين:

أولاهما: أن تؤسس مؤسسات مالية متوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية، وظهر هذا من خلال عدد من المصارف الإسلامية، بهدف إيجاد البدائل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والطريق الثانية: أن تتحول المؤسسات العاملة من المالية التقليدية إلى المالية الإسلامية، إما تحولًا كاملًا لجميع أعمال المؤسسة المالية، أو تحولًا جزئيًّا بتقديم خدمات المالية الإسلامية عن طريق النوافذ.

إن فكرة التحول من المالية التقليدية إلى المالية الإسلامية هي من أقرب الوسائل للتخلّص من الربا، بسبب قلّة الإشكالات الفنية التي تواجه عملية التحول، وفي هذا الصدد يؤكد أحد خبراء المالية الإسلامية وهو د. محمد القري: أنه لم يكن تأسيس المزيد من البنوك الإسلامية قادرًا على اجتثاث الربا من المجتمعات الإسلامية ما دام أن البنوك التقليدية -وهي الأقدم والأقوى في القطاع المصرفي- باقية تحقق النمو والزيادة في أعمالها. ولما كانت الغاية المقصودة والغرض المطلوب هو رفع بلوى الربا عن المجتمع المسلم فلا بد من إيجاد حل أكثر جدوى وأقرب إلى تحقيق المقصود.

ويتميز بنك الجزيرة: بأنه البنك الوحيد في المملكة العربية السعودية، بل على مستوى العالم، الذي حوَّل جميع أعماله من المالية التقليدية إلى المالية الإسلامية، ولهذا استحق أن يُطلق عليه أنه: **«رائد التحول إلى المالية الإسلامية»**.

يختص هذا القسم من الدراسة بتوثيق تجربة بنك الجزيرة والتأريخ لها، ودراسة جوانبها المختلفة، بما يشكل مادة ثرية يمكن الإفادة منها في تجارب التحول إلى المالية الإسلامية.

ومن هنا كان الحديث عن التحول مهمًّا؛ للوقوف عليه دراسةً وتطبيقًا والإفادة من التجرِبة، وتحليلها وقياس نجاحها وتفادي إشكالاتها، للوصول إلى مرحلة ناضجة، ومقترح خال من أوجه الخلل والمخالفات.

الفصل الأول

تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية
الأسس والمبادئ

١/١/٢
التحول إلى المالية الإسلامية؛ (مدخل مفاهيمي)

قبل عرض تجرِبة بنك الجزيرة في التحول إلى المالية الإسلامية، من المهم التأسيس لذلك بتحرير المفهوم الدلالي لمصطلح التحول، والذي يمكن تعريفه بأنه: **«ترك المؤسسة المالية التقليدية المعاملات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والانتقال إلى العمل بالمعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية»**.

ولا يعد التحول الجزئي لتقديم المنتجات المالية الإسلامية كافيًا في وصف المؤسسة بأنها تحولت إلى المالية الإسلامية إلا بعد التحول الكلي، وذلك باستحداث معاملات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتكون بديلة عن جميع المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية وتحل محلها؛ طبقًا لما قرَّره الشرط ٢/ ٢ من المعيار الشرعي رقم (٦) بشأن (تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي) الصادر عن المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

فلا بد أن يشمل التحول الكلي جميع الفروع والمنتجات المالية، ويتطلب ذلك تغيير التعاملات التقليدية كلها وتعديلها إلى ما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يستدعي من المؤسسة إلغاء الموارد المالية المخالفة للشريعة الإسلامية، بما في ذلك الودائع النقدية التي يتعهد البنك التقليدي لأصحابها بدفع الفوائد عليها،

ومن هــذه الودائع: الودائع لأجــل، وودائع التوفير، وكذلك القــروض التي يتلقاها البنــك التقليدي من البنــوك الأخرى التقليديــة المحلية أو المراســلة أو من البنك المركزي المشروطة بنســبة من الفوائد، كما يتضمن التحول الكلي إلغاء المعاملات المالية المشتملة على الربا أو الغرر، ومنع تمويل الأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية أو الاستثمار فيها.

وقد كان قرار بنك الجزيرة بالتحول إلى المالية الإســلامية قرارًا واضحًا منذ اليوم الأول؛ ليكون التحول الكلي إلى المالية الإســلامية، فقد جعل رؤيته (أن يكون بنك الجزيرة أساسًا لمصرفية إســلامية)، وبعد التحول تم تعديل الرؤية ليكون بنك الجزيرة (الخيار الأول فــي تقديم الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشــريعة الإسلامية لخدمة عملائنا في الشرائح المستهدفة في مصرفية الأفراد والأعمال).

٢/١/٢

تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية؛ (الأسباب والدوافع)

بُنـي قرار بنـك الجزيرة على عدد من الأسـباب والدوافـع، يمكن إيجازها فيما يأتي:

١- القناعة بالمالية الإسلامية:

من أبرز أسباب قرار التحول وأكبر دوافعه لدى بنك الجزيرة القناعة الراسخة لدى ملاك البنك ومسـاهميه بأنها الخيار الصحيح الذي يجب أن يسير عليه البنك، امتثالًا في ذلك لأوامر الشـرع التي تأمر باجتناب المحرمات في المعاملات المالية وعلى رأسـها: الربا، وتوجب التخلص منه والبعد عنه، كما قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾[1]، وقـال تعالـى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾[2].

وهـذه القناعة كانت حاضرةً لدى ملاك بنك الجزيرة ومسـاهميه عند إصدار قرار التحول، ومن أبرز المسـاهمين الذين لهم أثر بارز في استصدار قرار من مجلس

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.
(٢) سورة البقرة:، الآيتان: ٢٧٨-٢٧٩.

الإدارة بأهمية المالية الإسلامية مجموعة البركة المصرفية، التي تملك حينها حصة مؤثرة في بنك الجزيرة، وترغب في الحصول على ترخيص للعمل في المملكة العربية السعودية، فأصبح دخولها بحصتها في البنك سبيلًا لتحقيق هذا الهدف بتحويل بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية، بمقترح من الشيخ صالح عبد الله كامل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي لاقى قبولًا من بقية الملاك والمساهمين والممثلين في أعضاء مجلس الإدارة، لا سيما مجموعة عبد المنعم الراشد التي يمثلها آنذاك رئيس مجلس الإدارة حينها.

٢- الطلب على منتجات المالية الإسلامية:

يُعدُّ الطلب المتزايد من فئات المجتمع -سواء الأفراد أم المؤسسات- على خدمات المالية الإسلامية ومنتجاتها أحد العناصر المؤثرة في قرار التحوّل؛ لأن مخالفة البنوك التقليدية لقيم المجتمع ومبادئه يمثل أحد التحديات التي تواجهها في المجتمعات المسلمة، ولذلك صارت الأبعاد الاجتماعية من أبرز العوامل التي دفعت العديد من المؤسسات المالية التقليدية إلى التحول إلى المالية الإسلامية.

فمع أن المملكة العربية السعودية لديها بنوك تقليدية وبنوك تقدم معاملات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن الأخيرة كانت تنمو بمعدل كبير، وأصبح الطلب المتزايد من المجتمع على المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حاضرًا في دفع عجلة هذا التحول، مما كون فرصة اقتصادية لبنك الجزيرة، الذي كان في طور إعادة هيكلة مالية شاملة للخروج من إشكالات مالية كبيرة تعرض لها حينها قبل قرار التحول لأسباب مختلفة.

٣/١/٢

منهج تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية

عندما بدأ بنك الجزيرة في التخطيط لعملية التحول، لم يجد تجرِبة سابقة للتحول الكامل يمكن للبنك البناء عليها أو الإفادة منها، فكان عمل المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى هو النموذج الجاهز للدراسة؛ لغرض وضع خطة إستراتيجية مناسبة دون أن تؤثر في الأداء على عمليات البنك وعملائه.

وكانت تلك التجارب إما بنوكًا تأسست بالكامل وهي ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، أو لديها خطة للتحول تدريجيًّا حتى يتم التحول الكامل للبنك بإداراته وفروعه ومنتجاته، ولم يكتمل بعد، أو كانت تجارب تحول لبعض الفروع أو بعض المنتجات تحولًا جزئيًّا.

لذا فإن مرحلة التكوين لفكرة التحول في بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية تركزت حول تحديد الطريقة المناسبة للتحول التي سوف يسلكها البنك؛ ليحقق التحول الكلي، ويتجنب المآخذ والإشكالات المتوقع حصولها عند المضي في هذه العملية.

وبعد صدور قرار البنك بالتحول، وتكوين اللجنة التنفيذية، التي تولَّت وضع خطة التحول كان لا بد من اختيار منهج التحول وطريقة العملية الانتقالية المناسبة مما يحقق الهدف المرجوّ، دون الإضرار بالبنك وبمنجزات التاريخ السابق.

وكان أمام اللجنة أحد منهجين لاختيار الملائم منها ليصبح أساسًا لخطة التحول:

المنهج الأول: منهج الإزاحة.

ويعني هذا المنهج إنشـاء مؤسسـة إسلامية ناشـئة داخل المؤسسة التقليدية القائمة التي ترغب في التحول، فيكون للمؤسسة الناشئة رأس مال مستقل عبارة عن قرض حسن بدون فوائد مقدم من المؤسسة القائمة، كما يكون للمؤسسة الناشئة إدارة مسـتقلة، وقاعدة عملاء جديدة، ومنتجات خاصة، ويطلق على هذا المنهج التحول الجزئي، ويكون العمل بهذا المنهج وفق مبدأ الإزاحة، فتتوسع إدارة خدمات المالية الإسلامية على حساب الخدمات التقليدية، حتى تتمدد المؤسسة الناشئة التي تعمل داخل المؤسسة القائمة مع الزمن، ويزيد حجم أنشطتها على حساب نشاط المؤسسة القائمة، وهكذا حتى تكتمل عملية التحول.

وقد سلك هذه المنهج بعض المؤسسات المالية التي فصلت خدمات المالية الإسلامية في كيان مالي مستقل له قوائمه المالية الخاصة، وبإدارة وفروع مستقلة.

وهـذه الطريقة ذات جاذبية للعملاء لكونها تُظهر إدارة المالية الإسـلامية في المؤسسة التقليدية مظهر المستقل، إلا أنها لا تناسب أن تكون منهجًا للتحول بالنسبة للمؤسسـات المالية الراغبة في التحول بالكامل إلى المالية الإسـلامية، لما فيها من سلبيات ومخاطر، أبرزها:

١- التنافس السـلبي بين القسم التقليدي والقسـم الإسلامي على عملاء المؤسسـة، فيحاول كل قسـم التوسع على حسـاب الآخر، ويسعى للمحافظة على قاعـدة عملائه، مما يؤدي إلى بقاء المالية التقليدية في المؤسسـة، وربما يرتبك العمل في القسمين، فضلًا عن احتمال فشل عملية التحول.

٢- الإضرار بالعلاقة بين منسوبي المؤسسة نفسها، إذ يعتقد موظفو القسم التقليدي أنهم سيفقدون وظائفهم لحساب موظفي القسم الإسلامي.

٣- إضعاف شفافية مجلس إدارة المؤسسة واستقلاله، وتقليل التزامه تجاه عملائه بالتحول؛ مما يؤدي إلى التخلي عن فكرة التحول نهائيًّا.

المنهج الثاني: منهج الإحلال.

ويعني هذا المنهج أن تضع المؤسسة التقليدية الراغبة في التحول إلى المالية الإسلامية خطة زمنية وفنية لإحلال منتجات إسلامية تقوم مقام المنتجات التقليدية، ويُطلق عليها التحول المرحلي، أو التحول المتدرج، وفي حال تطبيق هذا المنهج تصل المؤسسة المالية في نهاية مرحلة التحول إلى تحقيق صفة المؤسسة المالية الإسلامية وفق خطوات متدرجة.

ويعتمد هذا المنهج على فحص المنتجات وتصنيفها لمعرفة نسبة الخدمات الإسلامية والتقليدية، ثم إجراء التعديلات اللازمة، مع مراعاة الأولويات وترتيب هذه المنتجات بحسب إمكان وجود بدائل إسلامية تحل محلها تدريجيًّا.

وهذا المنهج هو الذي اختاره بنك الجزيرة؛ نظرًا للمزايا التي يتصف بها، وبما أن عملية التحول وفق هذا المنهج تستغرق مدة زمنية ليست بقصيرة، فإن البنك لم يعلن من أول يوم أنه بنك إسلامي، بل أعلن أن لديه خطة مرحلية للتحول التدريجي.

مزايا منهج الإحلال:

يمكن تلخيص مزايا هذا المنهج في:

١- استبدال المنتجات بواسطة موظفي البنك الحاليين العاملين في المنتجات التقليدية بعد تدريبهم على المنتجات المتوافقة مع أحكام

الشريعة الإسلامية بإشـــراف اللجنة الشرعية للمؤسسة المالية، وإدارة الخدمات المصرفية الإســـلامية في المصرف، وهذا يمنع أي نوع من الإرباك بين منسوبي المؤسسة؛ فجميعهم سيستمرون في وظائفهم.

٢- نشر مفاهيم المالية الإسلامية لدى جميع العاملين في البنك، كي يسعى الجميع إلى تحقيق هدف واحد هـــو تحويل معاملات البنك التقليدية إلى معاملات متوافقة مع أحكام الشـــريعة الإســـلامية، ويكون البنك خاضعًا في جميع تعاملاته لأحكام الشريعة الإسلامية.

٣- يســـاعد على إيجاد منافســـة إيجابية داخل البنك؛ وسيجتهد كل قسم في تحويل معاملاته إلى معاملات متوافقة مع الشـــريعة الإسلامية قبل الأقسام الأخرى.

٤- إيجاد أدوات متوافقة مع أحكام الشـــريعة الإســـلامية وتطويرها حتى تحل محل الأدوات التقليدية.

٥- المحافظة على قاعدة العملاء الحالية للبنك.

خطوات منهج الإحلال:

يقوم هذا المنهج على عدة خطوات أهمها:

١- مراجعة جميع المنتجـــات والخدمات القائمة للمؤسســـة، وتصنيفها بحسب توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢- اعتماد المنتجات القائمة المتوافقة مع أحكام الشـــريعة الإسلامية بعد إجراء بعض التعديلات عليها -إن وجدت- من قِبَل اللجنة الشـــرعية للمؤسسة المالية.

٣- ترتيب المنتجات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على أساس مدى توافر البدائل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٤- وضع خطة محددة لتطوير مجموعة البدائل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حتى تحل محل المنتجات التقليدية، والعمل وفقها، ومن أمثلة البدائل التي جرى إحلالها في بنك الجزيرة: منتج «نقاء» (المرابحة العكسية) بديل الودائع لأجل، ومنتج «دينار» للتمويل بالتورق، ومنتج «تمام» لتمويل المتاجرة في سوق الأسهم.

٥- تغيير النظام الأساسي للمؤسسة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٦- تكوين لجنة شرعية للمؤسسة المالية لتوجيه عملية التحول ومراقبتها، وتكوين فريق مساند شرعي لها لتحقيق أهدافها.

٧- إنهاء ما أمكن من العقود الربوية مع العملاء، وتحديد نهاية ما لا يمكن إنهاؤه فورًا، وعدم التعاقد بالعقود الجديدة المشتملة على الربا والمحرمات.

٨- تدريب الموظفين المباشرين للعقود في دورات لازمة لطبيعة تخصصاتهم.

٩- تطوير منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تغطي حاجة السوق المالية.

تقويم منهج الإحلال:

قد يرد على منهج الإحلال الذي تبناه بنك الجزيرة واختاره في مسيرة تحوله إلى المالية الإسلامية، جملة من الإيرادات منها:

- هل هذا المنهج متوافق مع مقاصد الشريعة؟
- وهل يصح تكوين رأس مال للبنك من مصادر غير مشـــروعة، إذ لا تزال بعض مصادر البنك في مرحلة التحول من مصادر ربوية؟
- وكيف يسوغ التراخي في التوبة وعدم المسارعة في نبذ الحرام دفعة واحدة؟

ويمكن الجواب عن ذلك من عدة جوانب:

الجانـــب الأول: أن منهـــج التدرج فـــي الانتقـــال بالأفراد أو المؤسســـات أو المجتمعات من حال إلى حال – هو منهج شرعي أصيل، لا سيما مع وجود الحرج والمشقة الجالبَين للتيســـير، بسبب ارتباط ذلك بالحقوق والأموال والعقود، وطبيعة عملية التحول. وقدجرى التدرج في التشـــريع في عدد من الأحكام، مثل: التدرج في مشـــروعية الصلاة والصيام، والتدرج في تحريم الخمر، والربا، واســـتنادًا إلى قاعدة شـــرعية في التعامل حال تزاحم المفاســـد وتعارضها مع المصالح نص عليها فقهاء الشريعة الإســـلامية، ومضمونها: أن (الواجب تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاســـد وتقليلها، فإذا تعارضت كان تحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، ودفع أعظم المفسدتين مع احتمال أدناها: هو المشروع).

وقد جاء في المعيار الشـــرعي رقم (٦) بشـــأن «تحول البنـــك التقليدي إلى إسلامي» ما نصه: (يجب تنفيذ ما تتطلَّبه الشريعة لتحول البنك التقليدي إلى مصرف، والالتزام بأحكام ومبادئ الشـــريعة الإســـلامية في جميع العمليـــات الجديدة عقب التحول، أما العمليات غير المشروعة المبرمة قبل قرار التحول فالأصل التخلص منها فـــور التحول، ولا يجوز التأخير إلا فيما تقتضيه الضرورة أو الحاجة مراعاةً للظروف الواقعية للبنك، لتجنـــب خطر الانهيار، أو حالات التعثر علـــى أن يتم التخلص من آثارها وفقا لهذا المعيار).

وجاء في فتوى ندوة البركة (١٦/ ٧): (لا مانع من التدرج في تنفيذ المتطلبات الشـرعية للتحول إلى الالتزامات الشـرعية إذا اقتضت الظروف الواقعية للمؤسسة، لتجنب حالات التعثر أو خطر الانهيار، ولا بد في التدرج للتحول من المحافظة على الصفة الشـرعية من تحريم، أو كراهة، أو بطلان، أو فسـاد للممارسات التي أرجئ إلغاؤها بسلوك خطة التدرج.

ومستند ذلك: أن التدرج يعتبر وسيلة معينة لتحقيق هذا المقصد الشرعي؛ لأن نجـاح التحول يتطلب كثيرًا من الإجراءات التي تحتـاج إلى تحضير وإعداد، فضلًا عن إيجاد البدائل لما يسـتبعد من تطبيقات ممنوعة، وتأهيل الطاقات البشرية للتنفيذ الصحيح).

الجانب الثاني: أن الأنظمة والقوانين والتشريعات لا تسمح بالانتقال المفاجئ، والتحلُّـل من العقود والالتزامـات لمجرد أن يقرر مجلـس إدارة البنك التحول؛ إذ الأصل الالتزام بالوفاء بالعقود.

الجانب الثالث: أن منظومة المنتجات المالية الإسلامية ليست مكتملة وجاهزة لاستخدامها حتى تحل دفعة واحدة محل المنتجات التقليدية.

الجانب الرابع: أنه لو قيل لملاك المؤسسات التقليدية الذين أقاموا مؤسسات كبيرة وجمعـوا ثرواتهم منها: إن عليهم التخلص من ذلك كلـه والعودة من البداية، لكان هـذا لهم فتنة تفوق الطاقة الإنسـانية عادة، وكان هذا الإجراء عونًا للشـيطان عليهم، وإبعادًا لهم عن تحقيق هذه الغاية السامية.

الجانـب الخامس: نتائج تجـارب البنوك المركزية التـي انطلقت بدافع غير علمي لتطبيق المالية الإسلامية بالكامل على جميع المؤسسات المالية التقليدية، ثم تراجعت لاحقًا بسبب صعوبات التطبيق، وأبرز مثال على ذلك دولة الباكستان؛ فهذا

التراجع لا يدل على تراجع في صحة وسلامة خيار التحول إلى المالية الإسلامية، وإنما يدل على أهمية التدرج في التحول، وأنه الخيار الواقعي الذي كان ينبغي أن يُسلك في البداية.

الفصل الثاني

تحول بنك الجزيرة
المراحل والممكّنات والتحديات

توطئة

لقد كانت تجربة بنك الجزيرة فـي التحول متميزةً وناجحةً بفضل الله تعالى، ومما يزيد هذه التجرِبة وضوحًا، هو تصور المراحل والأطوار التي مر بها البنك منذ تأسيسه، ومرورًا بعملية التحول، وانتهاء باستقراره بوصفه مؤسسة مالية إسلامية رائدة في المجال، ونحاول في هذا الفصل عرض هذه المراحل التي مرّ بها بنك الجزيرة، وممكّنات هذا التحول، والتحديات التي واجهها البنك وتمكَّن مِن تجاوزها.

١/٢/٢
مراحل بنك الجزيرة

لقد مر بنك الجزيرة بعدد من المراحل منذ نشـأته وحتى إعداد هذه الدراسة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل، على النحو التالي:

المرحلة الأولى: بنك الجزيرة قبل التحول؛ النشـأة والتأسيس(١٩٧٥-١٩٩٧م).

وتمتد هذه المرحلة من تأسيس البنك في عام ١٩٧٥م إلى عام ١٩٩٧م، وهو تاريخ صدور قرار البنك بالتحول إلى المالية الإسلامية.

ويمكن إجمال هذه المرحلة فيما يلي:

تأسـس البنك على نفس النمط الذي تأسسـت عليه بعـض البنوك المحلية الأخـرى في ذلـك الوقت، وهو تملك أصـول فروع المصـارف الأجنبية، (مثل: فرع بنك باكسـتان الوطني، فرع سـيتي بنك، فرع بنك مصـر)، على أن تدخل هذه الفروع بنسـبة حصتها في رأس المال شريكًا مسـاهمًا في الكيانات الجديدة، وقد اختار مؤسسـو بنك الجزيرة الاستحواذ على أصول فرع بنك باكستان الوطني الذي أصبح شريكًا مساهما بنسـبة ٣٥٪ حينذاك، فيما امتلك المساهمون السعوديون بما فيهم المؤسسون نسـبة ٦٥٪ في الكيان الجديد، وكان الهدف الأساسي من دخول المسـتثمرين السعوديين للصناعة البنكية على أساس البناء على أصول فروع البنوك

الأجنبيـــة حينها، هو توظيف الخبرات والممارســـات الســـابقة، والبنـــاء عليها في الكيانات البنكية الوطنية الجديدة.

ومن أبرز المؤسسين:

الشـــيخ عبد العزيز عبد الله الســـليمان، أول رئيس مجلس إدارة تأسيســـي، والشيخ محمد بن صالح بن سلطان، ثاني رئيس مجلس إدارة، والشيخ عبد الرؤوف محمد صالح أبو زنادة، والشيخ عبد القادر محمد الفضل، والمشايخ محمد وعبد الله السبيعي، إضافة إلى نخبة أخرى من رجال الأعمال.

وكان توجـــه رجال الأعمال الســـعوديين للقطاع البنكي نتيجـــة توجيه البنك المركزي الســـعودي بتحويل البنوك الأجنبية في السوق الســـعودي إلى بنوك وطنية وتعديل نسب الملكية فيها، بأن يســـاهم الجانب السعودي بنسبة ٦٠٪ من رأس مال البنك، والجانب غير السعودي بنسبة ٤٠٪ على أن يقسم رأس المال إلى أسهم وتطرح أغلبية الأســـهم المخصصة للجانب السعودي للاكتتاب العام، كما يجب مراعاة هذه النســـبة دائمًا لجميع البنوك، ومن ثم يجب الاحتفاظ بملكية الجانب السعودي بنسبة ٦٠٪ حتى في حال زيادة رأس المال في المستقبل، كما تضمن توجيه البنك المركزي السعودي في هذا الصدد مراعاة ألا يزيد تملك المؤسس السعودي الواحد لأكثر من ١٠٪ من أسهم رأس مال البنك، وأن يتولى الجانب غير السعودي مهمة الإدارة الفنية للبنك لمدة ثمان سنوات بقرار من مجلس الإدارة قابلة للتجديد في حينه.

فتأســـس بنك الجزيـــرة على هـــذا الأســـاس بتاريـــخ ١٢/ ٦/ ١٣٩٥هـ - ٢١/ ٦/ ١٩٧٥م، وكان في أول الأمر شـــركة مســـاهمة تحـــت إدارة البنك الأهلي الباكســـتاني الذي يدير حينها عددًا من الفروع فـــي المملكة، وكان العمل المالي في ذلك الوقت يقوم إجمالًا علـــى المالية التقليدية، وينحصر التنافس في نوعية الخدمة

المطلوبة للعميل وسـرعتها، وقد اكتسـب بنك الجزيرة قاعدة عملاء جيدة في ذلك الوقت، وهذا في حد ذاته يُعدّ تميزًا في تلك الحقبة.

وقد تعرض البنك في هذه المرحلة لأزمـات مالية كبرى كادت أن تؤدّي إلى إفلاسـه، وتحول جزء من أصوله إلى ديون معدومة، ما أدى إلى القيام بعمليات إنقاذ عدة مرات، آخرها عملية إنقاذ تزامنت مع حرب الخليج الثانية (١٩٩٠م-١٩٩١م)، التي كان من آثارها تراجع سـوق الأسهم السـعودي، فجاءت فكرة زيادة رأس مال البنك، وكان متعهد الاكتتاب فيها أحد الملاك وهو الشـيخ عبد المنعم الراشد، ولم تكن شروط متعهدي الاكتتاب حينها كما هي عليه الآن، ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة ملكية مجموعة الشيخ عبد المنعم الراشد في البنك إلى ٥٠ ٪ تقريبًا، ثم جرى بيع جزء من هذه الحصة فيما بعد إلى مجموعة دلة البركة وبعض الشـركات التي تمتلك فيها شركة دلة أغلبية، فبلغ مجموع نسـبة ملكية مجموعة البركة المباشرة وغير المباشرة ٢٠ ٪.

بـدأ البنك في عام ١٩٩٢م عملية إعادة الهيكلة مع زيادتين متتاليتين في رأس المال عام ١٩٩٢م وعام ١٩٩٤م، وجاءت حصريًّا من المسـاهمين السعوديين؛ مما أدى إلى تقليص ملكية بنك باكستان الوطني بمقدار كبير.

ثم أعاد البنك في العام ١٩٩٣م هيكلته هيكلة جوهرية، وعلى إثرها تولّت إدارة سعودية مسؤولية إدارة البنك، وتمكّن الرئيس التنفيذي حينها من فك حصرية الإدارة في المالك الباكستاني، وتولى الشيخ عبد المنعم الراشد منصب رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة، وأصبح الأستاذ مشاري المشاري الرئيس التنفيذي، ورغب الملاك في هذه الحقبة تحويل البنك إلى المالية الإسلامية، غير أن الأولوية انصرفت إلى معالجة الإشكالات المالية المؤثرة القائمة في البنك حينها، التي تسببت في الأزمات المالية التي مرّ بها البنك، فلم تكن الفرصة مواتية بعد للبدء في عملية التحول.

لذلك ركـزت إدارة البنك خلال المدة من عام ١٩٩٣-١٩٩٧م على معالجة الإشـكالات المالية المؤثرة القائمة التي كانت سببًا في تراكم الخسائر، وكانت هذه العملية التصحيحية مهمة وجوهرية، وترتب عليها تقليل الخسـائر وترشـيد الإنفاق وكفاءة الصـرف، فجرى تقليص فروع البنـك، وإعادة هيكلـة الموظفين العاملين بالبنـك، الذين كانوا يعملـون وفق نظام يقوم على أسـاس الأقدمية وليس الكفاءة، ومن ثم بدأ البنك يستقطب الكوادر الوطنية المؤهلة للعمل ويؤهلها، مع إعادة تنظيم السياسات والإجراءات، لمعالجة كثير من الإشكالات الموجودة في ذلك الوقت.

نجح البنك في تلك المرحلة التصحيحية في إدخال أحدث أسـاليب التقنية، وطـرح منتجات وخدمات مالية حديثة، مع النهوض بقـدرات موظفيه مما أدى إلى تحوّل البنك من الخسارة إلى الربح في عام ١٩٩٧م.

المرحلـة الثانية: تحول بنـك الجزيرة إلى المالية الإسـلامية (١٩٩٧-٢٠٠٧م):

ظهر توجه الملاك لتحويل البنك نحو المالية الإسـلامية عند إعادة هيكلته في عـام ١٩٩٣م، غير أن الأحوال التي كان يمرّ بهـا البنك أدّت إلى تأجيل هذه الخطوة إلى حين معالجة الإشـكالات القائمة، وقد تمّت معالجة هذه الإشـكالات في عام ١٩٩٧م، وقبل هذا التاريخ أي في عام ١٩٩٥م اسـتعان مجلس الإدارة بأحد بيوت الخبرة لإعداد دراسـة بشأن تحول البنك إلى المالية الإسلامية، فأعد دراسة تضمّنت الخطط والإستراتيجيات لتحول البنك للمعاملات المالية الإسلامية.

وبعد الانتهاء من الدراسـة واعتمادها من مجلس إدارة بنك الجزيرة، قدمت إلى البنك المركزي السعودي للموافقة على تطبيقها، ثم صدر قرار مجلس إدارة بنك الجزيرة في نهاية عام ١٩٩٧م بالبدء بتحول البنك بكامله إلى المالية الإسلامية. ويُعدّ

عام ١٩٩٨م هو العام الذي بُذرت فيه نواة التحول، ومرحلة التكوين وبداية المرحلة الأساسية الممهدة لمرحلة تحول البنك من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة.

وفي عام ١٩٩٨م اتخذ مجلس الإدارة قرارًا بتأسيس إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك، وأسند إليها الإشراف على عملية تحول بنك الجزيرة نحو المالية الإسلامية، وتهدف هذه الإدارة الجديدة بالتعاون مع الإدارات المختلفة للبنك إلى تحويل عمليات البنك التقليدية تدريجيًّا إلى عمليات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تحت إشراف ومراقبة دقيقة من لجنة استشارية تحضيرية صدر قرار بتكوينها في نفس العام.

ثمّ صارت فكرة التحول لدى بنك الجزيرة حقيقة تلامس الواقع ابتداءً من عام ٢٠٠٢م، فأصبحت جميع فروع البنك بنهاية عام ٢٠٠٣م وعددها ١٧ فرعًا تعمل بمقتضى أحكام الشريعة، وقطف البنك نتاج هذا الجهد الكبير والتحوّل الإستراتيجي والتميز في الخدمات محققًا نموًّا مطردًا عزَّز وجوده وصورته في السوق المالية، ونشير إلى أن إطفاء جميع خسائر البنك قد تم في عام ٢٠٠٢م، فبدأ البنك بالتحول إلى الربح، واستقر رأس ماله في ذلك العام دون الحاجة إلى زيادته.

وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٢م قدَّم البنك عددًا من البرامج التمويلية البديلة عن التعاملات التقليدية منها: برنامج (دينار) للتمويل النقدي للشركات؛ ليكون بديلًا عن القروض النقدية التقليدية، ويقوم على صيغة التورق، وبلغت جملة أصوله في شهر أكتوبر ٢٠٠٢م نحو ١٢٩ مليونًا. ويعدّ برنامج دينار في حالات كثيرة بديلًا عن منتج السحب على المكشوف التقليدي، وكان بنك الجزيرة من أوائل البنوك التي طرحت هذا المنتج.

ويضـــاف إلى البرامج البديلـــة برنامج (تمام) لتمويل المتاجرة في الأســـهم، وبرنامـــج (نقاء) البديل عن الودائع لأجل، وأخيرًا طـــرح برنامج (التكافل التعاوني) بديـــلًا عن برامـــج التأمين على الحياة فـــي صناعة التأمين التقليديـــة، قبل أن تصدر التعليمات لاحقًا بفصل نشاط التأمين عن البنوك.

لقد كان بنك الجزيرة في تلك المرحلة من التحول هو أول بنك على مســـتوى الشـــرق الأوســـط يتفرد بتقديم أغلب هذه المنتجات الإســـلامية لعملاء الشركات والأفراد، وسيأتي مزيد تفصيل عن تلك المنتجات وغيرها.

ثم تصـــدّر البنك في تحقيق أرباح عالية من برنامـــج (تمام) لتمويل المتاجرة بالأسهم عام ٢٠٠٣م، مع أنه لم يمض على إطلاقه إلا ما يزيد قليلًا على سنة واحدة فقط، مما انعكس بإيجابية كبيرة على ســـمعة بنك الجزيرة، سواء من ناحية توافقه مع الأحكام الشرعية، أم من ناحية الأعمال المالية والخدمات.

واكتمل تحويل جميع فروع بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية في عام ٢٠٠٣م، واقتصرت على تقديم المنتجات المالية الإســـلامية، والامتناع عن تقديم ما عداها من منتجات تقليدية، وصدرت شهادة من إدارة المراجعة والتدقيق الداخلي بالبنك تؤكد فيها تحويل جميع الفروع إلى فروع تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية.

وبقي بعد ذلك الجزء الأهم لاســـتكمال عملية التحول والمتمثل في تحويل عمليات خزينة البنك وباقي الإدارات بالمركز الرئيس؛ لتكون متوافقة مع الشريعة.

وقد تمكن البنك بالفعل خلال عام ٢٠٠٤م من قطع مرحلة كبيرة في هذا المجال تكللت بزيادة منتجات المالية الإسلامية على حســـاب المنتجات المالية التقليدية، إذ بلغ إجمالي محفظة منتجات المالية الإســـلامية في نهاية ٢٠٠٤م ما نســـبته ٧٥٪ من إجمالي محفظة المنتجات المالية للبنك، مقارنة بنسبة ٢٥٪ في الأعوام السابقة.

ووصل البنك مع نهاية عـــام ٢٠٠٦م إلى الخطوات الأخيرة من خطة التحول التي وضعها في بداية عـــام ١٩٩٨م، فتمكن من تحقيق التحول الكامل باســـتخدام منهج الإحلال كما ســـبق، القائمة على التدرج في عملية التحول، إلا أنه مرّ بمرحلة حرجة واجه فيها إشـــكالات تعيق عملية التحول كانت نتيجـــة بقايا الصيغ والعقود التقليديـــة الماضية وآثارها، وتمكن البنك بتوفيـــق الله من وضع خطة لمواجهة تلك المشكلات، وإيجاد حل لها في مدة زمنية محددة.

وتضمّنـــت الخطة إيجـــاد بدائل للتمويـــلات التقليدية وبيع جميع الأســـهم والسندات المخالفة للشريعة، والتدرج مع العملاء في الامتناع عن المتاجرة بالأسهم التقليدية، وفسخ عقود التمويل طويلة الأجل المبنية على أسس تقليدية، ونجح البنك في تحويل جميع عملياته بالكامل باســـتثناء محفظة الأسهم التي كان يمتلكها البنك؛ إذ لا يزال فيها أسهم غير متوافقة مع الشريعة بنسبة تقارب (٠,٠٢٥٪)، كما تمكَّن البنك من التخلص من جميع سندات التنمية الحكومية أواخر عام ٢٠٠٦م باسترداد الحكومة لها ضمن مبادرة وزارة المالية بإطفاء الدين العام في تلك الفترة نتيجة ارتفاع أسواق النفط.

وكان حضور اللجنة الشـــرعية والمجموعة الشرعية في بنك الجزيرة حضورًا أساسيًّا فاعلًا في استكمال عملية التحول، وســـيأتي إفراد ذلك مستقلًّا تحت عنوان (الحوكمة الشرعية للتحول إلى المالية الإسلامية).

المرحلة الثالثة: بنك الجزيرة بعد التحول واستقراره بصفته مؤسسة مالية إسلامية (٢٠٠٧م-الآن):

نجح بنك الجزيـــرة بفضل الله تعالى في عـــام ٢٠٠٧م بتحويل جميع عملياته وأنشـــطته بالكامل بما يتوافق مع أحكام الشـــريعة الإسلامية، خلال زمن تحول استمر

تسع سنوات، وشهد البنك في العام نفسه زيادة رأسماله المدفوع ليصبح ثلاثة مليارات ريال سعودي جاءت جميعها من الأرباح المحققة، ومع اكتمال عملية تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية في عام ٢٠٠٧م أصبح البنك رائد التحول إلى المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وربما في غيرها من البلاد العربية والإسلامية.

وقد بلغ رأس مال البنك المدفوع بالكامل حتى نهاية ٢٠١٩م: ٨ مليار و٢٠٠ مليون ريال سعودي مقسمًا إلى ٨٢٠ مليون سهمًا بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات سعودية لكل سهم.

جدول رقم (٥)

التطورات الرئيسة في البنك خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١٩م[١]

العام	البيان
١٩٩٣	زيادة رأس مال البنك من ١٠٠ مليون إلى ٤٠٠ مليون ريال، عن طريق طرح أسهم للاكتتاب العام.
١٩٩٤	زيادة رأس مال البنك من ٤٠٠ مليون إلى ٦٠٠ مليون ريال، عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية بقيمة ٢٢٥ ريالًا لكل سهم منها ١٠٠ ريال قيمة اسمية.
٢٠٠٤م	الجمعية العمومية توافق على زيادة رأس المال من ٦٠٠ مليون ريال إلى ٧٥٠ مليون ريال، عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية
٢٠٠٦م	الدولية للإجارة والاستثمار وبنك الجزيرة يؤسسان شركة إجارة واستثمار في السعودية برأسمال ١٠٠ مليون دولار.

(١) المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزيرة.

العام	البيان
٢٠٠٦م	الجمعية العمومية توافق على زيادة رأس المال من ٧٥٠ مليون ريال إلى ١١٢٥ مليون ريال، عن بإصدار أسهم منحة بنسبة ٥٠٪.
٢٠٠٧م	الجمعية العمومية توافق على زيادة رأس المال من ١١٢٥ إلى ٢٢٥٠ مليونا، بإصدار أسهم منحة بنسبة ١٠٠٪ من رأس المال.
٢٠٠٨م	الجمعية العمومية للبنك توافق على زيادة رأس المال من ٢٢٥٠ مليون ريال إلى ثلاثة مليارات ريال، بتوزيع أسهم منحة بواقع سهم لكل ثلاثة أسهم.
٢٠١٤م	٢٠ أبريل ٢٠١٤م - الجمعية العمومية للبنك توافق على زيادة رأس المال من ثلاث مليارات ريال إلى أربع مليارات ريال، وذلك بتوزيع أسهم منحة بواقع سهم لكل ثلاثة أسهم.
٢٠١٧م	١٠ أبريل ٢٠١٧م - وافق المساهمون في البنك في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية على زيادة رأسمال البنك من مبلغ ٤ مليار ريال سعودي إلى ٥,٢ مليار ريال سعودي من خلال إصدار أسهم منحة للمساهمين في البنك (ثلاثة أسهم لكل عشرة أسهم مملوكة).
٢٠١٨م	١٩ مارس ٢٠١٨م - وافقت الجمعية العمومية غير العادية على زيادة رأسمال البنك من مبلغ ٥,٢ مليار ريال سعودي إلى ٨,٢ مليار ريال سعودي.

رؤية بنك الجزيرة ورسالته وأهدافه

تعكس رؤية البنك وأهدافه ورسالته الغاية المنشودة بعد التحول، فقد وضعت إدارة البنك حاليًّا رؤية واضحة، ورسالة سامية، وأهدافًا محددة.

فكانت رؤية البنك: أن يكون البنك الخيار الأول في تقديم الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لخدمة عملائه في الشرائح المستهدفة في مصرفية الأفراد والأعمال.

وكانت رسالته: أن يكون البنك الخيار الأول في خدمة عملائه في الشرائح المستهدفة في مصرفية الأفراد والأعمال، لكي يساعدهم في زيادة ثرواتهم وتنمية أعمالهم بتقديم خدمات استثنائية، وتطوير وتقديم منتجات وحلول مصرفية تلبي مختلف الاحتياجات، وتقديم النصح والمشورة بخبرة تستحق الثقة.

وتحقيقًا لتلك الأهداف ووفقًا لرؤية البنك، فقد وضعت إدارة البنك خطة لتوزيع أعمال البنك على ٦ قطاعات رئيسة وفقًا للتقرير السنوي للبنك الصادر في نهاية ٢٠١٩م، وهي:

١ – مجموعة الأفراد: تقدّم خدماتها للجمهور في مجالات الودائع والمنتجات الائتمانية، وتسعى هذه المجموعة لتوفير أفضل الخدمات من خلال ٧٨ فرعًا و١٩ قسمًا للنساء منتشرة في مناطق المملكة، و٦٠٧ أجهزة صراف آلي و١٠٢ نقطة من نقاط البيع،كما تهتم المجموعة بالخدمات الإلكترونية من خلال التطبيقات المختلفة.

٢- مجموعة الشركات: تقدّم التمويل والمنتجات الائتمانية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تخدم المجموعة عملاءها من خلال ثلاث وحدات إقليمية، في كل من المنطقة الوسطى، والمنطقة الغربية، والمنطقة الشرقية، وتقدّم هذه الوحدات الخدمات والعمليات التي يحتاجها كبار العملاء، وتقديرًا لدور البنك في هذا الجانب، مُنح جائزة أكبر الشركاء خلال مؤتمر الشراكة الإستراتيجية الذي أقامته المنظمة الإسلامية العالمية لتمويل التجارة، الذراع التجاري لبنك التنمية الإسلامي.

٣- مجموعة الخزينة: وتعتني بالأسواق المالية والصرف الأجنبي، وخدمات المتاجرة، وقد بلغت استثمارات البنك ٦ , ٢٧ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، مقارنة بمبلغ ١ , ٢٤ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٨م بارتفاع نسبته ١٥٪ تقريبًا.

٤- مجموعة الوساطة وإدارة الأصول: تؤدي خدمات الوساطة لتداول الأسهم عبر شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك.

٥- التكافل التعاوني: يقدّم خدمات ومنتجات حماية وادخار، وبموجب نظام التأمين في المملكة العربية السعودية، فصلت المجموعة أعمالها في قطاع التأمين بالكامل في منشأة تحت مسمى: (شركة الجزيرة تكافل)، ابتداء من ١/ ١/ ٢٠٢٠م، ودخلت في اتفاق اندماج ملزم مع شركة سوليدرتي السعودية للتكافل.

٦- قطاعات أخرى: تتضمّن الاستثمار في شركة زميلة، وإيرادات داخلية ومصاريف مستبعدة وربح من بيع عقارات أخرى.

الهيكل الإداري لبنك الجزيرة

وفقًا للتقرير السنوي للبنك الصادر في ٢٠١٩م يتكون الهيكل الإداري للبنك من مجلس الإدارة الذي يعد أعلى سلطة في البنك، وعددٍ من اللجان التابعة له، وفريق الإدارة العليا، وتتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة في اعتماد أهداف البنك الرئيسة، وخططه الإستراتيجية، والإشراف على تنفيذها، ومراقبة أداء البنك وسير العمل فيه.

ويتبع لمجلس الإدارة خمس لجان، هي: اللجنة التنفيذية، ولجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة المسؤولية الاجتماعية لبرنامج «خير الجزيرة لأهل الجزيرة»، وتساعد هذه اللجان مجلس الإدارة في إدارة أعمال البنك ومراقبتها.

الشركات التابعة والزميلة لبنك الجزيرة:

يتملك بنك الجزيرة عدة شركات ملكية كلية أو جزئية، كشركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) المملوكة لبنك الجزيرة، وشركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري، وشركة أمان لوكالة التأمين، وشركة الجزيرة للأوراق المالية المحدودة، وجميع هذه الشركات أسست في المملكة العربية السعودية عدا الأخيرة فقد أسست في جزر كايمان.

ولعل الشركة الرائدة من بين تلك الشركات هي شركة الجزيرة كابيتال وهي شركة مساهمة سعودية مقفلة تأسست بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٤٢٩هـ - ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٨م

في المملكة العربية السعودية، وتُعدّ الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وتعمل بترخيص من هيئة السوق المالية وتحت إشرافها؛ وتقدم خدمات التعامل في الأوراق المالية بصفة أصيل ووكيل في عدة مجالات، ومن المزايا التي تنفرد بها الشركة اهتمامها بالبحث وإعداد التقارير في المجال المالي للشركات والمؤسسات في المملكة.

الأداء المالي لبنك الجزيرة

حقق بنك الجزيرة نتائج مالية جيدة خلال السنوات الخمس الماضية، وكانت أبرز تلك النتائج في عام ٢٠١٩م كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

الأداء المالي للبنك خلال الأعوام ٢٠١٥ م - ٢٠١٩م بملايين الريالات[1]

المؤشرات المالية	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
صافي التمويلات	٤٩,٦٦٠	٤٠,٨٩٧	٣٩,٧٩٠	٤٢,٠٩٩	٤٢,١٧٤
إجمالي الموجودات	٨٦,٥٤٤	٧٣,٠٠٣	٦٨,٢٨٧	٦٦,٣١٩	٦٣,٢٦٤
ودائع العملاء	٦٢,٦٩٧	٥١,٨٠٤	٥٠,٢٧٨	٥١,٦٠٢	٤٩,٧٦٥
إجمالي المطلوبات	٧٤,٩٥٥	٦١,٧٥٩	٥٩,٤٥٩	٥٨,٢١٦	٥٥,٨٥١
حقوق المساهمين	١١,٥٩٠	١١,٢٤٤	٨,٨٢٩	٨,١٠٤	٧,٤١٣
صافي الدخل قبل الضريبة والزكاة	١,١٢٢	١,٠٠٠	٨٥٨	٨٧٢	١,٢٨٧
صافي الدخل بعد الضريبة والزكاة	٩٩١	٣٧٨	٨٣٠	٧٢٩	١,٢٨٧
إجمالي دخل العمليات	**٢,٩٧٧**	**٢,٦٦٥**	**٢,٥٨٠**	**٢,٥١٩**	**٢,٩٢٢**

(١) المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزيرة ٢٠١٥م – ٢٠١٩م.

ومن الجدول يلاحظ ما يأتي:

١- ارتفع إجمالي موجودات البنك بمبلغ ٥ ,١٣ مليار ريال سعودي بنسبة ٥ ,١٨٪ خلال ٢٠١٩م إلى ٥ ,٨٦ مليار ريال سعودي، مقارنة بمبلغ ٧٣ مليار ريال سعودي في نهاية عام ٢٠١٨م.

٢- ارتفع إجمالي المطلوبات بمبلغ ٢ ,١٣ مليار ريال سعودي أي بنسبة ٤ ,٢١٪ نمو سنوي (إلى ٧٥ مليارًا في عام ٢٠١٩م) مقارنة بمبلغ ٨ ,٦١ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٨ م.

٣- سجّل البنك أرباحًا صافية قبل احتساب الزكاة وضريبة الدخل بلغت ١٢٢ ,١ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، ويمثل ذلك ارتفاعًا قدره ٧ ,١٢١ مليون ريال، ويمثل نسبة نمو قدرها ٢ ,١٢٪ مقارنة بالأرباح التي حققها البنك في عام ٢٠١٨ م. التي بلغت ٣ ,٠٠٠ ,١ مليون ريال سعودي.

٤- بلغ صافي الدخل بعد الزكاة وضريبة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٩٩١ مليون ريال سعودي. ويمثل ذلك ارتفاعًا قدره ٦١٣ مليون ريال سعودي، أي بنسبة ١٦٢٪ عن الأرباح التي حققها البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٨م التي بلغت ٣ ,٣٧٨ مليون ريال سعودي.

٢/٢/٢
ممكّنات تحول بنك الجزيرة

تميزت تجرِبة بنك الجزيرة بعدد من الممكّنات التي كانت من أسباب نجاح هذه التجرِبة، وهي:

١- وضوح الرؤية لدى ملاك بنك الجزيرة:

رؤية المشروعات ووضوحها من أبرز عوامل النجاح، وهي أساس جوهري لسلامة الأهداف والسياسات والإجراءات المتخذة لتحقيقه، وإن رؤية ملاك بنك الجزيرة كانت واضحة منذ البداية بضرورة تحويله بالكامل إلى مصافّ المؤسسات المالية الإسلامية، مع البعد عن الغموض أو التردد، كما في رفض اختيار أسلوب منهج الإزاحة الذي يسمح بوجود نافذة إسلامية بجوار النافذة التقليدية، مما يسمح بطول أمد التحول، أو التعثر في تحقيقه.

وكان وضوح الرؤية خير معين لتنفيذها على جميع المستويات الإدارية في بنك الجزيرة، بدءًا من الجمعية العمومية واللجنة الشرعية، ومرورًا بمجلس الإدارة، والقيادة التنفيذية، وانتهاء بمديري المجموعات بما فيها المجموعة الشرعية، وبقية موظفي بنك الجزيرة.

فقد جاء في محضر اجتماع اللجنة الشرعية رقم (٢٠) المنعقد في ١٠/ ٧/ ٢٠٠٢م أثناء دعوة الرئيس التنفيذي لبنك الجزيرة إلى الاجتماع، لعرض

مستجدات عملية التحول على مقام اللجنة الشرعية، قول الرئيس التنفيذي: (التأكيد على أن إدارة البنك عازمة على المضي قدمًا في عملية التحول نحو المالية الإسلامية، وأنه لا تراجع عن هذا القرار).

٢- الانسجام والتوافق بين الأطراف ذات العلاقة:

مـن عوامل النجاح الجوهريـة لتنفيذ خطة التحول واكتمالها في مدة مناسـبة، الانسـجام والتوافق التام بين جميع المستويات الإدارية العاملة في بنك الجزيرة، سواء على مستوى الملكية أم الإدارة، إذ تفانى الجميع في تحقيق هذا الهدف بالتكامل والتعاون في تجاوز التحديات، وإزالة العقبات، ومعالجة الإشـكالات، والتنسيق والانسجام في أداء الأدوار وتنفيذ المهام التي احتاجتها عملية التحول في جميع مراحلها.

كما كان للتفهم التام من مقام اللجنة الشـرعية، وأداء المجموعة الشرعية في مراعـاة أحوال إدارات بنـك الجزيرة وأوضاعها، والتدرج فـي معالجة المعاملات والعوائد غير المشـروعة، أكبر الأثر في تسارع إيقاع التحول بطريقة لم تؤثر على أداء البنك، ولم تؤخر وصوله للهدف المنشود بعد توفيق الله سبحانه وتعالى.

فقـد جاء فـي محضر اجتمـاع اللجنـة الشـرعية رقـم (٢٢) المنعقد في ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٢م: (بعد عرض نسبة التحول لكل بند من بنود الميزانية للعام ٢٠٠٢م مقارنة بالخطط المعتمدة لعملية التحول، رأت اللجنة الشرعية أن نسبة التحول تسير في حدود المعدل المقبول حسب التقرير المالي).

كمـا جاء فـي محضر اجتمـاع اللجنـة الشـرعية رقـم (٢٦) المنعقد في ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٢م: (بنـاء على الشـهادة الصادرة من إدارة التدقيق الداخلي بشـأن تحول فروع بنك الجزيرة، فإن اللجنة الشـرعية تقدر هـذا الجهد، وتوجه إدارة بنك الجزيرة إلى استكمال تحول مجموعة الخزينة وبقية الإدارات الأخرى).

وورد في محضر اجتماع اللجنة الشرعية رقم (٤٢) المنعقد في ٦/ ١٠/ ٢٠٠٦م الإشـــارة إلى تحويل جميع العوائد- مهما كان قدرها- الناتجة من تعاملات تقليدية غير مشروعة لم تتمكن إدارات البنك من إنهائها بعد هذا التاريخ إلى حساب الأعمال الخيرية.

٣- مناسبة حجم بنك الجزيرة:

يعد حجم المؤسســة المالية التقليدية واتســاع تعاملاتها وقاعدة عملائها من التحديــات التي تواجهها فــي عملية التحول إلى المالية الإســلامية، فإذا كان حجم المؤسسة كبيرًا وقاعدة عملائه واسعة ومتنوعة، فسوف يؤثر في سرعة التحول تأثيرًا ظاهرًا، ومن توفيق الله تعالى لبنك الجزيرة أن حجمه حين القرار بالتحول كان مناسبًا للبدء بعملية التحول بطريقة إيجابية.

وقد أشــار إلى ذلك رئيس اللجنة الشــرعية لبنك الجزيرة في محضر اجتماع اللجنة الشــرعية رقم (٢٠) المنعقد في ١/ ٦/ ٢٠٠٢م قائــلًا: (إن بنك الجزيرة من أقــدر البنوك على التحول، وذلك لوجود النية لــدى القائمين عليه لتحويله لمصرف إسلامي، كما أن لصغر حجمه دورا إيجابيًّا في سرعة تحوله).

كما أكَّد على ذلك عضو اللجنة الشــرعية د. محمد القري، في ورقته عن هذا الموضوع إذ قال: (ساعد في ذلك أن حجم البنك ونشاطاته لم تكن بالحجم الكبير، إذ كان يعد من أصغر البنوك في السعودية).

٣/٢/٢
تحديات تحول بنك الجزيرة

لم تكن عملية تحول بنك الجزيرة من المالية التقليدية إلى المالية الإسلامية بالأمر الهين، بل كانت عملية معقدة وطويلة، وواجه البنك أثناءها عددًا من التحديات، منها ما هو متعلق بشؤون البنك الداخلية، ومنها ما هو متعلق بأمور أخرى خارجية مرتبطة بالعملاء، أو بالبنوك الأخرى، أو بالقوانين والأنظمة أو غير ذلك، وفيما يأتي استعراض بعض هذه التحديات.

التحدي الأول: الخطة واتخاذ القرار:

إن صياغة إستراتيجية التحول، ووضع خطة للتحول تأخذ في الاعتبار حجم البنك والعاملين فيه، والبيئة القانونية التي يعمل فيها، وتعديل السياسات والإجراءات لتتلاءم مع طبيعة عمل البنك الجديدة هي أولى الصعوبات أمام تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية، وكان التحدي الأكبر هو القرار الذي اتخذه مجلس إدارة البنك عام ١٩٩٧م لتحويل البنك إلى المالية الإسلامية، إيمانًا منه بأهمية التعامل وفق معايير تجارية واضحة.

يضاف إلى ذلك أن وضع صناعة المالية الإسلامية حينها لا تشجع على التحول، لقلة البدائل والإمكانات في تقديم الحلول المالية المتكاملة، ومع ذلك بدأ البنك في عملية التحول إلى أن وصل إلى عام ٢٠٠٢م، وهو الوقت الذي أعلن البنك فيه عن استعداده لتقديم الخدمات المالية الإسلامية.

ثم أُعتمدت إستراتيجية أسهمت في تطوير أدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من قبل البنك، فحلت محل الأدوات التقليدية، وفي النهاية تحقق الهدف وتحول بنك الجزيرة من بنك تقليدي إلى بنك يمارس أعماله وفق أحكام الشـــريعة الإسلامية ومبادئها.

التحدي الثاني: ابتكار وتطوير المنتجات الشرعية:

غياب أي منتجات شـــرعية بديلة جاهزة للتسويق، يمكن التعامل بها وتحقيق العوائد للبنك كان من أكثر التحديات التي واجهت بنك الجزيرة في بدايات التحول، وهو مـــن التحديات الجوهرية، فلـــن يصلح التحول بدون هـــذه المنتجات، وليس الإشكال في القدرة على استحداث منتجات مالية جديدة متوافقة مع الشريعة، وإنما فيما بعد ذلك من النجاح في التســـويق للمنتجات، وإقناع العملاء وقبولهم وإقبالهم عليها، واستمرار نمو الطلب عليها.

ولذلك كان من الضروري ضمن عملية التحول أن ينشـــأ في البنك إدارة تهتم بتطوير المنتجات وتسويقها للعملاء بحيث تكون محل قبول، وتتماشى مع أمنياتهم ورغباتهـــم؛ لأن غالبية العملاء إما مترددون في التعامل مع المؤسســـات المالية، أو أنهـــم لا يدركون الفروق المؤثرة بين المنتجات التقليدية والإســـلامية، فتراعى عدة اعتبارات في ذلك، أبرزها: مراعاة جذب المنتج للعملاء وإثرائه، والإجابة عن جميع تساؤلات العملاء، وتحقيق المنتج لأهداف الشريعة الإسلامية الأخلاقية.

ويمكـــن القول بأن بنـــك الجزيرة ضمن منهج الإحلال الـــذي اختاره لعملية التحول، ســـعى في ابتكار منتجات جديـــدة متوافقة مع الشـــريعة، ولم يقتصر على تحوير المنتجات التقليدية لجعلها متوافقة شكليًّا مع الشريعة الإسلامية، بل إن عددًا مـــن المنتجات التي تُعدُّ اليوم جزءًا أساســـيًّا من قائمة منتجات المؤسســـات المالية

الإســـلامية، تعود إلى بنك الجزيرة باعتباره بنكًا رائدًا في هذا المجال، مثل عدد من منتجات التمويل، والمنتجات الاستثمارية، ومنتجات الخزينة الإسلامية، ومنتجات التأمين التكافلي.

وقد اجتهد بنك الجزيرة في تطوير المنصة الاستثمارية للتداول، وكان يحتفظ بحصة ٢٤٪ من الســـوق مع كونه حينها من أصغر البنوك العاملة في المملكة العربية الســـعودية، ومن المعلوم أنه لا توجـــد حماية حقوق ملكية فكريـــة للمنتج المالي، فيجري استنســـاخه من بنوك أخرى، مع ما يســـتهلكه تطويـــر المنتج من مال ووقت وجهد، لكن بعد طرح المنتج يتفاجأ البنك بأن المؤسســـات المالية الأخرى نسخت التجرِبة نفسها، واستفادت في تحقيق العوائد من المنتج دون أن تبذل فيه الجهود التي بذلها المطور الأول للمنتج.

وبمـــا أن عملية ابتكار المنتجات وتطويرها عمليـــة مرهقة ومكلفة ماليًّا، وفي الجهد والوقت والفكر، وبمـــا أن المبتكر إذا علم أنه ليس لابتكاره حماية من تقليده وتكراره، فإن عجلة الابتكار والتطوير ســـتتأخر، وهذا بدوره ســـينعكس ســـلبًا على تطور صناعة المالية الإســـلامية ونموها، وعليه فقد قدمت المجموعة الشـــرعية في بنك الجزيرة ممثلة في رئيســـها الســـابق د. محمد بن دماس الغامدي، في اجتماع له مع البنك المركزي السعودي مقترحًا بإنشاء مركز مستقل لتطوير المنتجات، ويكون تمويل المركز من جميع البنوك، حتى يســـتفيد من ابتكارات المركز جميع البنوك مما ســـيكون له الأثر الكبير والمتسارع في تسهيل أحد أكبر التحديات التي تواجه صناعة المالية الإسلامية، وهو ابتكار المنتجات وتطويرها.

التحدي الثالث: الموارد البشرية:

ويشـــمل هذا التحدي عـــدّة زوايا، مثل رفـــع الوعي لدى الموارد البشـــرية

بالمنتجات المتوافقة مع أحكام الشـريعة الإسلامية، واسـتقطاب الطاقات البشرية المؤهلـة في هذه الصناعة، ومن ناحيـة أخرى تأهيل الكوادر البشـرية العاملة أثناء مرحلة التحول وتدريبها.

إن انخفاض مستوى وضوح الرؤية في البداية لدى العاملين في البنك التقليدي ناتج من ممارسة عملهم وفق قواعد وقوانين المالية التقليدية، دون أي تصور لوجود علاقة تعاقدية بين البنك والعميل إلا علاقة الدائن بالمدين، وبلا تصور لوجود عقود بين البنك والعميل إلا عقود القـروض التقليدية، وقد نجح بنك الجزيرة أثناء عملية التحول في تجاوز هذا التحدي، من خلال الاهتمام بكل منسـوبي البنك، وإقناعهم بتبني المالية الإسلامية، والسعي في تحقيقها، باعتبارها مسؤولية كل فرد منهم.

وإن منهـج الإحلال الذي اختاره بنك الجزيرة فـي عملية التحول، أنجح من منهج الإزاحة الذي يجعل فريقًا من موظفي البنك يهتم بالخدمات المالية الإسلامية، وفريقًا آخر يسـتمر في تقديم الخدمات المالية التقليديـة، فيصبح في البنك الواحد فريقان يتزاحمان في تسويق منتجاتهما وكسب عملائهما.

وقد أخذ رفع الوعي بالمالية الإسـلامية للعاملين في بنـك الجزيرة مدة من الزمن أقيمت فيها العديد من ورش العمل والبرامج التدريبية والاجتماعات التعليمية، وقد كان من ضمن البرامج التدريبية دورة بعنوان: (أساسيات المصرفية الإسلامية)، وهي إلزامية لجميع العاملين في بنك الجزيرة حتى على مستوى المديرين التنفيذيين، فلا مناص من اجتيازها.

كما عقـد برنامج تدريبي متقـدم لمن لهـم علاقة بالمنتجـات وتطويرها، ودورات أخرى متخصصة لكل إدارة من الإدارات حسب مجال عملها، شملت عدة مجالات، مثل: التمويل المصرفي للأفراد والتمويل المصرفي للشـركات، وكذلك

برنامج: (مصرفيو الغد) الذي يتضمن دورات داخلية وخارجية للعاملين في البنك بالإضافة إلى برنامج (تدريب الوسطاء)، وبرنامج (التدريب التقني) بالتعاون مع شركة الحاسبات الآلية (*SMB*).

التحدي الرابع: الأنظمة التقنية والمحاسبية:

إن عدم وجود الأنظمة البرمجية والمحاسبية المناسبة لمعاملات المالية الإسلامية، من أبرز التحديات التي واجهها بنك الجزيرة في عملية التحول عند تطبيق منتجات المالية الإسلامية وتشغيلها، وكان بنك الجزيرة يعتمد في ذاك الوقت على البرنامج التكنولوجي، والنظم الحاسوبية بما فيها البرمجيات والإجراءات فهي كلها مستندة إلى الهيكل التشغيلي التقليدي الذي يقوم على مبدأ الإقراض والاقتراض، وهو ما لا يسمح لها بتوفير التقارير الإحصائية، والمعلومات والبيانات التي تساعد المجموعة الشرعية واللجنة الشرعية على تطوير المنتجات ومراقبتها.

ولهذا كان من الصعب الاستفادة من إمكانات هذه الأنظمة البرمجية لتطبيق المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد شكّل إحداث تغيير في الأنظمة البرمجية تحديًا كبيرًا ومكلفًا، إلا أن البنك لم ينتهج الإستراتيجية الفعالة للتغلب على هذا التحدي فحسب، بل خصص لها أيضًا تكاليف على مدى مدة التحول.

فعلى سبيل المثال: استعيض عن منتج القرض الشخصي بمنتج (دينار) القائم -كما سبق في موضعه من الدراسة- على منتج التمويل بعقد المرابحة، وأدخلت قيود محاسبية، وعدلت وأضيفت إلى النظم الحاسوبية المطورة، ووضعت السياسات والإجراءات اللازمة لضمان تطبيق المنتج بما يتفق مع قرارات اللجنة الشرعية.

التحدي الخامس: المواءمة بين الأصول والخصوم:

من التحديات التي واجهت عملية تحول بنك الجزيرة، النمو السريع في

جانب الخصوم الإسلامية من ميزانية البنك، ويقصد بالخصوم الإسلامية الودائع الجارية والودائع الاستثمارية التي يتلقاها البنك بناء على عقود شرعية، ومن المعلوم أن أساسيات الإدارة البنكية تقوم على المواءمة بين الأصول والخصوم، والخصوم الإسلامية لا يستطيع البنك استخدامها في تمويلات تقليدية، فإن لم تكن قدرة البنك على توليد الأصول كافية لاستيعاب النمو السريع في الخصوم، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور مشكلة زيادة السيولة، وهذه المشكلة عانت منها البنوك الإسلامية في تلك المرحلة؛ لأن عملية تطوير المنتجات وإعداد الإجراءات وبخاصة ما يتعلّق بإدارة المخاطر في عملية توليد الأصول لم تواكب معدل النمو في الخصوم، فعانى بنك الجزيرة حينها بما يسمى بالسيولة الفائضة، ولا يخفى أن فرص استخدام هذه السيولة الفائضة متوافرة في المعاملات التقليدية، إلا أن بنك الجزيرة لا يستطيع استخدامها في تمويلات على أساس الفائدة واستثمارات في أوراق مالية تقليدية، بناء على توجيهات اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة.

التحدي السادس: اختلاف الاجتهادات الشرعية:

من ضمن التحديات التي واجهت بنك الجزيرة اختلاف الاجتهادات الشرعية في منتجات المالية الإسلامية، لا سيما إذا كان هذا الاختلاف بين اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة واللجان الشرعية للبنوك المتوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية.

ومن تطبيقات ذلك: أن ثلاثة من هذه البنوك أجازت لجانها الشرعية صيغة معينة لتمويل جماعي لقطاع الشركات، ولم توافق عليه اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة، مع أن بعض أعضائها هم أعضاء في بعض اللجان الشرعية لتلك البنوك، وكان رأي اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة بأن القرار هناك صدر بالأغلبية، ومهما يكن من أمر، فقد كان ينتج عن مثل هذا الاختلاف تحديات عملية تواجه مسيرة البنك.

التحدي السابع: التعامل مع عوائد العقود التقليدية قبل إتمام عملية التحول:

طريقة التعامل مع العوائد المحرمة كان من ضمن التحديات أثناء مراحل التحول، وهذه العوائد ناتجة إما من عقود تقليدية أساسًا، لم يتمكن بنك الجزيرة من تصحيحها، أو كان ناتجًا عن أخطاء في بدايات تطبيق المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بسبب ضعف التأهيل كما سبق، ونتيجة للمراجعة والتدقيق الشرعي من قبل المجموعة الشرعية ممثلة في قسم المطابقة الشرعية.

وقد تمكّن بنك الجزيرة بفضل الله تعالى، ثم بتوجيه من اللجنة الشرعية في البنك، من تجاوز هذا التحدي **قبل إتمام عملية التحول** وذلك بترجيح أصحاب الفضيلة أعضاء اللجنة الشرعية الاجتهاد الفقهي بشأن كسب المال الحرام المستند إلى قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[1]، على الاجتهاد الفقهي الآخر الذي كان مستندًا إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ٢٧٩ ﴾[2].

وقد جرى بعد التحول اعتماد تخصيص حساب مستقل للعوائد غير المشروعة، وتجنيب هذه العوائد بناء على توجيه اللجنة الشرعية، ويصرف منه في أوجه النفع العام بناء على ما تعتمده اللجنة الشرعية، ولا يستفيد البنك ماديًّا منها، وقد جاء هذا توافقًا مع الاجتهادات الفقهية الجماعية الصادرة بهذا الشأن، التي تعمل عليها جميع المؤسسات المالية الإسلامية.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.
(٢) سورة البقرة:، الآية: ٢٧٩.

الفصل الثالث

الحوكمة الشرعية
للتحول إلى المالية الإسلامية

توطئة

تتميــز عملية التحول بأنها تحتاج إلى كثير مــن التخطيط والابتكار والتطوير، وهــذا يقتضي أن ينهض بها فريق يجمع بين الفقه الشــرعي فــي المعاملات المالية والمعرفة والخبرة بالعمل البنكي ومنتجاته، ولكي تكون عملية التحول جادة وفاعلة فإنها لابد أن تنضبط بمعايير الحوكمة الشرعية.

لذا تطلّب العمل على تحول بنك الجزيرة تأســيس إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك (كما سبقت الإشارة إليه) تتولى وضع الخطط والتطوير والابتكار لتحول البنك، ومن أجل ذلك اســتقطب إليها الدكتور محمــد بن دماس الغامدي، الأستاذ في قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقًا، الــذي جمع مع تخصصه الأكاديمــي خبرته العملية في شــركة الراجحي المصرفية للاستثمار (مصرف الراجحي حاليًا).

فتولى د. محمد الغامدي إدارة عملية التحول من الناحية الشــرعية والتنســيق بهذا الشــأن، وكانت عملية تطويــر المنتجات من أعقد المهام التــي واجهت إدارة التحول؛ لأنها تحتاج إلى بحث وتطوير وخبرة عالية، إضافة إلى أن المطور سيتحمل تكاليف التطوير السوقية، مما سيترتب على عملية التطوير تكاليف إضافية.

١/٣/٢
اللجنة الشرعية[١]

تأسيس اللجنة الشرعية:

من أهم أسباب نجاح عملية التحول في بنك الجزيرة قيامها على أسس الحوكمة الشرعية، ومن أهمها تأسيس اللجنة الشرعية التي تشرف على خطوات التحول ومنتجات البنك وعملياته، ولم يقتصر عملها على الإشراف فحسب، بل شملت المتابعة والمراجعة والمراقبة للتأكد من التزام البنك بالخطوات العملية والمرحلية للتحول إلى المالية الإسلامية.

وقد كونت لجنة استشارية تحضيرية في عام ١٩٩٨م، من الدكتور عبد الستار بن عبد الكريم أبو غدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والدكتور محمد بن علي القري، إضافة إلى الدكتور محمد بن دماس الغامدي مقررًا، وروعي في اختيار كل من الدكتور عبد الستار أبو غدة والدكتور محمد القري، الخبرة العلمية لكل منها، إذ عمل الدكتور عبد الستار أبو غدة في مجموعة البركة المصرفية، وعمل الدكتور محمد القري في البنك الأهلي

(١) جرى في هذه الدراسة استخدام مصطلح (اللجنة الشرعية) موافقة لما جاء في (إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العملة في المملكة) الصادر عن البنك المركزي السعودي في فبراير من عام ٢٠٢٠م، وقد كان يطلق عليها سابقًا (الهيئة الشرعية).

التجـــاري، ووضعت هذه اللجنة خطة التحول مع الإشـــراف على تنفيذها، إلى حين تكوين اللجنة الشـــرعية للبنك، كما تولت اللجنة الاستشـــارية مهام اللجنة الشرعية للبنك حتى تكوينها.

ثم كونت اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة عام ٢٠٠٠م من:

١- معالي الشيخ **عبد الله بن سليمان المنيع** (من ٢٠٠٠م حتى الآن).

٢- معالي الشيخ **أ.د.عبد الله بن محمد المطلق** (من ٢٠٠٠م حتى الآن).

٣- فضيلة الدكتور **محمد بن علي القري** (من ٢٠٠٠م حتى الآن).

٤- فضيلة الدكتور **عبد الستار بن عبد الكريم أبو غدة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (من ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٨م).

٥- فضيلة الدكتور **حمزة بن حسين الفعر** (٢٠٠٠م حتى ٢٠١٤م).

وكان فضيلة الدكتور **محمد بن دماس الغامدي** مقرر اللجنة من (٢٠٠٠م حتى ٢٠١٤م)، ثم سعادة الدكتور **فهد بن علي العليان** (حتى الوقت الحاضر ٢٠٢١م).

التعريف باللجنة الشرعية:

أولًا: معالي الشيخ عبد الله بن سليمان بن المنيع.

عضو هيئة كبار العلماء، ومستشـــار في الديوان الملكي، وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وعضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإســـلامية، وعضو اللجنة الشـــرعية لمجلس الخدمات المالية الإســـلامية والبنك الإسلامي للتنمية، ورئيس أو عضو في عدد من الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية داخل المملكة وخارجها.

مدة العضوية في اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة: منذ عام ٢٠٠٠م وحتى الآن.

أبرز المؤلفات:

رسالة ماجستير من المعهد العالي للقضاء بعنوان: (الورق النقدي: تاريخه، حكمه، حقيقته)، (بحوث وفتاوى في الاقتصاد الإسلامي) في أربعة أجزاء، (بحوث وفتاوى في بعض مسائل الزكاة)، (بحوث وفتاوى في الحج والعمرة)، (بحوث وفتاوى في بعض مسائل الطهارة والصلاة)، (بحوث وفتاوى في بعض مسائل الصوم).

ثانيًا: معالي الشيخ أ.د.عبد الله بن محمد المطلق.

عضو هيئة كبارالعلماء، ومستشار بالديوان الملكي، وخبير مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وعضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ورئيس أو عضو في عدد من الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية داخل المملكة وخارجها، حاصل على درجة الماجستير والدكتوراه في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء.

مدة العضوية في اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة: منذ عام ٢٠٠٠م وحتى الآن.

أبرز المؤلفات:

رسالة أكاديمية عن تحقيق كتاب: (المنح الشافيات في مفردات الإمام أحمد)، كتاب (فقه السنة الميسر) في أربعة أجزاء، كتاب (أبحاث فقهية مقارنة) مجلد يشتمل على مجموعة من الأبحاث مثل: (بيع المزاد) و(عقد التوريد).

ثالثًا: فضيلة الدكتور محمد بن علي القري.

أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وخبير مجمع الفقه

الإسلامي الدولي، وعضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ورئيس أو عضو في عدد من الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية داخل المملكة وخارجها، وعضو في هيئات تحرير عدد من المجلات العلمية واللجان الأكاديمية في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، حاصل على الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وتخصص منذ تخرجه في الاقتصاد الإسلامي.

مدة العضوية في اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة: منذ عام ٢٠٠٠م وحتى الآن.

أبرز المؤلفات:

صدر له كتاب (صكوك التمويل الإسلامي)، إضافة إلى كتاب آخر بعنوان (أبحاث في التمويل الإسلامي) في أربعة أجزاء، وقد اشتمل على ١١٥ بحثًا في عدد من المجالات ذات الصلة بالمالية الإسلامية، مثل: الاقتصاد الإسلامي، والهيئات الشرعية، والعقود والأموال والملكية، والخدمات البنكية، والبطاقات الائتمانية، وعقود التمويل، والتصرف في الديون، ومعاملات الخزينة، وعقود التحوط، وعقود الشركات، والصكوك، والصناديق الاستثمارية، والتأمين، والأوقاف، والزكاة.

رابعًا: فضيلة الدكتور عبد الستار بن عبد الكريم أبو غدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وباحث وخبير بالموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف بالكويت، وعضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ورئيس أو عضو في عدد من الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في دول العالم.

مدة العضوية في اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة: منذ عام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠١٨م.

أبرز المؤلفات:

رسالة دكتوراه بعنوان: (الخيار وأثره في العقود)، كتاب بعنوان: (بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية) في أربعة عشر جزءًا، كتاب: (الأجوبة الشرعية في التطبيقات المصرفية).

خامسًا: فضيلة الدكتور حمزة بن حسين الفعر.

أستاذ الدراسات العليا في أصول الفقه بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، عضو مجلس الشورى، خبير مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ورئيس أو عضو في عدد من الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

مدة العضوية في اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة: منذ عام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠١٤م.

أبرز المؤلفات:

مجموعة أبحاث في المالية الإسلامية وهي: (الأحكام الشرعية لتجارة الهامش)، (الأزمة العالمية والمضاربة الشرعية بديلًا عن الودائع البنكية)، (البورصات الخارجية والحكم الشرعي في التعامل معها)، (الثغرات القانونية في الأزمة المالية العالمية)، (حكم اشتراط التحاكم في المعاملات المالية إلى قانوني وضعي)، (حكم التجارة في السلع الدولية)، (حكم التعامل في أسهم الشركات المختلطة)، (حكم تغيير قيمة العملة)، (حكم وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية)، (رؤية منهجية لتطوير وتأصيل العمل المصرفي الإسلامي)، (شركات التأمين التعاوني)، (ضمانات الصكوك الإسلامية)، (الوديعة المصرفية ورؤية فقهية).

اجتماعات اللجنة الشرعية:

تجتمع اللجنة دوريًّا بما لا يقل عن ٤ اجتماعات في السنة، ويبلغ متوسط اجتماعاتها ما بين ٦ إلى ٨ اجتماعات في السنة، وقد بلغت اجتماعات اللجنة الشرعية منذ بداية التحول وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة نحو ١٨٠ اجتماعًا، كما يتفرع عن اللجنة الشرعية لجنة تنفيذية للنظر في المسائل المستعجلة وتتكون (وقت إعداد هذه الدراسة) من معالي الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع، وفضيلة الدكتور محمد بن علي القري.

مهام اللجنة الشرعية:

١- دراسة صيغ العقود والمستندات والتطبيقات القائمة لدى البنك للنظر في مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية.

٢- النظر في جميع المنتجات التي ينفذها البنك؛ لبيان مدى موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة عقودها ومستنداتها.

٣- المراجعة الدورية بواسطة قسم المطابقة الشرعية في المجموعة الشرعية لمعاملات البنك؛ للتثبت من صحة التطبيق؛ والتأكد من أنها مطابقة لقواعد الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات الصادرة عن اللجنة.

٤- تقديم تقرير سنوي شامل للجمعية العمومية يبين فيه مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية، على ضوء ما صدر من قرارات، وما جرى بيانه من آراء وتوجيهات، ومن خلال ما تمت مراجعته من معاملات.

٥- التأكد من التخلص وتطهير الإيرادات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال صرفها في وجوه الخير العامة وفقًا للتقارير المعدة من قبل إدارة المطابقة الشرعية في المجموعة الشرعية.

٦- الاجتماع مع عملاء البنك مرتين سنويًّا تقريبًا للإجابة عن استفساراتهم نحو التحول إلى المالية الإسلامية.

٢/٣/٢
المجموعة الشرعية

تأسيس المجموعة الشرعية:

سبقت الإشارة في مراحل التحول إلى أن من أوائل القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة تأسيس المجموعة الشرعية؛ نظرًا لقناعته بأهمية أسس الحوكمة الشرعية في تنفيذ عملية التحول ونجاحها، فأصدر قراره عام ١٩٩٨م بالبدء بنواة الحوكمة الشرعية، وهي تأسيس المجموعة الشرعية، وهو جهاز إداري تأسس أولا باسم (وحدة المصرفية الإسلامية) ثم تغير اسمها إلى (المجموعة الشرعية) لتصبح إحدى مجموعات البنك المرتبطة مباشرة بالرئيس التنفيذي، وكانت وظيفتها الأساسية متابعة جميع معاملات البنك للتأكد من كونها تنفذ وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من اللجنة الشرعية.

كما تعدّ المجموعة الشرعية حلقة الوصل بين اللجنة الشرعية والإدارة التنفيذية في البنك، وتتمتع بحقوق اللجنة الشرعية نفسها، مثل الحصول على البيانات والمعلومات والإيضاحات، والاطلاع على جميع اللوائح والنظم والتعليمات التي تراها ضرورية لأداء عملها.

وللمجموعة الشرعية أثر محوري في مرحلة التحول، فلم يقتصر عملها على المهام الرئيسة المنوطة بها، بل كانت تسهم في مساعدة المجموعات الأخرى في

البنك في أداء أعمالها وتطويرها وتأهيلها، مثل: صياغة العقود والمستندات، وهيكلة المنتجات الإسلامية وتطويرها في قطاع الأفراد والشركات والخزينة والتأمين والأوراق المالية مثل الصكوك والأسهم والصناديق وغيرها.

كما تولت المجموعة الشرعية تنظيم الدورات التدريبية وتأهيل العاملين في البنك فيما يتعلق بالمالية الإسلامية.

مهام المجموعة الشرعية:

١- النظر في جميع معاملات البنك، وفي العقود والاتفاقيات والنماذج والوثائق ونحوها، وإصدار ما يلزم بشأنها.

٢- مراقبة تطبيق قرارات اللجنة الشرعية في جميع أعمال البنك الداخلية والخارجية.

٣- إجراء الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمتطلبات السوق المالية لدعم الحاجة للمنتجات والهياكل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٤- التحقق من الالتزام بالضوابط الشرعية المعتمدة من اللجنة الشرعية للتخلص من المبالغ المستبعدة نتيجة مخالفة شرعية، والإشراف على صرفها.

٥- المراجعة الشرعية للقوائم المالية للبنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

٦- تقديم تقارير دورية ربع سنوية، وسنوية إلى اللجنة الشرعية تتضمن مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات التي تتم أثناء السنة.

٧- التعـــاون مع الأجهـــزة الرقابية الداخلية المختلفة فـــي تحقيق مصالح البنك وأهدافه.

٨- المحافظة علـــى الانطباع العام عن البنك بوصفه بنكًا إســـلاميًّا ملتزمًا بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئهافي جميع معاملاته وأنشطته.

أقسام المجموعة الشرعية:

أولًا: أمانة اللجنة الشرعية:

هي حلقة الوصل الرئيسة بين البنك وبين اللجنة الشرعية، ومهامها هي:

١- الإعـــداد والتحضيـــر لاجتماعات اللجنة الشـــرعية وجـــدول أعمال الاجتماعـــات والتقارير والمواد والمســـتندات اللازمـــة لعرضها في اجتماع اللجنة.

٢- دراسة العقود المتعلقة بأعمال وأنشطة البنك لعرضها على اللجنة الشرعية.

٣- حضور اجتماعات اللجنة الشرعية.

٤- توثيق القـــرارات والتوصيات والفتـــاوى التي توصلـــت إليها اللجنة وإعداد محاضر تلك الاجتماعات.

٥- تبليـــغ الإدارات ذات العلاقـــة بالفتاوى والتوصيـــات والقرارات بعد اعتمادها من اللجنة.

ثانيًا: قسم الأبحاث والتطوير:

يعنى بتنفيذ أعمال أســـهمت في تحول البنك، وفي تطوير العديد من منتجاته، ومهماته هي:

١- إعداد البحوث والدراسات اللازمة للجنة الشرعية.

٢- إعداد البحوث والدراسات في المالية الإسلامية للمساهمة في نشر الوعي.

٣- إجراء الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمتطلبات السوق المالية الإسلامية ومتابعة تطور صناعة المالية الإسلامية وإصدار التقارير الدورية.

ثالثًا: قسم المطابقة الشرعية:

يطلق عليه في بعض الممارسات (التدقيق الشرعي) أو (الالتزام الشرعي)، وله تأثير محوري في الحوكمة الشرعية؛ إذ يربط بين قرارات اللجنة الشرعية وبين تطبيق الإدارات التنفيذية في البنك. ويتولى المهام الآتية:

١- التأكد من تطبيق الإدارات والأقسام المعنية لجميع ما يصدر عن اللجنة الشرعية من فتاوى وقرارات وتعليمات.

٢- تقديم تقارير مطابقة ربع سنوية إلى اللجنة الشرعية تتضمن نتيجة ما قامت به من فحص لعمليات البنك وتعليماتها بشأن التأكد من مطابقتها لقرارات اللجنة، وما يجب إجراؤه من تصحيحات وتحسينات إن وجدت.

٣- مراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بمجموعات البنك المختلفة.

٤- مراجعة المواد الإعلانية المتعلقة بأنشطة البنك.

مطبوعات المجموعة الشرعية:

وضعت المجموعة الشرعية خطة لنشر المعرفة عبر طبع الكتب والأبحاث

العلمية التي تعنى بالجوانب المالية خاصة المالية الإسلامية، ثم إهدائها إلى الخبراء والباحثين والمؤسسات المالية والفقهية والأكاديمية. وقد صدر عن المجموعة الشرعية عدة إصدارات تناولت دراسة العديد من المعاملات المالية، وهي:

١- **(العملات الافتراضية: حقيقتها وأحكامها الفقهية)**، تأليف: ياسر بن عبد الرحمن آل عبد السلام (٢٠١٨م).

٢- **(التكييف الشرعي للحساب الجاري والآثار المترتبة عليه)** (أعمال الملتقى الرابع للهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية المنعقد عام ٢٠١١م) إعداد: المجموعة الشرعية لبنك الجزيرة (٢٠١٩م).

٣- **(صكوك التمويل الإسلامية)**، تأليف: د. محمد بن علي القري (٢٠١٩م).

٤- **(الأحكام الفقهية للتمويل برأس المال الجريء)**، تأليف: د. يزيد بن عبد الرحمن الفياض (٢٠٢٠م).

٥- **(المنشأة ذات الغرض الخاص)**، تأليف: د. عثمان بن ظهير مغل (٢٠٢٠م).

٣/٣/٢

دور الحوكمة الشرعية في التحول

دور اللجنة الشرعية والمجموعة الشرعية في عملية التحول:

كان قرار بنك الجزيرة باتخاذ خياره الإستراتيجي للتوجه نحو المالية الإسلامية عام ١٩٩٧م انطلاقًا لعجلة النمو والتطور في مسيرة البنك المالية والتشريعية وغيرها، وتُعــدّ خطوة اتخاذ قرار التحول الكامل للبنك من أهم وأبرز إيجابيات المرحلة أثناء عملية التحول إلى المالية الإســلامية، واســتيعاب جميع معاملات البنك ومنتجاته وأعمال فروعه للتوافق مع الشريعة الإسلامية، فدأبت جهود فريق التحول على:

١- إنهاء العمليات المخالفة للشريعة الإسلامية.

٢- إحــلال العمليات المتوافقة مع الشــريعة الإســلامية محل العمليات التقليدية.

٣- استحداث عمليات جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وهــذه الخطوات الثلاث تضمنــت تفاصيل كثيرة، إلا أنهــا مثلت مرتكزات أساســية لنجاح عملية التحــول، وواجه خطةَ البنك الإســتراتيجية للتحول عددٌ من الصعوبات، إلا أن الاســتعداد لها أدى إلى نجاحات وإيجابيات عديدة، توجت فيما بعد باكتمال عملية التحول بالكامل للبنك.

وفي بداية عام ١٩٩٨م بدأت المرحلة الأولى لعملية التحول إلى المالية الإسلامية ممثلة بوحدة خدمات المالية الإسلامية التي كانت تتحمل عبء وضع الإستراتيجية والخطط اللازمة للتحول، ومساعدة إدارات البنك المختلفة في تنفيذها، وكانت باكورة أعمال هذه المرحلة تكوين فريق التحول وتأسيس إدارة للمصرفية الإسلامية تشرف على العمل وتديره وتقود البنك في هذا الاتجاه.

فصنفت هذه الإدارة أنشطة البنك لمعرفة ما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وما لا يتوافق معها، فمن المعلوم أن خدمات البنوك التي تقدمها ليست كلها محرمة، ولا كل أنشطتها ربوية، فكثير من الخدمات قائمة على أخذ الأجر مقابل الخدمة، وهذا لا يتعارض من حيث الأصل مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن تكون الخدمة محرمة، أو توجد حاجة إلى إجراء بعض التعديلات للمستندات والقيود التي تنفذ عبرها تلك الخدمات ومراجعة ما فيها من مخالفة شرعية وإزالتها، وغالبًا تكون المخالفة شكلية، لا تؤثر في أصل المنتج.

ومع عملية تصنيف الأنشطة لوحظ أن ٤٠٪ تقريبًا من أنشطة البنك في تلك السنة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، في مقابل ٦٠ ٪ تصنف على أنها أنشطة مخالفة للشريعة، وهذا يعني أن مرحلة التحول ستتركز على جانب معين من منتجات البنك، وإن كانت أغلبيةً إلا أنها ليست جميع معاملات البنك، مما سهل المضي في عملية التحول.

ثم اعتمد الفريق القائم على إدارة عملية التحول الأنشطةَ المقبولةَ، وبدأ في مراجعة عقودها ومستنداتها للتأكد من سلامتها شرعًا، وعرضها على اللجنة الشرعية لإقرارها، ليتحصَّل من ذلك التأكّد من السلامة الشرعية لما نسبته ٤٠ ٪ من أنشطة البنك.

وشرع البنك عام ١٩٩٨م في تطوير المستندات الخاصة ومراجعتها ببعض خدمات المالية الإسلامية تزامنًا مع استمرار وضع السياسات وإجراء العمل الخاص بكل أداة من هذه الأدوات، وفيما يلي ذكر أهم الأدوات التي روجعت صياغتها وجرى تعديلها أو إعادة صياغتها من جديد؛ لتخدم أعمال المالية الإسلامية:

١- اتفاقية الحساب الجاري للأفراد والمؤسسات.

٢- اتفاقية الحساب الجاري للشركات.

٣- اتفاقية صندوق الجزيرة للأسهم المحلية.

٤- اتفاقية صندوق البضائع الشهري.

٥- اتفاقية صندوق البضائع المفتوح.

٦- اتفاقية صندوق الخير للأسهم الدولية.

٧- عقود المرابحة في البضائع مع البنوك والمؤسسات المالية.

٨- عقود المرابحة لتمويل التجارة الدولية.

٩- تمويل التجارة الدولية بالمشاركة.

١٠- خطابات الضمان.

١١- اتفاقية التسهيلات الائتمانية.

١٢- التمويل بعقود الإجارة المنتهية بالتمليك.

١٣- تمويل المتاجرة في الأسهم المحلية بعقود المرابحة.

١٤- بطاقة الفيزا الذهبية الإسلامية.

١٥- تمويل عقود الخدمات بالمشاركة.

١٦- الحسابات الاستثمارية المشتركة.

واستطاع البنك اعتمادًا على الأدوات التي جرى تطويرها إنشاء محفظة إسلامية بلغ حجمها في نهاية السنة المالية ١٩٩٨م (١ , ١ مليار ريال) تمثل في المتوسط ٢٠٪ من مجموع أنشطة البنك في مجال التمويل والاستثمار والخدمات المالية، واستخدم في تكوين هذه المحفظة ثماني أدوات مالية إسلامية.

أما في العام ١٩٩٩م، فتمثلت الأهداف العامة لخطة التحول في:

١ - التوسع في تمويل الشركات وفق أدوات التمويل المألوفة لدى المؤسسات المالية الإسلامية.

٢- زيادة قاعدة عملاء البنك من خلال الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية والتوسع في نشاط التسويق.

٣- تعزيز موقع البنك التنافسي من خلال تحسين الصورة الذهنية وتقديم خدمات ومنتجات مالية ابتكارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

٤- التركيز على تحديد هوية البنك التي تجمع بين الخصوصية، والخدمة المتميزة؛ من خلال تبني هوية (الخدمات المصرفية الإسلامية الخاصة).

وفي عام ٢٠٠٠م توصَّل البنك إلى استحداث أدوات إسلامية بديلة عن الأدوات التقليدية في مجال التمويل والاستثمار على نحو مدروس يلائم مرحلة التحول التي يمرُّ بها البنك، كاستخدام المرابحة والمشاركة والإجارة مع الوعد بالبيع وغيرها من الأدوات الإسلامية، إضافة إلى تطوير بعض أدوات المالية الإسلامية الجديدة مثل عمليات تمويل المتاجرة في الأسهم المحلية بالمرابحة.

ومن ضمن إنجازات اللجنة الشـرعية في أوائل مرحلة التحول عام ٢٠٠٢م، الحثّ على إيجاد إسـتراتيجية للتحول شـاملة للرؤية والأهـداف العامة، والهيكل الوظيفـي، والمنتجات الإسـلامية المسـتخدمة والمطورة، والإنجـازات في عدة مجالات.

وفيما سعت اللجنة الشرعية في عدة خطوات لمعالجة ما تبقى من آثار المالية التقليدية تناولت وضع الحلول والبدائل الشرعية المطبقة في **قطاع الشركات** متمثلة في الآتي:

١- المرابحات التجارية لتمويل السلع المحلية.

٢- الاعتمادات بالمرابحة لتمويل الواردات.

٣- الاعتمادات بالمشاركة لتمويل هياكل ائتمانية خاصة.

٤- الإجارة التمويلية والتشغيلية.

٥- الاستصناع لتمويل أصول رأسمالية ثابتة.

٦- المشاركات والمضاربات لتمويل استثمارات البنك مع العملاء.

٧- برنامج (دينار) باستخدام التورق لتمويل الحاجات التمويلية النقدية.

كما ساهمت في تطوير البدائل الشرعية في قطاع الأفراد، ومنها:

١- برنامج (تمام) لتمويل عمليات المتاجرة بالأسهم المحلية.

٢- برنامـج (دينار) للتمويـل بالتورق، وقد حقق قفـزة نوعية في القوائم المالية واجتذاب عملاء جدد.

٣- برنامج (نقاء) وهو البديل الشرعي للوديعة لأجل للأفراد.

٤- بطاقة فيزا الإسلامية لتمويل مشتريات العملاء الداخلية والدولية.

٥- تأسيس وتحويل عدد من فروع البنك لتقديم خدمات إسلامية فقط.

كما ساهمت في تطوير البدائل الشرعية في قطاع الخزينة، ومنها:

١- برنامج (نقاء) وهو البديل الشرعي للوديعة لأجل للشركات والمؤسسات.

٢- منتج (الوكالة بالاستثمار للعملاء في سوق السلع الدولية).

وساهمت أيضا في تطوير البدائل الشرعية في منتجات أخرى، ومنها:

١- سبعة منتجات استثمارية متنوعة منها (خمسة) صناديق مفتوحة.

٢- أربعة منتجات رئيسية في التكافل التعاوني تتضمن (عشرين) برنامجًا فيها حلول متعددة للشركات والأفراد.

٣- ثلاثة برامج لتمويل حاجات الموظفين النقدية والسكنية.

وحرصت اللجنة الشرعية على أهمية وجود فروع إسلامية للبنك، ورأت أن الأولوية لذلك في المدينتين المقدستين مكة والمدينة، لتصبح جميع معاملاتها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وبالفعل استطاع البنك في عام ٢٠٠٢م تحويل فروعه في مكة والمدينة وبريدة إلى فروع إسلامية بالكامل، إضافة إلى إنشاء فرع في القطيف يعتمد على المالية الإسلامية، ووفق التقرير المالي المقدَّم إلى اللجنة الشرعية عن العام نفسه، اعتبرت اللجنة الشرعية أن البنك يسير في حدود المعدل المقبول، ملتزمًا بالضوابط الشرعية التي أقرتها.

واستنادًا إلى الشهادة الصادرة عن إدارة مجموعة التدقيق الداخلي في نهاية

عام ٢٠٠٣م التي تفيد تحول فروع بنك الجزيرة إلى فروع لا تقدم سوى المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بتوجيه كتاب المدير العام المساعد رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جميع الفروع بالتحول الكامل إلى المالية الإسلامية، أكدت اللجنة الشرعية على أهمية استكمال التحول في خزينة البنك وبقية الإدارات.

وحرصت اللجنة الشرعية على ضبط المصطلحات المحاسبية واستخدام المصطلحات المتوافقة مع صناعة المالية الإسلامية، مثل: (قرض وسلف وودائع) والإشارة إلى المرابحة في القوائم المالية وإيضاحاتها، وأكَّدت على ضرورة التزام البنك باعتماد المصطلحات الشرعية المتفقة مع الصيغ المستخدمة فعلًا.

وأكَّدت اللجنة الشرعية أيضًا على أن يُعِد المحاسب القانوني الوعاء الزكوي للبنك وفقًا للمعايير الشرعية، وحساب مقدار الزكاة المستحقَّة على السهم وعرضها على اللجنة الشرعية قبل اعتمادها.

وفي عام ٢٠٠٦م قطع فريق التحول على نفسه التزامًا باكتمال عملية التحول في هذا العام، خاصة أن البنك حقق معظم أهداف عملية التحول، وبقيت بعض الأمور التي لم يكتمل تحولها لأسباب خارجة عن إرادة البنك، ولذلك حرصت المجموعة الشرعية على تقديم حلول مقترحة لاستكمال عملية التحول الكامل للمالية الإسلامية في الشهر السادس من العام نفسه؛ إذ بقي عليه تحويل ما يأتي:

- سندات التنمية الحكومية التي تبلغ قيمتها ٦٥٨ مليون ريال، وتحقق للبنك دخلًا شهريًّا قدره ٢,٨ مليون ريال تقريبًا.
- أسهم بنك الاستثمار، ويبلغ عدد الأسهم المتبقية بتاريخه (١,١٣٤,٨٢٣ سهمًا).

- أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

لذا توصلت الخطة إلى وضع حلول مؤقتة لتحقيق عملية التحول الكامل في الوقت المحدد، ومن أهمها:

- تحويل البنك للعوائد التي تحققها سندات التنمية الحكومية التي تقدر بـ ٨ , ٢ مليون ريال شهريًّا لحساب الأعمال الخيرية حتى يتم استكمال عملية التخلص من هذا العائد.
- احتساب البنك لقيمة أسهم بنك السعودي للاستثمار السوقية وقت تملك بنك الجزيرة لها على أنها مال مشروع، وتُعدّ أي زيادة رأسمالية في قيمة الأسهم عن القيمة وقت التملك دخلًا غير مشروع، ويحول لحساب الأعمال الخيرية، وكذلك الحال بالنسبة لأي أرباح موزعة تنتج عن هذه الأسهم.
- أي عوائد أخرى مشكوك في سلامتها شرعًا تنتج من الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تحول لصالح الأعمال الخيرية.

وصدر اعتماد اللجنة الشرعية على هذه المقترحات، مع التأكيد على عدم قبول أي ودائع ربوية جديدة تحت أي ذريعة، وألا تختلط بإيرادات البنك الأخرى، مع الاجتهاد في البحث عن البدائل الشرعية.

وفي هذه المرحلة كانت كلفة مخاطر العمليات الإسلامية أعلى من كلفة مخاطر العمليات التقليدية، ومع ذلك حافظ بنك الجزيرة على السعر الذي يتمكن به من المنافسة في السوق والمحافظة على العميل فلم يقم بفرض أي كلفة إضافية عليه.

وما إن شارف عام ٢٠٠٦م على النهاية حتى تحقق التحول الكامل، وتمكَّن البنك خلال هذا العام من تحقيق النتائج الإيجابية الآتية:

١- مراجعة أداء إدارة الخزينة، والتأكد من تجنب استخدام أي أدوات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية بما في ذلك العقود التبادلية، وعقود الخيارات، والعقود المستقبلية، والبيع الآجل للعملات.

٢- تمكّن البنك من إطفاء جميع سندات التنمية الحكومية الموجودة بمحفظة الاستثمارات ضمن مبادرة وزارة المالية حينها بإطفاء الدين العام في تلك المدة نتيجة ارتفاع أسواق النفط.

٣- بيع محفظة التمويل المشترك بالكامل لبنوك تقليدية بأسعار تنافسية لصالح البنوك التقليدية.

٤- التوقف عن السماح لعملاء البنك بتنفيذ أي عمليات بيع أو شراء من خلال وحدات التداول التابعة للبنك بالنسبة للأسهم غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقًا للتوجيه الصادر من اللجنة الشرعية.

٥- تحويل جميع عملاء البنك للتعامل بصيغة تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية باستثناء عميل واحد فقط، إذ اتخذ قرار بتحويل كل العوائد الربوية المتحققة من عملية التمويل الخاصة به إلى حساب العوائد غير المشروعة.

٦- التوقف التام عن جميع عمليات الإيداع التقليدية على المدى القصير واستبدالها بإيداعات حسابات المرابحة المقدمة من البنك المركزي السعودي.

وفي ٢٠ يناير ٢٠٠٧م أعلنت اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة اكتمال عملية التحول في بنك الجزيرة للمالية الإسلامية، وأنه أصبح مؤسسة مالية إسلامية يتمتع بجميع خصائص المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك في بيان معلن ملحق مع الدراسة، باعتباره وثيقة تاريخية.

دور المجموعة الشرعية بعد التحول في استمرار الجودة الشرعية:

تتناول المراجعة الشـرعية في بنك الجزيرة جميع أعمـال البنك دوريًّا لكل برنامج وتتسـلم التقارير الإحصائية شـهريًّا لجميع عمليات البنك عن طريق النظام الآلي المصمم لهذا الغرض، واختيار ما نسبته ١٠٪ من المعاملات عشوائيًّا للتدقيق.

وفـي عام ٢٠٠٨م حررت إدارة المراجعة الشـرعية ٧٠ تقريرًا تناولت جميع أعمال البنك، حيـث جرى مراجعة (٢٤٧٣) معاملة من أصـل (٢٦٠٣٣) معاملة، وهي تعادل ما نسبته نحو ٩,٥٪ من إجمالي العمليات.

وجرى تمويل الاعتمادات المسـتندية بصيغة التـورق في ٩٧٤ معاملة، بينما جرى تمويلها بالمرابحة في نحو ٩٧ معاملة في ذلك الوقت، كما جرى تمويل تملك أصول ثابتة ومنقولة بصيغة التورق في ٧٥ معاملة، بينما لم تسـتخدم صيغة التمويل بالإجارة إلا في ٥٠ معاملة.

وعلى المسـتوى التشـريعي والنظامي قدمت المجموعة الشرعية مقترحات للبنك المركزي السـعودي أثنـاء العام ٢٠١١م بغرض تحسـين البيئة التشـريعية للمؤسسات المالية الإسلامية، تسـهيلًا لعملية تطبيق إستراتيجيات الالتزام الشرعية فيها، ووفقًا لقواعد هيكل الالتزام للبنك، فقد أجريت تحسـينات جوهرية على إطار عمل اللجنة الشرعية للبنك، وأرسلت إلى الإدارة العليا لاعتمادها.

كما وضعت إستراتيجية الالتزام للمجموعة الشرعية في عام ٢٠١١م؛ للتركيز على المنتـج وإجراءات وآليات العمل بـدلًا من التركيز على العمليات فحسـب، وركَّـزت المجموعة علـى إزالة الثغرات فـي إجراءات العمل مـن خلال التوصية والتطبيق لحزمة من الضوابط الوقائية والتصحيحية، واتفق على ثلاثة عشـر نوعًا من الضوابط التي اعتمد على أساسـها هيكل الأداء والمحاسبة، وطبقت في المجموعة من خلال نظام بطاقة الأداء المتوازن.

وقدمت المجموعة أوجه الدعم لجميع قطاعات العمل والإدارات المعنية داخل البنك وخارجه، وتلقت المجموعة أثناء عام ٢٠١١م ما مجموعه (٩٧) استفسارًا مقابل (٧٠) استفسارًا في العام ٢٠١٠م بزيادة نسبتها ٣٨٪، وقدمت أيضًا (١٦٣) إجابة وتوجيهًا لجميع المعنيين داخل البنك وخارجه مقابل (٩٤) إجابة في ٢٠١٠م بزيادة نسبتها ٧٣٪.

وعقد خلال العام ٢٠١١م خمسة اجتماعات للجنة الشرعية، درس فيها خمسة عشر موضوعًا، واتخذ أربعة عشر قرارًا بشأنها، كما عرضت تقارير المراجعة الشرعية بصفة دورية مع إرسال تقرير إلى مجلس الإدارة بكامل توصيات اللجنة الشرعية على تقارير المراجعة الشرعية، مع النتائج المالية النهائية للبنك عن عام ٢٠١١م.

وفي نهاية عام ٢٠١٣م بعد مراجعة التقرير السنوي الختامي المعدّ من قبل المجموعة الشرعية بالبنك الذي اشتمل على فحص التدقيق والإجراءات المتبعة من البنك المبنية على أساس أخذ عينات من كل نوع من أنواع العمليات، وبعد الاطلاع على القوائم المالية للمدة المنتهية بنهاية العام، والمبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات والمنتجات التي طرحها بنك الجزيرة خلال نفس المدة لإبداء الرأي الشرعي وإصدار الفتاوى والإرشادات والقرارات اللازمة، أبدت اللجنة الشرعية رأيها انطلاقًا من مسؤوليتها، مبينة أن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال المدة التي تناولها التقرير متفقة في الجملة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وما ورد من ملاحظات على بعضها لا يؤثِّر جوهريًّا على سلامة العمليات من الناحية الشرعية، مع توجيه إدارة البنك بمعالجتها وتصحيحها في حينه.

وفي عام ٢٠١٤م استمرت المجموعة الشرعية من خلال إدارة المطابقة الشرعية بتكثيف عمليات الفحص والمراجعة لعمليات البنك وإعادة هيكلة منتج (نقاء) (بديل الودائع الآجلة)، ومنتج (دينار) للتمويل الشخصي، ومنتج (فيزا)

بالتعـــاون مع إدارة خدمات الأفـــراد، كما عملت المجموعة -قـــدر الإمكان- على الابتعاد عن المنتجات والعمليات المالية التي تعتريها الشبهات الشرعية.

كذلك قدم قســـم الأبحـــاث التابع للمجموعة الشـــرعية تقريـــرًا خاصًّا عن استثمارات البنك وعن توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتمّ إجراء بحث لمعرفة مـــدى رضا عملاء البنك عن منتجات البنك والتزامه بأحكام الشـــريعة في معاملاته، وقدّم القسم تصورًا لمنتجات جديدة بالإضافة إلى مراجعة بعض المنتجات القائمة.

وســـعيًا لرفع كفاءة العمل وســـرعة الإنجاز، عملت المجموعـــة على إنهاء إجراءات الموافقات الشرعية من خلال نظام آلي متقدم.

مسارات الجودة الشرعية:

استمرت المجموعة الشرعية في التركيز على الجودة الشرعية لخدمات البنك ومنتجاته بما يحقق تطلعات عملائه ومساهميه بوصفه بنكًا إسلاميًّا رائدًا، وذلك من خلال ثلاثة مسارات:

المســـار الأول: الابتكار والتجديد في منتجات البنـــك وخدماته بالتعاون مع إدارات البنـــك المختلفة؛ على أن تجمع هذه المنتجـــات والخدمات بين الانضباط الشـــرعي وتحقيق رغبات العملاء في الوقت نفســـه، وطرحت العديد من المنتجات والخدمات، منها: منتجات التمويل العقاري، ومنتجات البطاقات الائتمانية.

المسار الثاني: تكثيف عمليات الفحص والمراجعة لعمليات البنك؛ للتأكد من كون جميع أعمال البنك والشركات التابعة له متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم تقارير ربع سنوية للهيئة الشرعية للبنك.

المســـار الثالث: العناية بالبحث وجمـــع المعلومات؛ إذ تـــدرك المجموعة الشرعية أنه في سبيل المحافظة على مكانة البنك باعتباره متميزًا في مجال الخدمات

المالية الإســـلامية، فلا بد من إعطاء هذا الجانب أهمية بالغة، ومن هنا واصلت إدارة الأبحاث جهودها في جمع المعلومات وإعداد التقارير والاســـتبيانات حول المالية الإسلامية ومنتجاتها ومدى رضا العملاء عنها.

وكان لهذه الإجراءات أثر بالغ فـــي رؤية المجتمع والعملاء للبنك؛ إذ رفعت من مستوى الثقة في البنك باعتباره بنكًا متوافقًا بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما ســـاهم في حصول البنك على العديد من الجوائز في مجـــال الخدمات المالية الإسلامية.

وشـــاركت المجموعة الشرعية لبنك الجزيرة مع نظيراتها في البنوك المتوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية المحلية في المملكة وهي: مصرف الراجحي، وبنك الجزيرة، وبنك البلاد، ومصرف الإنماء، في تنظيم الملتقيات الشرعية للمصارف الإســـلامية في المملكة ورعايتها، وكان دور المجموعة الشـــرعية لبنك الجزيرة في تنظيم الملتقى الرابع ورعايته بعنوان: (التكييف الشـــرعي للحساب الجاري والآثار المترتبة عليه) المنعقد يوم الأربعاء بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٤٣٢هـ - ٣٠/ ٣/ ٢٠١١م في مدينة الرياض، وشارك فيه أعضاء اللجنة الشـــرعية لبنك الجزيرة، وعدد من أعضاء اللجان الشرعية الأخرى، وعدد من العلماء والخبراء والباحثين في المالية الإسلامية، وجرى توثيقه وتحريره ونشـــره ضمن مطبوعات المجموعة الشـــرعية لبنك الجزيرة كما تقدم.

٤/٣/٢
منتجات المالية الإسلامية في بنك الجزيرة

تبنى بنك الجزيرة إستراتيجيته المتميزة في طرح خدمات ومنتجات مالية حديثة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتطويرها، وشجعه نجاحه في تلك الخدمات والمنتجات التي تقدم لأول مرة في السوق المالية السعودية للاستمرار في تطوير المزيد من منتجات وخدمات المالية الإسلامية، لإيجاد المزيد من فرص الاستثمار والتمويل التي تلبي تطلعات شرائح متنوعة من عملائه، مع تكريس جهوده في الوقت نفسه لتعريف المجتمع بهذه المنتجات وتثقيفه بطرق عملها.

وقد قدم البنك لعملائه منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على أساس مبدأ تجنب الفائدة باستخدام المعايير الدولية للتقارير المالية، وهي تطابق السياسات المحاسبية المبينة في هذه القوائم المالية، بعد اعتمادها من اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة.

وعمل بنك الجزيرة على ابتكار عدد من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال تعبئة الموارد أم في مجال توظيفها ثم تطويرها، ومن هذه المنتجات ما سبقت الإشارة إليه، مع وصف موجز لها:

منتج (نقاء):

منتج يهدف إلى استثمار السيولة التي لدى الأفراد والشركات عن طريق سوق السلع الدولية، وهو المنتج البديل الشرعي لربط الوديعة التقليدية لأجل سواء للأفراد أم المؤسسات. وفيه يقدم بنك الجزيرة للعملاء منتجًا استثماريًّا متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقوم على تقديم مبلغ محدد للعميل لغرض الاستثمار، وتوكيل بنك الجزيرة بشراء سلعة نيابة عن العميل بقدر المبلغ المستثمر، وذلك من سوق السلع الدولية بثمن حال، ثم يبيع العميل السلعة على بنك الجزيرة بثمن آجل بأجل محدد وبهامش ربح محدد معلوم متفق عليه بين الطرفين، يمثل ربح الاستثمار للعميل.

منتج (دينار):

منتج يهدف إلى توفير السيولة النقدية للأفراد والشركات عن طريق التمويل بالتورق بواسطة السلع الدولية والمحلية، ويمثل هذا المنتج البديل الشرعي للتمويل النقدي (القرض التقليدي) سواء للأفراد أم المؤسسات. وفيه يقدم بنك الجزيرة للعملاء منتجًا تمويليًّا متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقوم على طلب العميل مبلغًا محددًا من المال، فيشتري بنك الجزيرة لنفسه سلعة من سوق السلع الدولية بثمن حال، ثم يبيعها على العميل بثمن آجل بأجل محدد وبهامش ربح محدد معلوم متفق عليه بين الطرفين، يمثل ربح التمويل لبنك الجزيرة.

منتج (تمام):

منتج يهدف إلى شراء الأسهم وبيعها على العملاء بالمرابحة، ويمثل هذا المنتج البديل الشرعي للشراء بالهامش (*Margin*) الذي يقدم فيه البنك التقليدي قرضًا للعميل يشمل جزءًا من قيمة محفظة العميل مع اشتراط رهنها واشتراط استثمارها عن طريق البنك.

بينما يقوم هذا المنتج على بيع بنك الجزيرة على العميل أسهمًا سبق أن تملكها بنك الجزيرة بناء على طلب العميل، وتكون قيمتها مماثلة لقيمة ما يملكه العميل في محفظته، وتباع الأسهم بثمن مؤجل يسدد بعد سنة واحدة فقط، مع اشتراط رهن المحفظة، فإن انخفضت قيمتها بنسبة معينة من مبلغ التمويل (وليس من إجمالي قيمة المحفظة) فينبه العميل على ذلك، فإن استمر الانخفاض فيبيع بنك الجزيرة من المحفظة ما يسدد به دينه بتفويض مسبق من العميل. وكان هذا أهم منتج طرحه بنك الجزيرة في مرحلة استكمال التحول، وساعد في دعم التجرِبة.

منتج (الوكالة بالاستثمار للعملاء في سوق السلع الدولية):

يقدم فيه العميل مبلغًا محددًا لغرض الاستثمار، ثم يوكل العميل بنك الجزيرة بشراء سلعة نيابة عن العميل بقدر المبلغ المستثمر، وذلك من طرف ثالث في سوق السلع الدولية بثمن حال، ثم يوكل العميل بنك الجزيرة ببيع السلعة إلى طرف رابع بثمن آجل بأجل محدد وبهامش ربح محدد معلوم متفق عليه بين الطرفين، يمثل ربح الاستثمار للعميل.

برنامج التأمين (تكافل):

يهدف هذا المنتج إلى الادّخار والحماية المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهو البديل الشرعي لمفهوم التأمين التقليدي على الحياة، ويقوم على نموذج الوكالة وهو المعتمد لدى بنك الجزيرة من عام ٢٠٠١م، ومنذ ذلك الوقت أصبح بنك الجزيرة رائدًا في منطقة الشرق الأوسط في تقديم برنامج تأمين تكافلي يعتمد على نموذج الوكالة الذي يستند إلى جمع اشتراكات حملة الوثائق في صندوق التكافل وتوزيعها على حسابات المشاركين الخاصة بالادخار، والحسابات الخاصة بالتبرع، ويتولى

بنك الجزيرة إدارة هذا الصندوق مقابل أجور معلومة ومصروفات إدارية، كما يتولى استثمار أموال الصندوق في عقود وأدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجري تقاسم أرباح الاستثمار بما يتفق عليه، كما تدفع مبالغ حسابات المشاركين الخاصة بالادخار عند الوفاة أو انتهاء برنامج التأمين، وتدفع مبالغ حسابات المشاركين الخاصة بالتبرع، عند تحقق التعويض أو إعادة التأمين التعاوني أو الاحتياطيات أو المصروفات الإدارية.

صناديق الاستثمار الإسلامية:

هي: صندوق القوافل للمتاجرة في البضائع، وصندوق الطيبات للأسهم المحلية، والخير للأسهم العالمية، والمشارق للأسهم اليابانية، والثريا للأسهم الأوربية.

منتج البطاقة الائتمانية (فيزا الجزيرة الإسلامية):

هي البديل الشرعي للبطاقة الائتمانية التقليدية ذات الائتمان المتجدد (*Credit Card*)، لترتيب صيغة التمويل بالتورق اللاحق عند رغبة العميل في تأجيل استحقاق سداد البطاقة.

منتج العقار الاستثماري:

منتج موجه إلى قطاع الأفراد، ويقوم على تملك العميل للعقار لأغراض استثمارية، وذلك بشراء بنك الجزيرة لعقار مؤجر، وبيعه على العميل بثمن مؤجل، مع توكيل بنك الجزيرة بإدارة العقار وتحصيل إيراداته، ويقدم العميل دفعة مقدمة مناسبة من ثمن العقار تصل إلى ثلث قيمته، ثم يستكمل بنك الجزيرة سداد ثمن العقار عن طريق إيرادات العقار، وهو يتميز عن منتج التمويل العقاري بأن مصدر

السداد هو إيرادات العقار وليس راتب العميل، كما أن الغرض من التمويل العقاري هو السكن، خلافًا لمنتج العقار الاستثماري.

وقد تميز بنك الجزيرة في تقديم هذا المنتج حتى إنه وصل في إحدى مراحله إلى حصة سوقية وقاعدة عملاء تصل إلى ٣٠٪ من نسبة النمو في القطاع العقاري في المملكة، وهذا عزز من حضور البنك لدى المجتمع في الجانب الشرعي، والاستقرار المالي.

منتجات الخزينة الإسلامية:

تقدم الخزينة في بنك الجزيرة مجموعة من المنتجات الإسلامية والحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتناسب احتياجات العميل، كالمنتجات المرتبطة بالأسواق العالمية والمحلية للأسهم، والمعادن، والنفط، والعملات، والحلول المبتكرة للتحوط من مخاطر تقلبات الأسعار وسوق العملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بما يحقق احتياجات العملاء بمالية إسلامية حديثة.

منتج صكوك التمويل الإسلامية:

الصكوك هي البديل الشرعي للسندات التقليدية القائمة على القروض بفائدة، وتمثل الصكوك حصصًا في مشروع أو نشاط محدد، وقد واجه منتج الصكوك جملة من الإشكالات الفنية والقانونية والشرعية منذ بدء صدوره وانتشاره عام ٢٠٠١م حتى نجح بنك الجزيرة في عام ٢٠١١م في ابتكار نموذج رائد، تبنته وزارة المالية في إصدارات صكوك حكومة المملكة العربية السعودية. وقد أصدر بنك الجزيرة الصكوك التالية:

١- صكوك المضاربة والمرابحة:

استطاع هذا النموذج تجاوز إشكالات كثيرة تتعلق بمخاطر الصكوك وتصنيفها

الائتماني، ويقوم هذا المنتج بإيجاز على تقسيم حصيلة الصكوك التي تمثل القيمة الاسمية إلى جزأين:

الجزء الأول: يمثل ٥١٪ من القيمة الاسمية ويدخل فيه وكيل حملة الصكوك في عقد مضاربة مع المصدِر (المنشئ) ويمثل عندئذ غالبية أصول الصكوك، مما يسوغ معه شرعًا تداول هذه الورقة المالية.

والجزء الثاني: يمثل ما بقي وهو ٤٩٪ من القيمة الاسمية ويدخل فيه وكيل حملة الصكوك في عقد مرابحة مع المصدر (المنشئ) ببيع سلع دولية عليه بثمن آجل محدد يثبت في ذمته، ويجري تحديد معدل الربح بما يساوي كامل القيمة الاسمية للإصدار في نهاية المدة، مما يسوغ معه تصنيف هذه الصكوك ائتمانيًّا.

٢- صكوك معايير بازل الثالثة:

واصل بنك الجزيرة في مايو ٢٠١٦م ريادته في سوق الصكوك بإيجاد صيغة لترتيب الدائنين التي فرضتها معايير بازل في نسختها الثالثة على البنوك التي ترغب في إصدار صكوك من الشريحة الأولى لتصنيفها ضمن رأس المال الإضافي في حقوق الملكية بما يسمح لها من التوسع في الائتمان، وقد استطاع بنك الجزيرة بذلك التوفيق بين الأحكام الشرعية والقوانين البنكية التي أعطت أصحاب الودائع التقدم المطلق على جميع دائني البنك، ولو كانت العلاقة التعاقدية بين المودعين وحملة الصكوك واحدة، كما في حال عقد المضاربة الذي يقتضي المساواة والمشاركة، وذلك بجعل مستحقات حملة الصكوك توثيقًا لديون بنك الجزيرة على الآخرين بموافقة حملة الصكوك المسبقة، وهذا من ضمان الشريك لديون شريكه في أمواله الخاصة.

وجاء في قرار اللجنة الشرعية بشأن صكوك بنك الجزيرة في الفقرة (٩) من القرار ما نصه: «وافق حملة الصكوك وأذنوا لبنك الجزيرة أن يجعل أصول الصكوك

رهنًا لتوثيــق الديون القائمة على بنك الجزيرة للأطراف الأخرى (مطلوبات البنك)، وذلك في حالة عدم كفاية أصول بنك الجزيرة للوفاء بتلك المطلوبات قبل انتهاء مدة الصكوك، ولا يدخل في ذلك حقوق المساهمين».

الفصل السابع

الجوانب الإيجابية
من تجربة تحول بنك الجزيرة

توطئة

إن تجرِبة تحول بنك الجزيرة من المالية التقليدية إلى المالية الإسلامية تجرِبة رائدة لم يســبق لها نظير في المملكة العربية السعودية، وأتى هذا التحول بجهود ذاتية وإرادة مخلصة -إن شاء الله- داخلية، أدى إلى تراكم خبرة العاملين في بنك الجزيرة خلال مراحل التحول، ولهــذه التجرِبة الفريدة جوانب إيجابية كثيرة، يمكن إجمالها في:

١/٤/٢

أثر تحول بنك الجزيرة في الأداء المالي

سبقت الإشارة إلى أنه قبل بداية مراحل التحول كان البنك على وشك الفشل، فقد وصلت قيمة السهم إلى ١٠٩ ريالات (قبل التقسيم) وكان العائد في السابق ٣٠ مليون ريال، ليصل العائد مع نهاية مراحل التحول في نهاية عام ٢٠٠٦م إلى ٢,٥ مليار ريال، وأصبح البنك قوةً ماليةً منافسةً، بعد أن كان مصنفًا بأنه أصغر بنوك المملكة العربية السعودية. ومع حلول الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م ظهرت بعض إيجابيات التحول، إذ ساعد اختيار بنك الجزيرة للتوجه إلى المالية الإسلامية في حماية البنك من آثار الأزمة المالية العالمية.

أما عام ٢٠٠٩م، فيمكن وصفه بأنه عام إرساء الأسس للنمو المستقبلي وتنويع منتجات البنك وخدماته، وجرى خلاله تعزيز قدرات البنك ومنسوبيه بالمهارات والإمكانات اللازمة التي تمكِّنه من الاستفادة القصوى من الفرص المنظورة في المستقبل. ومن بين الانجازات المهمة التي تحققت خلال هذا العام مضاعفة عدد الفروع لتصبح ٤٨ فرعًا، وسعى بنك الجزيرة في نفس العام لنيل شهادة الأيزو عن عملياته لضمان جودة الممارسات، وما تقدمه هذه العمليات من خدمات، ومنذ ذلك الحين حصل العديد من أقسام العمليات على شهادة الأيزو ليصبح أول بنك سعودي يحصل عليها.

ونجح بنك الجزيرة في الحفاظ على معدلات أداء مستقرة وإيجابية، وتمكن من تكوين قاعدة صلبة لمواصلة تحقيق الإنجازات التي يطمح إليها في سبيل التحول، فعلى مدى عام ٢٠٠٩م شرع البنك في تقليص المصروفات التشغيلية بنسبة ٣,٨٪، في الوقت الذي ارتفعت فيه إجمالي الموجودات إلى ٩,٨٪ ليسجل ٣٠ مليار ريال، فيما سجل حجم عملاء البنك ارتفاعًا ملحوظًا وصل إلى ٤٠ ٪، كما سجلت الودائع ارتفاعًا ملحوظًا بلغ ١,٢٢ مليار ريال مقارنة بمستواها في عام ٢٠٠٨ الذي كان ٩,٢٠ مليار ريال.

كما ارتفع صافي عقود التمويل في عام ٢٠٠٨م إلى ١,١٥ مليار ريال، وفي عام ٢٠٠٩م بلغ ٥,١٥ مليار ريال، إضافة إلى تعزيز البنك للطاقات البشرية والإمكانات التقنية وتهيئة الموارد اللازمة التي تتيح له تعزيز جاهزيته وكفاءته لتحقيق إنجازات نوعية خلال المرحلة المقبلة.

ونفذ بنك الجزيرة أكثر من ثلاثين مشروعًا أثناء العام لتوسيع شبكة الخدمات المصرفية للأفراد التي تقع على رأس أولويات البرنامج الإستراتيجي، إلى جانب تقديم منتجات مبتكرة، مثل العقار الاستثماري الذي يتميز بالسرعة والفاعلية، وتمكن البنك -من خلاله- من الاستحواذ على حصة سوقية مميزة في قطاع التمويل العقاري كما سبقت الإشارة إليه.

وسعى البنك في تحقيق خطة (آفاق ٢٠١٢) الإستراتيجية القائمة على تنويع الأنشطة وزيادة منتجات المالية الإسلامية التي تنسجم مع تطلعات عملائه حرصًا على أن يكون البنك مجموعة مالية متكاملة متعددة الاختصاصات.

وفي عام ٢٠١٠م ومع تبعات الأزمة المالية التي انعكست آثارها على أداء القطاع المالي عمومًا، إلا أن بنك الجزيرة حقَّق أرباحًا صافية نمت بنسبة ٧ ٪ مقارنة

بعام ٢٠٠٩م، محققة ٢٩ مليون ريال، في الوقت الذي حقق فيه البنك نموًّا في حجم الموجودات بنسبة ١٠٪ مسجلًا أكثر من ٣٣ مليار ريال.

واستطاع البنك أن يخفف من حجم الخسائر في الربع الأخير من العام ذاته إلى نحو ٩٠٪، وزاد دخل العمليات بنسبة ٤٠٪ إلى ٢٦٢ مليون ريال، وتمكَّن من رفع حجم الاستثمارات لعام ٢٠١٠م إلى ٤,٥٤٦ مليون ريال مقابل ٤,٢٨٤ مليون ريال لعام ٢٠٠٩ مسجلًا نموًّا قدره ٦ ٪. وفي المقابل ارتفعت محفظة التمويل بنسبة ٢١ ٪ من ١٥,٥٠٤ مليون ريال إلى ١٨,٧٠٤ مليون ريال.

وفي شهر أبريل ٢٠١٧م وافق المساهمون في البنك في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد في اليوم العاشر من ذلك الشهر على زيادة رأس مال البنك من مبلغ ٤ مليار ريال إلى ٥,٢ مليار ريال عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة ١,٢ مليار ريال.

وفي شهر أبريل ٢٠١٨م أعلنت هيئة السوق المالية الموافقة على طلب بنك الجزيرة زيادة رأس ماله عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة ٣ مليار ريال لزيادة رأس ماله من (٢,٥) مليار ريال إلى (٢,٨) مليار ريال.

تطور الأداء المالي لبنك الجزيرة من ٢٠٠٤م إلى ٢٠١٩م:

فيما يأتي رصد لتطور الأداء المالي لبنك الجزيرة أثناء مراحل التحول وبعد انتهاء التحول وما بعد مرحلة التحول إلى وقت إعداد هذه الدراسة، علمًا أن المبالغ المذكورة بآلاف الريالات.

أولًا: تطور أرباح البنك:

سجل البنك أرباحًا صافية قبل احتساب الزكاة وضريبة الدخل بلغت

١٢٢ , ١مليون ريال ســعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديســمبر ٢٠١٩م، ويمثل ذلك ارتفاعًا قدره ٧ , ١٢١مليون ريال ســعودي، أي بنسبة ٢ , ١٢ ٪ عن الأرباح التي حققها البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٨م التي بلغت ٣ , ٠٠٠ , ١ مليون ريال سعودي.

كما بلغ صافي الدخل بعد الزكاة وضريبة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٩٩١ مليون ريال سعودي، ويمثل ذلك ارتفاعًا قدره ٦١٣ مليون ريال ســعودي، أي بنسبة ١٦٢ ٪ عن الأرباح التي حققها البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٨م التي بلغت ٣ , ٣٧٨ مليون ريال سعودي.

جدول رقم (٧)

مقارنة بين أرباح بنك الجزيرة في فترة ٢٠٠٤-٢٠١٩م

الفترة	الأرباح				المجموع
	١	٢	٣	٤	
٢٠٠٤-٢٠٠٧	١٨٧	٨٧٤	١,٩٧٤	٨٠٥	٣,٨٤٠
٢٠٠٨ -٢٠١١	٢٢٢	٢٨	٢٩	٣٠٣	٥٨٢
٢٠١٢-٢٠١٥	٥٠٠	٦٥١	٥٧٢	١,٢٨٧	٣,٠١٠
٢٠١٦-٢٠١٩	٨٧٢	٨٥٨	١,٠٠٠	١١٢٢	٣,٨٥٢

شكل رقم (٧)

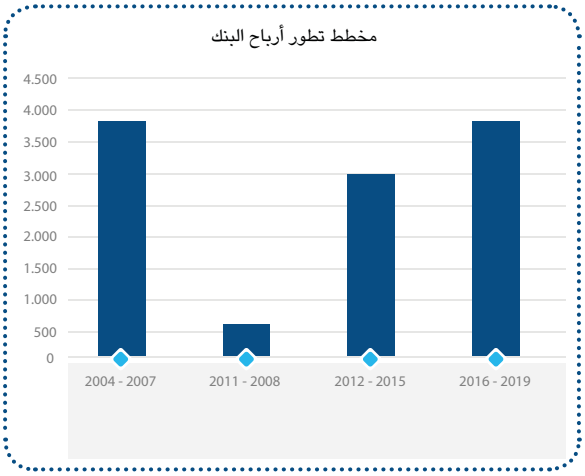

مخطط تطور أرباح البنك

ثانيًا: تطور أصول البنك:

بلغ إجمالي الأصول ٨٦,٥ مليار ريال ســعودي كما في نهاية العام ٢٠١٩م، مقارنة بمبلغ ٧٣ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٨م، بارتفاع قدره ١٨,٥٪ عما كان عليه في السنة الماضية.

جدول رقم (٨)

مقارنة بين أصول بنك الجزيرة في فترة ٢٠٠٤-٢٠١٩م

الفترة	الأصول				المجموع
	١	٢	٣	٤	
٢٠٠٤-٢٠٠٧	١٠,٧٢١	١٤,١٦٨	١٥,٧١٢	٢١,٥٦٣	٦٢,١٦٤
٢٠٠٨-٢٠١١	٢٧,٥٢٠	٢٩,٩٧٧	٣٣,٠١٨	٣٨,٨٩٨	١٢٩,٤١٣

الفترة	الأصول				المجموع
	١	٢	٣	٤	
٢٠١٢-٢٠١٥	٥٠,٧٨١	٥٩,٩٧٦	٦٦,٥٥٤	٦٣,٢٦٤	٢٤٠,٥٧٥
٢٠١٦-٢٠١٩	٦٦,٣١٩	٦٨,٢٨٧	٧٣,٠٠٣	٨٦,٥٤٤	٢٩٤,١٥٣

شكل رقم (٨)

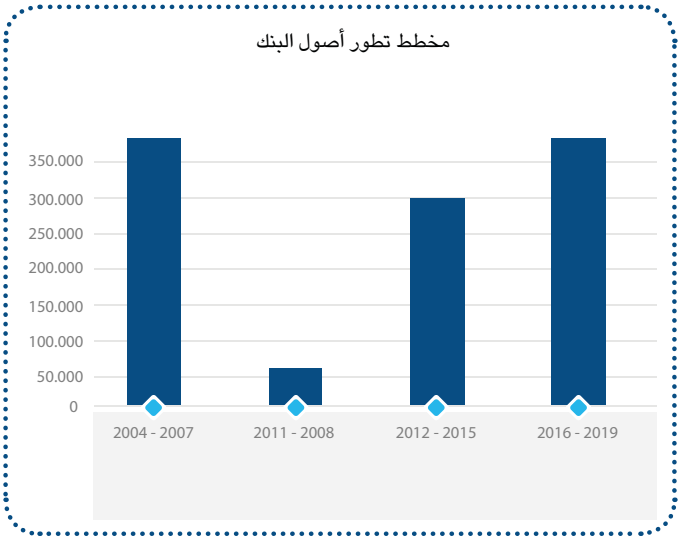

مخطط تطور أصول البنك

ثالثًا: تطور ودائع البنك:

ارتفعت ودائع العملاء لتبلغ ٦٢,٧ مليار ريال سعودي كما في نهاية العام ٢٠١٩م، مقارنة بمبلغ ٥١,٨ مليار ريال سعودي في نهاية ٢٠١٨م، أي بارتفاع قدره ٢١٪. ويرتبط الارتفاع في ودائع العملاء بشكل رئيس بالارتفاع في الودائع الاستثمارية بنسبة ٢٦,٦٪ من ٢٣,٩ مليار ريال سعودي إلى ٣٠,٣ مليار ريال

سعودي، والودائع الجارية بنسبة ٩ , ١٥٪ من ٦ , ٢٦ مليار ريال سعودي إلى ٨ , ٣٠ مليار ريال سعودي.

جدول رقم (٩)

مقارنة بين ودائع بنك الجزيرة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩م

الفترة	الودائع				المجموع
	١	٢	٣	٤	
٢٠٠٤-٢٠٠٧	٨,١٤١	١٠,٨١٦	١٠,٩١٧	١٥,٦٤٧	٤٥,٥٢١
٢٠٠٨ -٢٠١١	٢٠,٩٠٠	٢٢,١٤٣	٢٧,٣٤٥	٣١,١٥٩	١٠١,٥٤٧
٢٠١٢-٢٠١٥	٤٠,٦٧٥	٤٨,٠٨٣	٥٤,٥٦٩	٤٩,٦٧٤	١٩٣,٠٠١
٢٠١٦-٢٠١٩	٥١,٦٠٢	٥٠,٢٧٨	٥١,٨٠٤	٦٢,٦٩٦	٢١٦,٣٨٠

شكل رقم (٩)

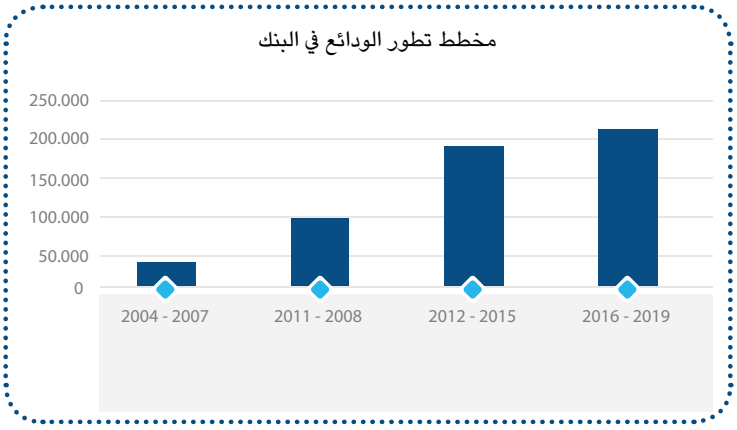

مخطط تطور الودائع في البنك

رابعًا: تطور تمويلات البنك:

بلغ صافي التمويلات ٤٩ مليار ريال سعودي كما في نهاية العام ٢٠١٩م بارتفاع نسبته ٤ , ٢١ ٪ مقارنة مبلغ ٩ , ٤٠مليار ريال سعودي عام ٢٠١٨م، وقد واصل بنك الجزيرة تنويع محفظة التمويلات في مختلف القطاعات، وعمل على توسيع قاعدة عملائه.

جدول رقم (١٠)

مقارنة بين تمويلات بنك الجزيرة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩م

الفترة	التمويلات				المجموع
	١	٢	٣	٤	
٢٠٠٤-٢٠٠٧	٥,١٨٦	٦,٩١٠	٦,٢٧١	٩,٨٧٩	٢٨,٢٤٦
٢٠٠٨ -٢٠١١	١٥,١٣١	١٥,٥٠٤	١٨,٧٠٤	٢٣,٣٠٧	٧٢,٦٤٦
٢٠١٢-٢٠١٥	٢٩,٨٩٧	٣٤,٩٩٥	٤١,٢٤٥	٤١,٨٦٣	١٤٨,٠٠٠
٢٠١٦-٢٠١٩	٤٢,٠٩٩	٣٩,٧٩٠	٤٠,٨٩٧	٤٩,٦٦٠	١٧٢,٤٤٦

شكل رقم (١٠)

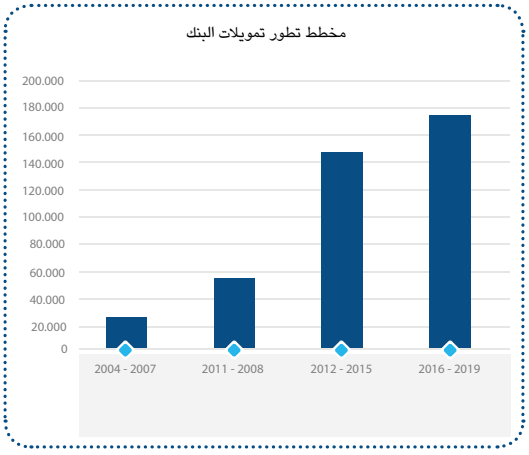

مخطط تطور تمويلات البنك

خامسًا: مؤشرات النمو:

م	الأرباح	الأصول	الودائع	التمويلات
معدل النمو للفترة الأولى	-٨٤٪	١٠٨٪	١٢٣٪	١٥٧٪
معدل النمو للفترة الثانية	٤١٧٪	٨٥٪	٩٠٪	١٠٣٪
معدل النمو للفترة الثالثة	٢٨٪	٢٢٪	١٢٪	١٦٪

مع أواخر الربع الأول من العام ٢٠٢٠م المتزامن مع انتشـــار فيروس كورونا الذي عصف بالعالم كان شـــأن بنك الجزيرة شـــأن غيره من البنوك والأنظمة المالية وغيرها، فقد لقي انخفاضًا في الأرباح إلى ٣٤٧,٤ مليون ريال بنهاية النصف الأول من العام ٢٠٢٠م، بنسبة ٢٩ ٪ مقارنة بأرباح ٤٨٦,٨ مليون ريال تم تحقيقها خلال المدة نفسها من عام ٢٠١٩م، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

مقارنة أرباح النصف الأول من عام ٢٠٢٠م مع الفترة السابقة المماثلة لها

البند	٦ أشهر ٢٠١٩م	٦ أشهر ٢٠٢٠م	التغير
صافي دخل العمولات الخاصة	٩٩١,٣٧	١,١٤١,٨٠	١٥,٢٠٪
دخل العمليات	١,٤١٠,٢٣	١,٥٥٨,٣٢	١٠,٥٠٪
صافي الدخل	٤٨٦,٨٣	٣٤٧,٣٨	-٢٨,٦٠٪
متوسط عدد الأسهم	٨٢٠	٨٢٠	-
ربح السهم (ريال)	٠,٥٩	٠,٤٢	-٢٨,٦٠٪

وذكر البنك أن سبب انخفاض الأرباح يعود إلى الارتفاع في مصاريف العمليات بنسبة ٣٢٪ الذي يعود بشكل رئيس إلى الارتفاع في صافي مخصص خسائر الائتمان ورواتب الموظفين وما في حكمها والمصاريف العمومية والإدارية الأخرى ومصاريف الاستهلاك والإطفاء وقابله انخفاض في المصاريف الأخرى؛ كمصاريف الإيجارات والمباني، وأيضًا بسبب الانخفاض في صافي دخل الأتعاب والعمولات البنكية وصافي الأرباح من بيع الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

٢/٤/٢

الريادة والابتكار في منتجات المالية الإسلامية

لـــم يتوقف بنك الجزيـــرة عند فكرة التحـــول للمالية الإســـلامية، بل كان له أثر ريادي في تطوير قطاع المالية الإســـلامية من خـــلال العمل على ابتكار منتجات مالية إسلامية منافســـة للمنتجات التقليدية، مما كان له تأثير على المؤسسات المالية الإســـلامية الأخرى بالإفادة من تلك المبادرات، وانعكس علـــى نحو إيجابي على القطاع المالي عمومًا.

وفيما يلي عرض بعض المنتجات المالية الإســـلامية التي كان لبنك الجزيرة الأسبقية في تقديمها على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية محليًّا ودوليًّا:

أولًا: منتج تمويل الأسهم بالهامش (منتج تمام):

عمـــل بنك الجزيرة علـــى ابتكار منتـــج تمويلي متوافق مع أحكام الشـــريعة الإسلامية يهدف إلى شراء الأسهم وبيعها على العملاء بالمرابحة، ويكون بديلًا عن المنتج التقليدي لشراء الأســـهم بالهامش (*Margin*) الذي يقدِّم فيه البنك التقليدي قرضًا للعميل يشـــمل جـــزءًا من قيمة محفظة العميل مع اشـــتراط رهنها واشـــتراط استثمارها عن طريق البنك.

وهذا المنتج من أهم المنتجات التي طرحها بنك الجزيرة في مرحلة استكمال التحول، وساعد في دعم التجرِبة.

وصف المنتج:

يستند هذا المنتج على بيع بنك الجزيرة اسهمًا إلى العميل سبق أن تملَّكها بنك الجزيرة بناء على طلب العميل، وتكون قيمتها مماثلة لقيمة ما يملكه العميل في محفظته، وتباع الأسهم بثمن مؤجل يسدد بعد سنة واحدة فقط، مع اشتراط رهن المحفظة، فإن انخفضت قيمتها بنسبة معينة من مبلغ التمويل (وليس من إجمالي قيمة المحفظة) فينبه العميل على ذلك، فإن استمرَّ هذا الانخفاض، فإن بنك الجزيرة ينفذ على الرهن، وذلك ببيع أسهم من المحفظة بما يكفي لسداد مديونية التمويل، وذلك بتفويض مسبق من العميل.

مزايا المنتج:

بديل شرعي لمنتج الشراء بالهامش (*Margin*).

تاريخ إطلاقه:

صدر قرار اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة رقم (١٧) وتاريخ: ٢١/ ١١/ ١٤٢٠هـ الموافق ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٠م.

ثانيًا: برنامج التأمين (تكافل):

يهدف هذا المنتج إلى الادخار والحماية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو البديل الشرعي لمفهوم التأمين التقليدي على الحياة، وهو برنامج يقوم على نموذج الوكالة المعتمد لدى بنك الجزيرة (شركة الجزيرة تكافل) من عام ٢٠٠١م، ومنذ ذلك الوقت أصبح بنك الجزيرة رائدًا في منطقة الشرق الأوسط في تقديم برنامج تأمين تكافلي يعتمد على نموذج الوكالة.

وصف المنتج:

يستند المنتج إلى جمع اشتراكات حملة الوثائق في صندوق التكافل وتوزيعها على حسابات المشاركين الخاصة بالادخار، والحسابات الخاصة بالتبرع، ويدير بنك الجزيرة هذا الصندوق مقابل أجور معلومة ومصروفات إدارية، كما يستثمر أموال الصندوق في عقود وأدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويكون تقاسم أرباح الاستثمار بما يتفق عليه، كما تدفع مبالغ حسابات المشاركين الخاصة بالادخار عند الوفاة أو انتهاء برنامج التأمين، وتدفع مبالغ حسابات المشاركين الخاصة بالتبرع، عند تحقق التعويض، أو إعادة التأمين التعاوني، أو الاحتياطيات، أو المصروفات الإدارية.

مزايا المنتج:

- بديل متوافق مع أحكام الشرعية الإسلامي لمنتج التأمين التقليدي على الحياة (*Life Insurance*).
- برنامج ادخاري من خلال تنمية اشتراكات حملة الوثائق عن طريق استثمارها في البرامج الادخارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

تاريخ إطلاقه:

صدر قرار اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة رقم (١) وتاريخ: ٦/ ٥/ ١٤٢١هـ الموافق ٦/ ٨/ ٢٠٠٠م.

ثالثًا: فيما يتعلق بمنتج صكوك التمويل الإسلامية:

تعد الصكوك البديل الشرعي للسندات التقليدية القائمة على القروض بفائدة، وتمثل الصكوك حصصًا في مشروع أو نشاط محدد، ودخلت هذه الأداة الاستثمارية

في السوق المالية الإسلامية، وانتشـرت في تطبيقات المؤسسات المالية الإسلامية في السـوق الخليجي والعالمي منذ عام ٢٠٠١م، وواجـه منتج الصكوك جملة من الإشكالات الفنية والقانونية والشرعية.

ثم سعت المؤسسات المالية الإسلامية إلى معالجة هذه الإشكالات بما لديها من إمكانات، ومن هذه المؤسسات بنك الجزيرة الذي قدَّم مبادرات رائدة في معالجة إشكالات منتج الصكوك، ويمكن عرض ذلك في:

١- نموذج صكوك المضاربة والمرابحة:

نجح بنك الجزيـرة عام ٢٠١١م في ابتـكار نموذج رائـد يتغلَّب على تلك الإشـكالات الفنية والقانونية والشـرعية التي صاحبت منتج الصكوك منذ إنشـائه، وأصبح هذا النموذج هو المعيار الأسـاس والهيـكل المعتمد لإصدارات الصكوك في جميع أنحـاء العالم، حيث إن نحو ٩٠٪ من إصـدارات الصكوك في كل أنحاء العالم قد تبنّت هذا النموذج، ومن هذه الإصدارات صكوك حكومة المملكة العربية السعودية.

وصف المنتج:

يقسم هذا المنتج حصيلة الصكوك التي تمثل القيمة الاسمية إلى جزأين:

١- **الجـزء الأول:** يمثل ٥١٪ من القيمة الاسـمية، وفيه يوقع وكيل حملة الصكوك (عقـد مضاربة) مع المصـدِر (المنشـئ)، ويتضمن العقد استخدام هذا الجزء ليكون رأس مال مضاربة في نشاط المصدر.

٢- **الجـزء الثاني:** يمثل ما بقي وهو ٤٩٪ من القيمة الاسـمية، وفيه يوقع وكيل حملة الصكوك (عقد مرابحة) مع المصدر (المنشئ)، ويتضمن العقد بيع سـلع دولية إلى المصدر بثمن آجل محـدد يثبت في ذمته،

ويحـــدد هامش الربح بما يجعـــل كامل ثمن المرابحـــة (أصل المبلغ والربح) مساويًا للقيمة الاسمية لكامل الإصدار.

مزايا المنتج:

- يؤهل الجـــزء الأول (من هذا النموذج) هذه الصكوك إلى إمكان تداولها باعتبار معيار الغلبـــة الذي صدر به اجتهادات فقهية جماعية، فمحل هذه الصكوك المتداولة حصص في استثمارات حقيقية وليست ديونًا.
- يمثـــل الجزء الثاني (من أصول الصكوك المســـتثمرة في عقد المرابحة) حمايةً لرأس مال الصكوك (القيمة الاسمية).
- يؤهل الجزء الثاني (من هذا النموذج) هذه الصكوك إلى تصنيفها ائتمانيًّا من وكالات التصنيف الائتماني كونها تجعل ما يســـاوي القيمة الاسمية دينًا في ذمة المصدر.

تاريخ إطلاقه:

صدر قرار اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة رقم (١٣٥) وتاريخ: ١٠/ ٣/ ١٤٣٢هـ الموافق ١٣/ ٢/ ٢٠١١م.

٢- ترتيب الدائنين في الصكوك الصادرة في ضوء معايير بازل الثالثة:

واصل بنك الجزيرة في مايو ٢٠١٦م ريادته في ســـوق الصكوك بإيجاد صيغة لترتيب الدائنين التي فرضتْها معايير بازل في نســـختها الثالثة على البنوك التي ترغب في إصدار صكوك من الشريحة الأولى أو الثانية لتصنيفها ضمن رأس المال الإضافي في حقوق الملكية بما يسمح لها من التوسع في الائتمان.

واســـتطاع بنك الجزيرة بذلك التوفيق بين الأحكام الشرعية والقوانين البنكية

التي أعطت أصحاب الودائع التقدم المطلق علـى جميع دائني البنك، وذلك بجعل مسـتحقات حملة الصكوك توثيقًا لديون بنك الجزيـرة على الآخرين بموافقة حملة الصكوك المسبقة.

وصف المنتج:

يصـدر البنك صكوك مضاربـة بينه وبين حملة الصكوك (كما في الشـريحة الأولـى)، أو يصدر صكوك مضاربـة ومرابحة بينه وبين حملـة الصكوك (كما في الشريحة الثانية).

وتشـتمل هذه الإصدارات على جملة من الأحكام والشروط التي تتكرر في إصدارات الصكوك الأخرى، ومن ضمن هذه الشـروط ما فرضته لجنة بازل للرقابة المصرفية (*BCBS*) على الصكوك الصادرة من البنوك التي يكون الغرض منها التوسع في الائتمان لتحقيق معايير كفاية رأس المال للبنك المصدر.

ومن هذه الشروط:

١- أن تكـون المبالـغ المسـتحقة لحملـة الصكـوك في أدنـى مرتبة في الاسـتحقاق(*Junior Creditors*)[1] من مستحقات المودعين ودائني البنك المصدر ذوو الأولوية (*Senior Creditors*). وعليه فإنه في حال دخل البنك المصدر في طور التصفية أو الإفلاس فإن المبالغ المسـتحقة لحملة الصكوك لن تدفع إلا بعد سـداد مستحقات الدائنين ذوي الأولوية.

٢- في حـال تصنيف البنك المركزي للبنك المصدر بأنه في وضع غير جدير بالاسـتمرارية (*Non-Viable*) فإن للبنك المركزي تحديـد قيمة أصول الصكوك،

(١) أو (*Subordinated*).

وما يجب حسمه مما يستحقه حملة الصكوك من هذه الأصول، حتى يتمكن البنك المصدر من الاستمرار في نشاطه، وسوف يستحق حملة الصكوك المتبقي إن وجد.

وكانت نماذج هذه الصكوك محل مناقشة في مدى توافقها مع العقود الشرعية التي قامت على أساسها.

وقد ابتكر بنك الجزيرة -ممثلًا في اللجنة الشرعية- صيغة شرعية لمعالجة هذا النوع من الشروط بجعل أصول هذه الصكوك (وبموافقة حملة الصكوك في الوثائق ونشرة الإصدار) رهنًا لتوثيق الديون القائمة على البنك المصدر، إذا لم تستطع أصول المصدر الوفاء بتلك المطلوبات.

مزايا المنتج:

- زيادة القدرة الائتمانية للجهات المصدرة للصكوك.
- ارتفاع عوائد حملة صكوك الفئة (ب) بسبب التوسع في سوق التمويل.
- إمكان تداول هذه الصكوك كونها حصصًا في استثمارات وليست ديونًا.

تاريخ إطلاقه:

صدر قرار اللجنة الشرعية لبنك الجزيرة رقم (١٧٢) وتاريخ: ٦/ ١/ ١٤٣٧هـ الموافق ١٩/ ١٠/ ٢٠١٥م وانطلق في عام ٢٠١٦م.

٣/٤/٢

المسؤولية الاجتماعية في بنك الجزيرة

أدَّى بنك الجزيرة منذ اكتمال تحوله إلى المالية الإسلامية عملًا بارزًا في خدمة المجتمع السعودي من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية، إيمانًا من القائمين عليه بالواجب تجاه المجتمع، وضرورة القيام بالعمل الإنساني المناط بالمنشآت المالية للارتقاء بمستوى الفرد ومؤسسات المجتمع.

وقد نفذ البنك هذا التوجه من خلال إنشاء مجموعة المسؤولية الاجتماعية، التي أوكل إليها تنفيذ العديد من المشروعات والأنشطة الموجهة لأفراد المجتمع السعودي ومؤسساته في المجالات التنموية والإنسانية والثقافية والاجتماعية والوطنية في جميع أرجاء المملكة العربية السعودية.

أهداف بنك الجزيرة في المسؤولية الاجتماعية:

يسعى بنك الجزيرة إلى تحقيق جملة من الأهداف بواسطة المسؤولية الاجتماعية، هي:

١- تنفيذ أعمال البنك الرئيسة على نحو مسؤول من خلال وضع أفراد المجتمع في أولويات اهتمامه.

٢- تحقيق أقصى قدر من الاستدامة والقيمة المشتركة مع الأجهزة المعنية ذات الصلة ضمن المنظومة التي يمارس البنك أعماله في إطارها.

٣- مراعاة الأثر الاجتماعي للخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك.

٤- منع التأثيرات السلبية المحتملة الناجمة عن أنشطته والتقليل منها.

٥- المشاركة في البرامج التدريبية والتأهيلية للرجال والنساء، بهدف سد الفجوة في سوق العمل وتلبية الطلب على رأس المال البشري والمواهب الواعدة.

٦- الإسهام في البرامج التدريبية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة.

٧- تمويل المشاريع المهنية ومشاريع الأسر المنتجة بهدف دعم الأشخاص المحتاجين من أفراد المجتمع.

٨- المساعدة في برامج الريادة المجتمعية وحاضنات الأعمال، وبناء قدرات القطاع غير الربحي.

٩- المشاركة في برامج حماية البيئة من التلوث أو الأضرار البيئية الأخرى.

١٠- تشجيع السلوكيات الأخلاقية الإيجابية وتنفيذ المبادرات الخيرية والتطوعية.

١١- دعم الفعاليات الوطنية والعربية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والمالية الإسلامية.

١٢- تعزيز مبادئ التكافل والمساعدة المقدمة إلى موظفي البنك ضمن إطار خيري (إخاء).

برنامج «خير الجزيرة لأهل الجزيرة»:

أطلق بنك الجزيرة في نهاية عام ٢٠٠٦م برنامج «خير الجزيرة لأهل الجزيرة» الذي رصد له مئة مليون ريال لتنفيذه على مراحل، من أجل دعم مبادرات ورعاية برامج رئيسة موجهة لتنمية المجتمع بناء على المبادئ الشرعية، وبالتعاون مع

مؤسسات حكومية وغير حكومية لها إسهاماتها في مجال العمل الخيري والمجتمعي.

وأخذ البرنامج بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرّفها (مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة)، وهي: النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة.

وللإشراف على هذا البرنامج وتنفيذه، كوَّن مجلس الإدارة لجنة عليا للبرنامج ترتبط مباشرة بمجلس الإدارة، وأصدر لها لائحة تنفيذية، وحدّدت لائحة اللجنة العليا لبرنامج «خير الجزيرة لأهل الجزيرة» أهدافًا، منها:

١- تفعيل دور البنك في خدمة المجتمع من خلال برنامج «خير الجزيرة لأهل الجزيرة» وإبرازه.

٢- المشاركة الفاعلة في برامج المسؤولية الاجتماعية على مستوى المملكة.

٣- مد جسور التعاون والتواصل بين البنك والمؤسسات والهيئات المعنية ببرامج المسؤولية الاجتماعية.

٤- إقامة الشراكات النوعية مع القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية في المملكة بما يسهم في إبراز دور البنك لدفع مسيرة التنمية المستدامة.

٥- مساندة برامج متميزة لاستيعاب الشباب من الجنسين، بما يخدم أجيال المستقبل، وينمي قدراتهم، مع التركيز على الفئات الأكثر احتياجًا مثل الأيتام والفقراء وذوي الإعاقة.

٦- تقديم الدعم المالي للأسر المنتجة؛ إذ تتلقى الشابات التدريب في مجالات تصميم الأزياء والخياطة ومستحضرات التجميل والتطريز، وما إلى ذلك من أجل تحسين مستويات معيشتهن.

وقد جـرت الموافقة على البرنامـج من قِبَل الجمعية العامـة لبنك الجزيرة، ويشرف مجلس إدارة البنك على أنشطة البرنامج من خلال لجنة منبثقة عن المجلس تسمى اللجنة العليا لبرنامج «خير الجزيرة لأهل الجزيرة».

ونفـذ بنك الجزيرة هذه البرامج بالتعاون مع المعنيين المشـاركين في أعمال التنمية، مع الالتزام في تنفيذ برنامج «خير الجزيرة لأهل الجزيرة» باللوائح والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، وفيما يأتي لمحة سريعة لبرامج المسؤولية الاجتماعية في بنك الجزيرة:

أولًا: برامج التأهيل والتدريب.

سعيًا لتهيئة الشـباب والفتيات لسوق العمل، ومن خلال التركيز على التأهيل المهني والمعرفي لشـريحة واسـعة منهم، قدَّم هذا البرنامج العديـد من الدورات التدريبية التي تُسـاهم في تمكُّن الشـباب من أدوات ومهارات تسـاعدهم في صنع مسـتقبلهم وصقل مواهبهـم، بالتعاون مع الجمعيات التطوعيـة وعدد من المعاهد المتخصصة في مختلف مناطق ومحافظات المملكة.

جدول رقم (١٢)

إحصاءات للمستفيدين من برامج التأهيل والتدريب

العام	عدد المستفيدين
٢٠٠٨	٨٥٩
٢٠٠٩	٨٣٦
٢٠١٠	٢,٦٦٥

العام	عدد المستفيدين
٢٠١٣	١٦١
٢٠١٤	١,٤٧٤
٢٠١٥	١,٦٣٥
٢٠١٦	٤,٣٥٣
٢٠١٧	٨٧٠
٢٠١٨	١,٦١٥
٢٠١٩	١,٦٦٩

شكل رقم (١١)

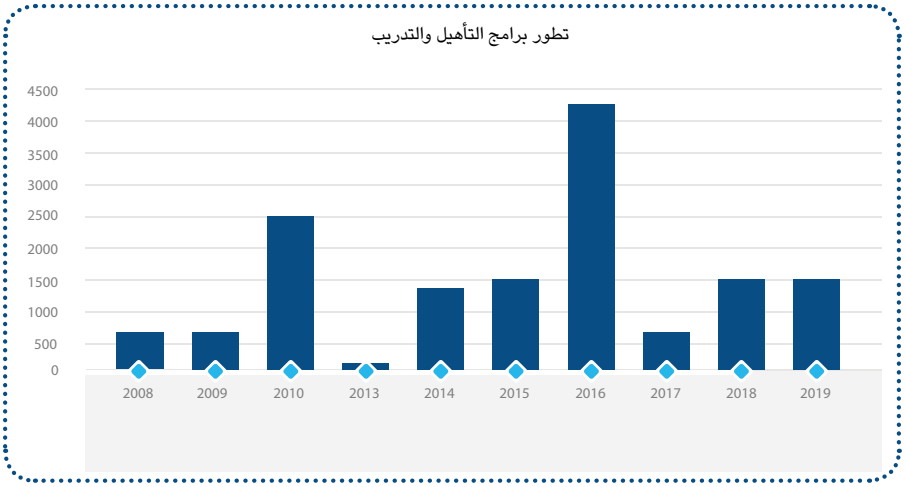

تطور برامج التأهيل والتدريب

ثانيًا: برامج ذوي الإعاقة.

ترتبط معاناة ذوي الإعاقة بنواحٍ أسرية وصحية واقتصادية، ولذا عمل البرنامج على حل هذه المعاناة ومعالجة جوانبها المختلفة بالشراكة مع مؤسسات حكومية وغير حكومية متخصصة في مجالات الإعاقة، وبالتعاون مع الجمعيات الخيرية الصحية والمراكز التخصصية.

جدول رقم (١٣)

إحصاءات للمستفيدين من برامج ذوي الإعاقة

العام	عدد المستفيدين
٢٠٠٩	٧٤
٢٠١٠	١٣٠
٢٠١٣	٧١
٢٠١٥	١,٧٢٤
٢٠١٦	٢,٠٤٠
٢٠١٧	١,٣٤١
٢٠١٨	١,٥٤٨
٢٠١٩	١,٢٥٥

شكل رقم (١٢)

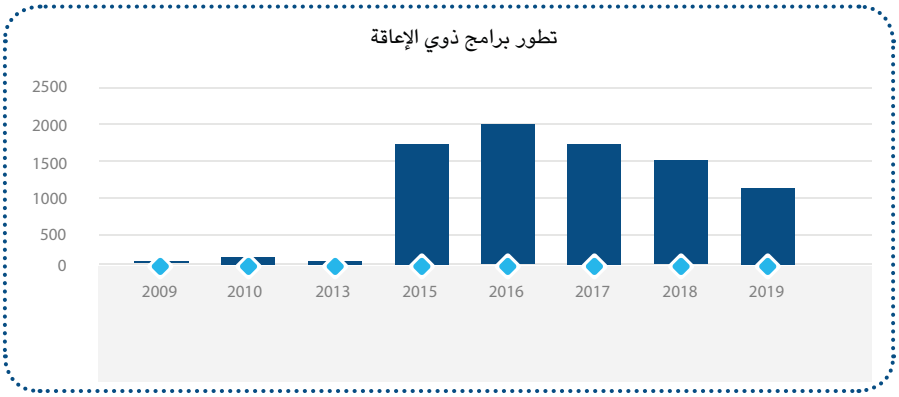

تطور برامج ذوي الإعاقة

ثالثًا: برنامج بنك الجزيرة لدعم الابتكار.

يمثل الابتكار بالإضافة إلى مهارات ريادة الأعمال أساسًا مهمًّا للانطلاق نحو تحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، لذا سعى البنك إلى تأهيل شباب وفتيات الوطن لامتلاك هذه المهارات وتدريبهم عليها عبر برنامج نوعي يمثل حاضنة أعمال لرواد الأعمال ومشاريعهم المبتكرة في شتى المجالات الاقتصادية والصناعية والتقنية باسم (مبتكرون).

جدول رقم (١٤)

إحصاءات للمستفيدين من برامج الابتكار

العام	عدد المستفيدين
٢٠١٨	٣٤٥
٢٠١٩	٢٥٤

شكل رقم (١٣)

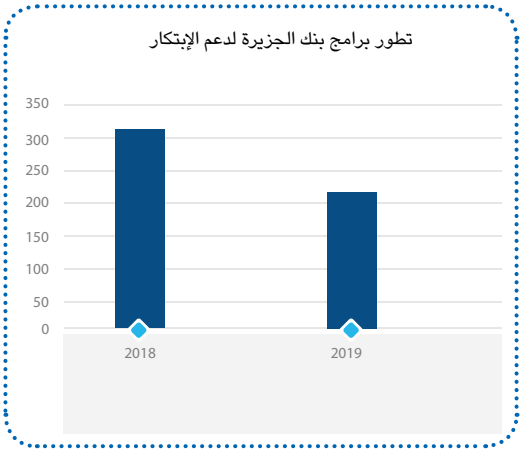

تطور برامج الابتكار

رابعًا: بناء قدرات القطاع غير الربحي.

يحمل البنك على عاتقه أهمية تطوير العمـــل الاجتماعي بالمملكة؛ إذ إنه يمثل الذراع التنفيذي الذي يباشر العمل في الميدان؛ لذا فقد حرص على تطوير القيادات في المؤسسات غير الربحية الخيرية والاجتماعية والفِرَق التطوعية، وذلك بتطوير المهارات القيادية والإدارية، والتعريف بأحدث الأساليب في إدارة العمل الخيري وسبل تفعيلها.

جدول رقم (١٥)

إحصاءات للمستفيدين من برامج بناء قدرات القطاع غير الربحي

العام	عدد المستفيدين
٢٠١٣	٧٨
٢٠١٥	٤٢٠

العام	عدد المستفيدين
٢٠١٦	٢٥٥
٢٠١٧	٦٥٨
٢٠١٨	٩٩٠
٢٠١٩	٦٧٠

شكل رقم (١٤)

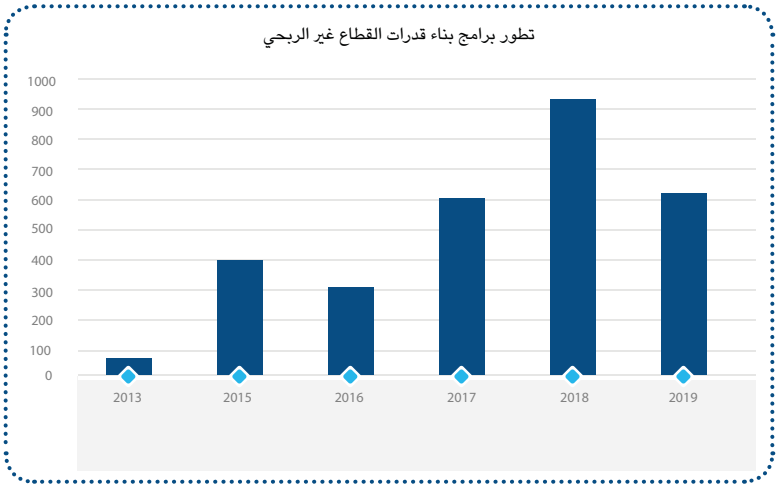

تطور برامج بناء قدرات القطاع غير الربحي

خامسًا: برامج القروض الحسنة.

تُعدُّ القروض الحسنة من العلاجات الناجحة للحد من مشكلة الفقر بالانتقال من الحلول الرعوية إلى الحلول التنموية لأصل المشكلة؛ لذا فقد أنشأ البنك محفظة إقراضية لهذا الغرض، وقَّع من خلالها اتفاقية القرض الحسن مع الجمعيات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعية المنتشـــرة في مناطق ومحافظات المملكة بهدف إقراض

الشـــباب والفتيات وتمويل رأس مال مشـــاريعهم الصغيرة، على أن يكون ســـدادها بأقساط مريحة ودون أي أرباح أو فوائد.

جدول رقم (١٦)

إحصاءات للمستفيدين من برامج القروض الحسنة

العام	عدد المستفيدين
٢٠١٥	١,٢٦٠
٢٠١٧	١,٧١٠
٢٠١٨	١,٧٦٩
٢٠١٩	١,٧١٠

شكل رقم (١٥)

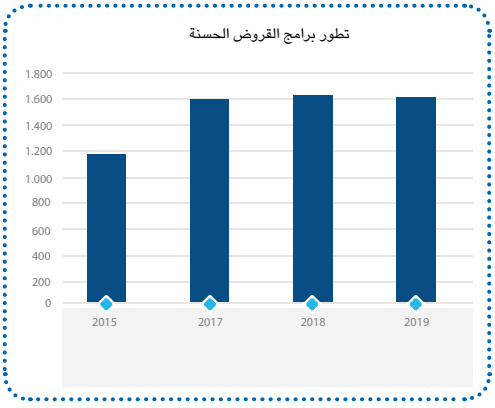

تطور برامج القروض الحسنة

سادسًا: الفعاليات الوطنية.

يشارك البنك ضمن مسؤوليته الاجتماعية في المناسبات الوطنية والحملات الإنسانية استجابة لدعوة القيادة الرشيدة في المملكة العربية السعودية، سواء للإغاثة

أم لمواجهة الكوارث الطبيعية، بالإضافة لدعمه للدراسات والبحوث المتخصصة.

جدول رقم (١٧)

إحصاءات للمستفيدين من مشاركة بنك الجزيرة في الفعاليات الوطنية

العام	عدد المستفيدين
٢٠١٧	٤٢٠
٢٠١٨	٢,٥٥٠
٢٠١٩	١,٠٦٠

شكل رقم (١٦)

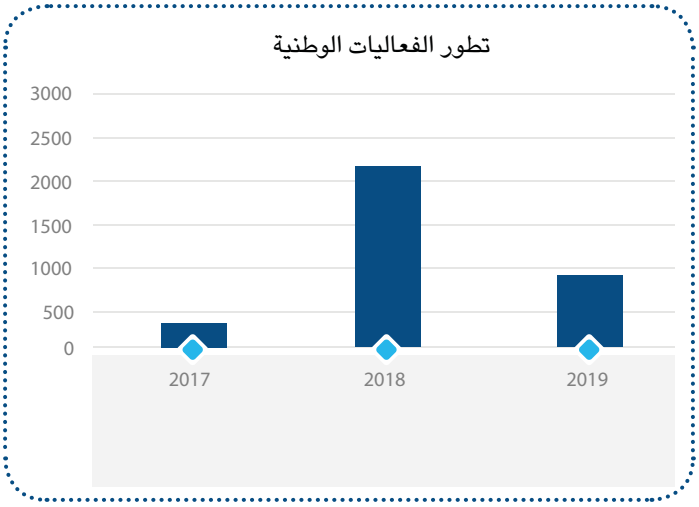

تطور الفعاليات الوطنية

سابعًا: تفريج كربة السجناء.

يشـــارك البنك ضمن مسؤوليته الاجتماعية في تفريج كربة السجناء المعسرين العاجزين عن سداد الحقوق المالية التي عليهم.

جدول رقم (١٨)

إحصاءات للمستفيدين من برنامج تفريج كربة السجناء

العام	عدد المستفيدين
٢٠١٧	٣٢
٢٠١٨	١٩
٢٠١٩	١٣

شكل رقم (١٧)

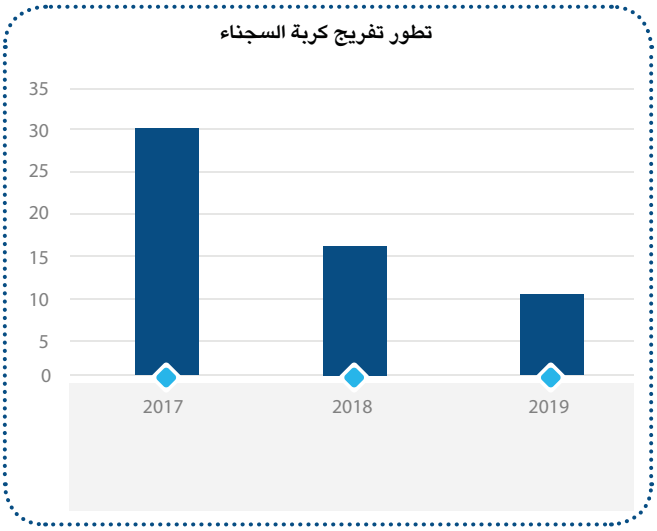

تطور تفريج كربة السجناء

ثامنًا: خير الجزيرة لموظفي الجزيرة.

حرصًا على تقديم الخدمة لموظفي البنك، ومشاركة في تحمل بعض الأعباء التي تواجههم، يهدف البرنامج إلى المساعدة في دعم الاحتياجات المادية والصحية والتعليمية وغيرها.

جدول رقم (١٩)

إحصاءات للمستفيدين من برنامج خير الجزيرة لموظفي الجزيرة

العام	عدد المستفيدين
٢٠١٥	١٦
٢٠١٧	٢٢
٢٠١٨	٢٢
٢٠١٩	٢٢

شكل رقم (١٨)

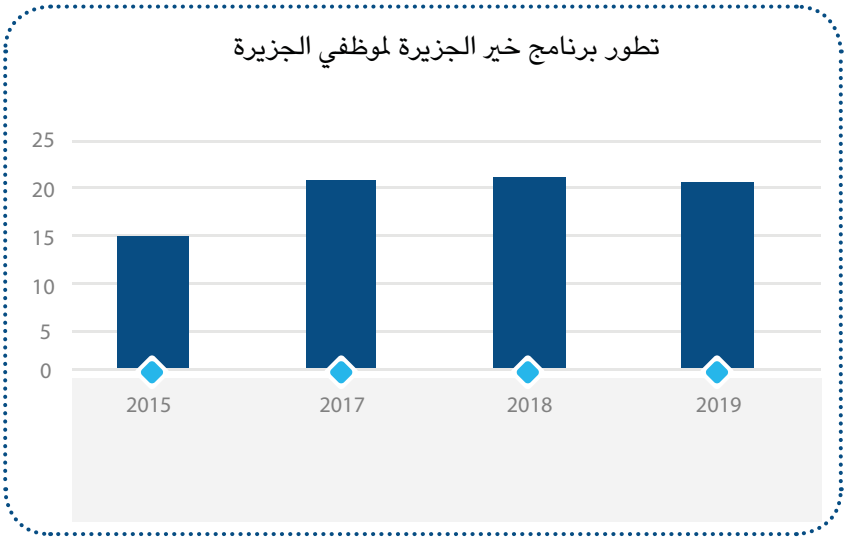

تطور برنامج خير الجزيرة لموظفي الجزيرة

ويوضح الشـــكل الآتي نموذجًا لمجالات الاستفادة من البرنامج في مشروع (المسؤولية الاجتماعية) لعام ٢٠١٩م:

أبـــرز إنجـــازات
«المسؤلية الاجتماعية»
خلال عام 2019 م
البرنامج
1
محفظة القروض الحسنة
المستفيدون: 1.710
2
دعم مركز التميز للتوحد
المستفيدون: ذوي طيف التوحد على مستوى المملكة
3
تفريج كربة السجناء (تفريج)
المستفيدون: 13
4
التدريب والتأهيل (تمكين)
المستفيدون: 1.669
5
تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة
المستفيدون: 1.255
6
بناء قدرات القطاع غير الربحي
المستفيدون: 670
7
الفعاليات والمشاركات الوطنية والإسلامية
المستفيدون: 1.060
8
برنامج بنك الجزيرة لدعم الابتكار (مبتكرون)
المستفيدون: 254
9
المبادرات المجتمعية (النوعية)
المستفيدون: 1.000
10
خير الجزيرة لموظفي الجزيرة (إخاء)
المستفيدون: 22
الإجمالي: 7.653 مستفيد

٤/٤/٢

جوائز بنك الجزيرة

حصد بنك الجزيرة جملة من الجوائز المحلية والإقليمية والعالمية التي تمثل حالة إيجابية من تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسلامية، ومن هذه الجوائز:

جائزة الأكاديمية المالية (٢٠١٩):

حصل بنك الجزيرة عام ٢٠١٩م على جائزة الأكاديمية المالية نظير المساهمة في رفع قدرات ومهارات العاملين في القطاع المالي وتطويرها.

جائزة رواد التغيير (٢٠١٩):

فاز بنك الجزيرة بجائزة رواد التغيير للقطاع الخاص لعام ٢٠١٩م، خلال منتدى الإدارة والأعمال العاشر.

جائزة البنك الإسلامي الأكثر ابتكارًا (٢٠١٩):

نال بنك الجزيرة في عام ٢٠١٩ جائزة البنك الإسلامي الأكثر ابتكارًا في المملكة العربية السعودية التي منحت من قِبل مجلة انترناشيونال فاينانس (*International Finance Magazine*).

جائزة البنك الأكثر ابتكارًا في المصرفية الإلكترونية (٢٠١٩):

حصل بنك الجزيرة في عام ٢٠١٩م على جائزة البنك الأكثر ابتكارًا في

المصرفيــة الإلكترونية في المملكة العربية الســعودية، التي منحــت من قِبل مجلة جلوبال بيزنيس أوت لوك (*Global Business Outlook Magazine*).

جائزة التميز في العمل الاجتماعي (٢٠١٨):

نال بنــك الجزيرة جائــزة الأميرة صيتة بنت عبــد العزيز للتميــز في العمل الاجتماعي (في مجال الإنجاز الوطني) في دورتها الخامسة عام ٢٠١٨م.

جائزة أفضل مصرفية إسلامية رقمية (٢٠١٨):

حصل بنك الجزيرة عــام ٢٠١٨م على جائزة النقــاد لأفضل مصرفية رقمية إسلامية من قِبل (كامبردج التحليلية أناليتيكا).

جائزة أفضل بنك في الابتكار المصرفي الإسلامي للأفراد (٢٠١٨):

حصل بنك الجزيرة على أفضل خيار للنقــاد باعتباره أفضل بنك في الابتكار المصرفي للخدمات المصرفية الإســلامية للأفراد لعــام ٢٠١٨م من قِبل (كامبردج التحليلية أناليتيكا).

جائزة أفضل برنامج مسؤولية اجتماعية (٢٠١٧):

حصل بنك الجزيرة على جائزة (أفضل برنامج مسؤولية اجتماعية في المملكة لعام ٢٠١٧م) بترشيح من قِبل مجموعة سي بي آي فايننشال العالمية المتخصصة في شؤون المال والاقتصاد.

جائزة أفضل مصرفية إسلامية للأفراد (٢٠١٧):

حصل بنك الجزيرة عام ٢٠١٧م على جائزة (أفضل مصرفية إسلامية للأفراد) الممنوحة من (كامبردج التحليلية أناليتيكا)، وهي مؤسسة متخصصة في الإحصاءات

عن نشاط المالية الإسلامية في المملكة المتحدة.

جائزة أفضل بنك في المصرفية الإسلامية للأفراد (٢٠١٥):

حاز بنك الجزيرة على جائزة أفضل بنك في المصرفية الإسلامية للأفراد في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٥م، ومُنح الجائزة من قِبل (كامبريدج التحليلية أناليتيكا)، وهي مؤسسة متخصصة في تطوير واستخدام أدوات فاعلة لتقويم بيانات الأعمال، وتقويم مؤشرات الاقتصاد الكلي وفهم اتجاهات السوق، وتحديد المواقع القيادية وتطوير العلامة التجارية ذات الصلة، وذلك في سبيل تطوير صناعة الخدمات المالية على الصعيد العالمي.

جائزة المؤسسة المثالية لدعم العمل الاجتماعي والتنموي (٢٠١٣):

حصل بنك الجزيرة على جائزة المؤسسة المثالية لدعم العمل الاجتماعي والتنموي في البحرين لعام ٢٠١٣م، نظير جهوده المستمرة وبرامجه المتميزة في مجال المسؤولية الاجتماعية والعمل التنموي.

أفضل بنك إسلامي (٢٠١٣):

حاز بنك الجزيرة على جائزة أفضل بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٣م، وجرى تقديمها من قبل مجلة (ورلد فينانس) المجلة الدولية المتخصصة في الأسواق المصرفية والمالية التي تصدر تحليلًا شاملًا سنويًّا لأفضل البنوك والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم.

جائزة تمويل المشروعات (٢٠١١ و٢٠١٠ و٢٠٠٧):

حصل بنك الجزيرة على ثلاث جوائز في ثلاث سنوات مختلفة هي عام ٢٠٠٧م وعام ٢٠١٠م وعام ٢٠١١م من قِبل مجلة (يوروموني لتمويل المشروعات)،

وتتمثل إحدى المبادرات في مشـــاركته منظمًا رئيســـيًّا في ترتيب تمويلات متوافقة مع الشريعة الإســـلامية لشركة ساتورب، وهو مشروع مشـــترك بين مصافي التكرير والبتروكيماويات برعاية شـــركة أرامكو الســـعودية وشـــركة توتال إس إيه، والثانية لمشـــاركته في تمويل أول منجم متكامل عموديًّـــا في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يصب في مجمع الألومنيوم للمنتج النهائي، والثالثة لمشاركته في صفقة تمويل مشروع البوكسايت والألومنيا.

الفصل الخامس

الإفادة من تجربة تحول بنك الجزيرة
واستشراف مستقبل صناعة المالية الإسلامية

١/٥/٢

الإفادة من تجرِبة تحول بنك الجزيرة

فرضـــت التحولات الاقتصادية العالمية نمطًا جديـــدًا في حياة الناس مما غيَّر نظرتهم لكثير من جوانب الحياة في مختلف مجالاتها وأشـــكالها، ولم تسلم من هذا التغير المؤسســـات المالية والاقتصادية، كما كان للقطـــاع المالي نصيب وافر محليًّا وإقليميًّـــا من ناحيـــة البناء الهيكلـــي، ومنهج العمل، فنحت بعـــض المصارف نحو الاندماج، واتجهت أخرى نحو تغيير منهج العمل والتحول نحو أنظمة عمل جديدة.

والهدف من ذلك التغيير كله: اســـتبدال الأنماط المالية السائدة بأنماط حديثة تواكب رغبات الناس، وتحقق في الوقت نفسه مصلحة المؤسسين والمساهمين في هذه الكيانات الجديدة في آن واحد.

وبنك الجزيرة حاضر بقوة في هذا المشـــهد؛ إذ تجاوزت إدارته المخاطر التي يمكن أن تحدث جراء تحوله من مؤسســـة مالية تقليدية إلى مؤسســـة مالية إسلامية، بعد أن تلمّس الطريـــق، وخاض غمار تجارب أولية أضاءت لها الطريق نحو التحول بإدخال منتجات مالية إســـلامية جديدة بالتدريج، وإنشاء فروع إسلامية على مراحل زمنية، مهتدية بتجـــارب إقليمية في دول مجاورة في مجلـــس التعاون الخليجي، إذ تحول بنك الشـــارقة الوطني من بنك تقليدي إلى بنك إســـلامي فـــي عام ٢٠٠٢م، وشـــكل مجلسُ إدارته لجنةً تســـمى باللجنة العليا للتحول، أوكل لها مهمة النظر في

متطلبات المرحلة الجديدة، ثم تلى ذلك تشكيل هيئة للفتوى والرقابة الشرعية، وتغير تبعًا لذلك مسمى البنك؛ حيث أصبح يعرف الآن بمصرف الشارقة الإسلامي.

كذلك من البنوك التي خاضت هذه التجرِبة بنك الشرق الأوسط في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي تحول بالكامل في عام ٢٠٠٤م، وأصبح يعرف الآن بمصرف الإمارات الإسلامي، كما امتدت هذه الظاهرة إلى دولة الكويت، إذ تحول البنك العقاري في نهاية ٢٠٠٥م، وأصبح اسمه الجديد بنك الكويت الدولي.

وأخيرًا وفي أبريل ٢٠١٩م أعلن بنك دبي الإسلامي الانتهاء رسميًّا من اندماجه القانوني مع بنك نور، وقرر مجلس إدارة البنك رفع توصية إلى الجمعية العمومية للنظر في الاستحواذ على جميع أسهم بنك نور بنسبة (١٠٠٪)، بعد الحصول على جميع الموافقات اللازمة من الأجهزة الرقابية المختصة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن أعمال التقويم وفقًا لأحكام قانون الشركات التجارية.

ولعل القاسم المشترك بين كل هذه التجارب مجتمعة هو التحول من النظام التقليدي إلى النظام المالي الإسلامي وفق مفهوم جديد، لكسب رضا العملاء، إضافة إلى الحصول على حصة في السوق المالي.

كما أن التحولات الشاملة نحو المالية الإسلامية التي جرت في بعض الدول ربما ساهمت في تكوين قناعات المؤسسين لدى بنك الجزيرة بنجاح التجرِبة، وأرسلت رسائل إيجابية بطريقة غير مباشرة ساعدت في قوة وزيادة الدفع نحو التحول، مع وجود اختلافات كثيرة، وفوارق جوهرية بين التحول في هذه التجارب، من ناحية الإفراد والشمولية وطريقة اتخاذ القرار، إلا أن السمة العامة المشتركة بينها في التحول تمثلت في التدرج المتأني والتحول المتزن الذي جرى وفق خطوات مدروسة، وجداول زمنية محددة، كما حدث في بعض الأنظمة

المالية، حيث أكَّدت العديد من الدراسات أن عملية التحول تمت بيسر وسهولة، فلم تخرج الأموال خارج الدولة، ولم تنخفض حجم الودائع، ولم يصَب النشاط المالي بالتراجع، بل على العكس من ذلك زاد تعامل الناس مع المصارف بصورة ملحوظة.

لا شك أن ظاهرة تحول بنك الجزيرة نحو المالية الإسلامية تستحق الدراسة والتأمل والتحليل، حيث أحدثت صورة إيجابية للمصرف الإسلامي ومنهجه في العمل ومدى قدرته وصموده أمام منافسة المصارف المحلية والإقليمية وقدرته في النفاذ إلى الأسواق المالية، والإفادة من هذه التجرِبة وتوثيقها ونقلها للعالم.

ولعل من أهم ما يستفاد من تجرِبة بنك الجزيرة هو جدوى وفعالية منهج التدرج في التحول إلى المالية الإسلامية، ومن المعلوم أن التدرج أحد سمات التشريع الإسلامي، وينبغي أن نستمد منه في حل الكثير من مشاكلنا في مجال الاقتصاد والاجتماع وغيره.

إن التجرِبة الجديدة لا بد أن تمر بمنعطفات حادة، وتحديات كبيرة، وتجربة بنك الجزيرة ليست بدعًا من هذه التجارب؛ فقد مرت بكثير من التحديات التي سبق ذكرها في موضعها من الدراسة، وتمكَّن البنك من التغلب عليها وتجاوزها بالإرادة القوية، والرغبة الصادقة من إدارة البنك بعد عون الله وتوفيقه.

وتمت في نظر القائمين عليها على نحوٍ مرضيٍّ، وبطريقة ميسرة، وأصبحت دافعًا للعديد من المصارف في المملكة العربية السعودية للدخول إلى صناعة المالية الإسلامية، فضلًا عن ذلك، فقد كانت النتائج المالية التي تحققت عقب التحول عاملًا رئيسًا في طمأنة صناع القرار والمسؤولين والأجهزة الإشرافية والكثير من إدارات المصارف التقليدية في السوق المحلي للتجربة الجديدة الواعدة.

إذ زادت أربـــاح بنـــك الجزيـــرة وتضاعفت ودائعـــه، كمـــا ارتفعت حقوق المساهمين، وتوسَّع البنك في تأسيس فروع ونوافذ إسلامية جديدة في مختلف مدن المملكة، استجابة لحاجات شريحة كبيرة من العملاء في المجتمع السعودي.

كما مثّلت عملية التحـــول نقلة نوعية؛ إذ تحولت جميع فـــروع البنك البالغة ١٧ فرعًا حينها بالكامل نحو المالية الإســـلامية في عام ١٩٩٨م. واستطاع البنك منذ اعتماده إستراتيجية التحول تقديمَ منتجات وخدمات مالية حديثة متوافقة مع الشريعة الإسلامية في منتصف عام ٢٠٠٢م.

وتحققت نتائـــج إيجابية من تجرِبة بنـــك الجزيرة التـــي تزامنت مع جهود مصارف أخـــرى في إثراء الاقتصاد الإســـلامي، وأدخلـــت مصطلحات ومفاهيم جديدة، فكان الحديث في المجتمع الســـعودي عن منتجات مالية جديدة من صيغ التمويل، والتفت الجمهور إلى أثر اللجان الشـــرعية في تعزيز الثقة بالعمل المالي الإســـلامي من خلال الندوات واللقاءات العلمية التي تنظمها اللجنة الشـــرعية في بنك الجزيرة لرفع وعي الجمهور بالمنتجات المالية الإســـلامية الجديدة، وتعزيز ثقافة فقه المعاملات المالية لدى العملاء، كما أتاحت التجرِبة تدريب مجموعة من الشـــباب السعودي على العمل المالي الإســـلامي، وتزويدهم بالعلوم الشرعية في التعاملات المالية.

ومـــن العلامات الفارقة فـــي تحول بنك الجزيرة مســـاهمتُه في ترســـيخ قيم وثقافة جديدة في المســـؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع السعودي، وتقديم العون والمساعدة للمحتاجين من خلال برنامج «خير الجزيرة لأهل الجزيرة» الذي استفاد منه قطاع كبير في المجتمع الســـعودي، علمًـــا أن جميع المصارف في المملكة تقدم هذه الخدمة بمسميات مختلفة.

وتتويجًا لجهوده في هذا المجال اختير بنك الجزيرة ليصبح أفضل مقدم برنامج مسؤولية اجتماعية في المملكة عام ٢٠١٧م، من قبل مجموعة (*CPI Financial*) سي بي آي فاينانشال العالمية المتخصصة في شؤون المال والاقتصاد.

ومن الإضافات الإيجابية التي تحسب لتجربة التحول في بنك الجزيرة أنها لفتت النظر إلى وجود بديل مصرفي قادم للسوق، وبالتالي يصبح هذا القادم نواة جديدة تضاف إلى جهود مصرف الراجحي الذي يُعد المصرف الأول في هذا المجال، وعليه يمكن القول بأن تحول بنك الجزيرة وسَّع من قاعدة العمل المالي الإسلامي في السوق السعودي.

وامتدادًا لتلك الإنجازات تحققت نتائج مالية مقدرة خاصة في السنوات الخمس الأخيرة، إذ تحسن الأداء المالي للبنك، وهو ما تعكسه الأرقام المستمدة من التقارير السنوية الآتية:

- ارتفع إجمالي موجودات البنك بمبلغ ١٣,٥ مليار ريال سعودي، بنسبة ١٨,٥٪ في عام ٢٠١٩م بمبلغ ٨٦,٥ مليار ريال سعودي، مقارنة بمبلغ ٧٣ مليار ريال سعودي في نهاية عام ٢٠١٨م.
- ارتفع إجمالي المطلوبات بمبلغ ١٣,٢ مليار ريال سعودي بنسبة ٢١,٤٪نمو سنوي إلى ٧٥ مليارًا في عام ٢٠١٩م مقارنة بمبلغ ٦١,٨ مليار ريال سعودي كما في عام ٢٠١٨م.
- سجّل البنك أرباحًا صافية قبل احتساب الزكاة وضريبة الدخل بلغت ١,١٢٢ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، ويمثل ذلك ارتفاعًا وقدره ١٢١,٧ مليون ريال، بنسبة نمو قدرها ١٢,٢٪ مقارنة بالأرباح التي حققها البنك في عام ٢٠١٨م التي بلغت ١,٠٠٠,٣ مليون ريال سعودي.

- بلغ صافي الدخـــل بعد الزكاة وضريبة الدخل للســـنة المنتهية في ٣١ ديســـمبر ٢٠١٩م مبلغ ٩٩١ مليون ريال سعودي، ويمثل ذلك ارتفاعًا قدره ٦١٣ مليون ريال سعودي، أي بنسبة ١٦٢٪ من الأرباح التي حققها البنك في سنة ٢٠١٨م والتي بلغت ٣٧٨,٣ مليون ريال سعودي.

ووفقًا للمعطيات المشـــار إليها، والأرقام التي عكستها التقارير المالية للبنك خلال السنوات السابقة، والأدبيات التي تحدثت عن تجرِبة التحول في بنك الجزيرة ووصفتها بأنها كانت إيجابية، يمكن القول بأن التجرِبة أضافت وأســـهمت مع غيرها في تحســـين الصورة الذهنية لدى العملاء عن طبيعة المصرف الإسلامي ومنتجاته، كما أنها أرسلت رسائل إيجابية لصناع القرار والجهات الإشرافية ولكل بنك تقليدي يرغب في التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، والاستفادة من هذه التجرِبة بكل تفاصيلها في ضوء ما توافر لدى بنك الجزيرة من رصيد معرفي في موضوع التحول.

٢/٥/٢
استشراف مستقبل صناعة المالية الإسلامية

لقد وضعت حقبة الستينيات من القرن الميلادي الماضي وما بعدها الإطار النظري للمالية الإسلامية، وشهدت السبعينيات الميلادية من القرن الماضي الانطلاقة الحقيقية لهذه التجرِبة، ثم تلاها الاختبار الحقيقي لنجاحها أو فشلها خلال الثمانينيات والتسعينيات الميلادية، وعندما شارف القرن الماضي على نهايته في عام ٢٠٠٠م ظهر نجاح صناعة المالية الإسلامية، وأثبتت قدرتها على الصمود في وجه تنافسية الصناعة المالية التقليدية، واستطاعت أن تشق طريقها بثقة تامة، وانتشرت المنتجات المالية الإسلامية، واتسعت قاعدة العملاء مما ساهم في زيادة أصولها ونمو موجوداتها.

والمتتبع لمسيرة المؤسسات المالية الإسلامية يلحظ بوضوح تمددها عبر قارات العالم والاعتراف بها، وقبولها ضمن أوعية التمويل المجتمعي-الهادفة إلى تحقيق النمو وتحسين رفاهية الشعوب- من المؤسسات المالية الدولية المعنية بهذا الشأن، مثل البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) وصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات، بل ظلَّت تشجعها لتقديم بدائل ومنتجات مالية جديدة بدلًا من المنتجات التقليدية المعروفة، ليس ذلك فحسب، بل إن بعضًا من هذه المؤسسات المالية أنشأت وحدات للبحوث والدراسات المعنية بالمالية الإسلامية بهدف تقديم منتجات مالية تستطيع المنافسة في أسواق المال العالمية،

ومما يؤكد تلك المعاني رغبة الكثير من المصـــارف التقليدية العريقة مثل: (*HSBC Bank*)، وعدد مـــن البنوك العالمية إلى إبرام العقود المالية الإســـلامية، وفتح نوافذ ووحدات مالية إسلامية.

ويشـــير تقرير مجلس الخدمات المالية الإســـلامية الصـــادر في ٢٠١٩م إلى مقدار التحســـن المســـتمر في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، للعام الثالث على التوالي ابتداءً من عام ٢٠١٧م، إذ تقدر القيمة الإجمالية المجمعة للقطاعات العريضة المكونة للتمويل الإســـلامي في عام ٢٠١٩م بـ ٢,٤٤ تريليون دولار أمريكي للربع الثانـــي من العام ٢٠١٩م، مقارنة بـــ ٢,١٩ تريليون في عام ٢٠١٨م. كما بلغ معدل النمو السنوي ١١,٤٪ مقارنة مع ٩,٦٪ بين عامي ٢٠١٧م و٢٠١٨م.

ومن الأمور التي تشـــير إلى نمو المؤسسات المالية الإسلامية وتعزيزها توجه الكثير من الحكومات والدول إلى إتاحة الفرص للمؤسسات المالية الإسلامية لفتح نوافذ ووحدات إســـلامية في القارة الأوروبية، فالمملكة المتحدة على سبيل المثال فتحت أبوابها للمؤسســـات المالية الإســـلامية حيث يوجد فيها ٢٢ بنكًا، ســـتة منها مصارف إســـلامية تعمل بالكامل وفق الشريعة الإسلامية، وستة عشر مصرفًا تقليديا بها نوافذ إســـلامية، ويأتي هذا التوســـع في ضوء مبادرات الحكومة البريطانية بطرح عدد من المبادرات التي سبقت الإشارة إليها في موضعها من الدراسة.

وقد حذت الكثير من الدول حذو بريطانيا، ومنها ألمانيا التي ســـمحت لبنك *KT bank AG* –الذي يســـاهم فيه كل من بنك *Kuveyt Turk* التركي وبيت التمويل الكويتي– للعمل في مجال المصرفية الإسلامية بعد الحصول على الرخصة الكاملة في ٢٠١٥م.

وفي مجال آخر يشـــير إلى نمو المؤسسات المالية الإســـلامية وانتشارها في

المستقبل المبادرات التعليمية التي انتهجتها العديد من الجامعات على مستوى العالم لإنشاء برامج تعليمية وتدريبية لخدمة هذه الصناعة، وهي تعد ظاهرة حديثة نوعًا ما، مثل حداثة صناعة الخدمات المالية الإسلامية نفسها، إلا أنها انتشرت في العديد من دول العالم.

وقد خصص بعض هذه البرامج لمنح الدرجات العلمية على مستوى الماجستير والدكتوراه، مما يسهم بقدر كبير في رفد هذه الصناعة بالكوادر العلمية التي ترفع من قدر الصناعة المالية الإسلامية عن طريق البحث العلمي، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تناقش القضايا المعاصرة لهذه الصناعة، وفي ضوء هذه المعطيات بات من الضروري أن تنشئ المؤسسات المالية الإسلامية وحدات بحثية، وأن تسعى لمد جسور التواصل مع الباحثين في مراكز ومعاهد البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا المعنية بالمالية الإسلامية للاستفادة منها.

ومن الفرص المتاحة أمام المؤسسات المالية الإسلامية التي تعزز من انتشارها الاستفادة من التقنيات الحديثة في تقديم منتجاتها للعديد من المستفيدين في إطار ما يعرف بالشمول المالي الذي يهدف إلى إتاحة الخدمات المالية الأساسية، وتهيئة المناخ التنظيمي الداعم لها، وتعزيز الوعي العام بالمسائل المالية. ويمكن للمؤسسات المالية الإسلامية أن تتفاعل مع طالبي التمويل من خلال هذه التقنيات الرقمية.

ومع ذلك النجاح والانتشار الجغرافي الواسع، وفي ضوء المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتحولات السياسية، فستجد المؤسسات المالية الإسلامية نفسها أمام تحديات كبيرة ومنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية ذات التجرِبة العريقة والإمكانات الكبيرة، ومع رصيفاتها الإسلامية من ناحية أخرى في ظل التقنيات الحديثة.

لذلــك بات من الأهميــة بمكان التعامل مــع التحولات الرقميــة، وتطبيقها باعتبارها واقعًا جديدًا متطورًا؛ إذ تســتطيع من خلالها التعريف بمنتجاتها وخدماتها بكفاءة كبيــرة وبجودة عالية، وبالتالــي تعزز من حضورها وتزيد من تنافســيتها في الأسواق المالية.

ولا شك أن ذلك التحول التقني يفرض واقعًا جديدًا يتطلب أن تعيد المؤسسات الماليــة النظر في طريقة عملها، والتعامل مع هذه المتغيرات الحديثة، فالتقنية المالية (Fintech) أصبحت مجالًا فسيحًا للتنافس بين المؤسسات المالية لتقديم منتجاتها وخدماتها، لذلك اتجهت غالبية مؤسسات التمويل إلى التعامل مع عملائها عبر هذه التقنيات، باعتبارها وســيلة مفضلة للعملاء، وفي ضــوء ذلك لابد من الاهتمام بهذا الجانب.

ومــن التحديات التــي طرأت في الآونــة الأخيرة على الأنشــطة المالية على مســتوى العالم عمومًا وعلى القطاعات المالية على وجــه الخصوص التباطؤ الذي أصاب الاقتصاد العالمي بسبب وباء فايروس كرونا (كوفيد-١٩)، وبالتالي لم تسلم المؤسسات المالية الإسلامية من جراء هذا التراجع باعتبارها جزءًا من منظومة مالية عالمية تتأثر بما حولها من الأحداث.

إذ توقعت وكالــة «إس آند بي جلوبال للتصنيفــات الائتمانية» أن يعود قطاع المالية الإســلامية للنمو ببطء في المدة الممتدة ما بين ٢٠٢٠-٢٠٢١م، وأرجعت الوكالة توقعاتها في تقرير صادر إلى التباطؤ الملحوظ في اقتصادات الدول الأساسية للتمويل الإســلامي في عــام ٢٠٢٠م نتيجة الإجــراءات التي اتخذتهــا العديد من الحكومات لاحتواء وباء فايروس كرونا (كوفيد-١٩)، والانتعاش المعتدل المتوقع في عام ٢٠٢١م.

ومن التحديـــات التي ظلت ملازمة لهذه التجرِبة منـــذ بدايتها، الانتقادات التي وجهـــت إليها من العديد من العلمـــاء والباحثين في المالية الإســـلامية، بل من بعض المؤسسين، ومن هذه الانتقادات على سبيل المثال وليس الحصر أن ما يطبق في الواقع من ممارسات يخالف النموذج النظري الذي خطه الرواد، وأن بعض معاملاتها صورية يشـــوبها الربا، وأن منتجاتها تحاكي المنتجات التقليدية، وغير ذلك، وهذا يســـتدعي الاحتكام إلى مرجعيات فقهية معتبرة، وتعظيم دور المجامع الفقهية، وتشجيع الاجتهاد الجماعي والعمل بالمعايير التي تعدها هيئة المحاســـبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وغيرها من المعايير المعترف بها.

إن هذه التجرِبة الناجحة تســـهم في تكوين قناعات ملاك المؤسسات المالية، وتحمل رســـائل إيجابية للأجهزة الإشرافية تساعد في زيادة الدفع نحو التحول. وإن ظاهرة التحول الناجحة كســـرت حاجز التردد عند من يرغب في تطبيق هذه التجرِبة، وأحدثت تغيرًا واضحًا في المفاهيم حول المصرف الإســـلامي ومنهجه في العمل، ومدى قدرته وصموده أمام المنافســـة. ومهما يكن من أمر، فـــإن أي تجرِبة لا تخلو من تحديات يمكـــن التغلب عليها وتجاوزها بالإرادة القويـــة، والرغبة الصادقة بعد توفيق الله تعالى.

لقد ظهر نجاح صناعة المالية الإسلامية، وأثبتت قدرتها على الصمود في وجه تنافســـية الصناعة المالية التقليدية، واستطاعت أن تشـــق طريقها بثقة تامة، وانتشرت المنتجات المالية الإســـلامية، واتســـعت قاعدة العملاء مما ساهم في زيادة أصولها ونمو موجوداتها.

والمتتبع لمســـيرة المؤسسات المالية الإســـلامية يلحظ بوضوح تمددها عبر قارات العالم والاعتراف بها، حتى أشادت بها وشجعتها المؤسسات المالية الدولية المعنية بهذا الشأن.

وتؤكد التقارير المالية على مقدار التحسن المستمر في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، الذي انعكس على توجه كثير من الدول لإتاحة الفرص للمؤسسات المالية الإسلامية للعمل لديها، وظهور المبادرات التعليمية التي انتهجتها العديد من الجامعات العالمية لإنشاء برامج تعليمية لخدمة الصناعة. ومع ذلك النجاح والانتشار وفي ضوء المتغيرات التي يشهدها العالم، فستجد المؤسسات المالية الإسلامية نفسها أمام تحديات كبيرة ومنافسة مع المؤسسات التقليدية ذات التجرِبة الطويلة والإمكانات الكبيرة، ومع نظيراتها الأخرى في ظل التقنيات الحديثة.

خاتمة الدراسة

أولًا: أبرز نتائج الدراسة:

- تستمد المالية الإسلامية أهدافها من مقاصد الشريعة الإسلامية في المعاملات والتصرفات المالية، التي تستند إلى المقاصد الخمسة في المال، وهي: حفظ المال، وضوح الأموال، رواج الأموال، ثبات الأموال، العدل في الأموال.
- للمالية الإسلامية أسس، هي: منع التعامل بالربا والغرر، تقاسم المخاطر، العمل مصدر للكسب الحلال.
- مرت المالية الإسلامية بثلاثة أطوار أساسية، هي:
  - مرحلة تأصيل المالية الإسلامية (١٨٥٠م إلى ١٩٥٠م).
  - مرحلة ظهور المالية الإسلامية (١٩٦٣م إلى ١٩٧٠م).
  - مرحلة انتشار المالية الإسلامية (١٩٧٧م إلى ٢٠٢٠م).
- من أهم مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية: البنك الإسلامي للتنمية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- من أهم منتجات المالية الإسلامية: عقود المرابحة، والإجارة، والاستصناع، والمضاربة، والمشاركة.

- ظهـرت معالم الارتباط التاريخي للمملكة بالمالية الإسـلامية بقوة بعد عقد أول مؤتمر إسلامي في ١٩٦٩م.
- تُعدّ المملكة العربية السعودية من أكبر المشاركين في أصول المالية الإسلامية في العالم.
- تمثل الفروع الإسـلامية في المملكة ما نسـبته (٤ , ٨١ ٪) من إجمالي فروع المصارف العاملة البالغ عددها ٢٠٥٣ فرعًا في نهاية ديسمبر ٢٠١٩م.
- يمكـن تعريف مصطلـح التحول بأنـه: (ترك المؤسسـة الماليـة التقليدية المعامـلات غير المتوافقة مع الشـريعة الإسـلامية، والانتقـال إلى العمل بالمعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية).
- يوجد عدد من الأسـباب والدوافع سـاعدت على تحول بنك الجزيرة، منها: القناعة بالمالية الإسـلامية لدى رواد بنك الجزيـرة، والطلب على منتجات المالية الإسلامية.
- اختار بنك الجزيرة لنفسـه في عملية التحول منهـج الإحلال، والمراد به: أن تقوم المؤسسة التقليدية الراغبة في التحول إلى المالية الإسلامية بوضع خطة زمنية وفنية لإحلال منتجات إسلامية تقوم مقام المنتجات التقليدية.
- مرَّ بنك الجزيرة بثلاث مراحل أساسية هي:
  - **المرحلة الأولى:** بنك الجزيرة قبل التحول: النشأة والتأسيس (١٩٧٥-١٩٩٧م).
  - **المرحلة الثانية:** تحول بنك الجزيرة إلى المالية الإسـلامية (١٩٩٧-٢٠٠٧م).

- **المرحلة الثالثة:** بنك الجزيرة بعد التحول واستقراره بصفته مؤسسة مالية إسلامية (٢٠٠٧م-الآن).

- **من ممكّنات نجاح تحول بنك الجزيرة:** وضوح الرؤية لدى ملاك بنك الجزيرة، والانسجام والتوافق بين الأطراف ذات العلاقة، ومناسبة حجم بنك الجزيرة.
- يوجد بعض التحديات والصعوبات التي كادت أن تحول بين البنك وبين هدفه السامي، وتمكن البنك من تجاوزها.
- للبنك أثر ريادي في ابتكار بعض المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي: منتج (تمويل الأسهم بالهامش) (منتج تمام)، وبرنامج التأمين (تكافل)، ونموذج (صكوك المضاربة والمرابحة)، وصيغة شرعية لمسألة (ترتيب الدائنين في الصكوك الصادرة في ضوء معايير بازل).
- من الآثار المالية لتحول بنك الجزيرة زيادة في الأرباح، وأصول البنك، وودائع البنك، وتمويلات البنك.

ثانيًا: أبرز توصيات الدراسة:

١- استمرار بنك الجزيرة بالتمسك بأصول الشريعة الإسلامية ومقاصدها في المعاملات المالية.

٢- الاستزادة في دراسات علمية شرعية واقتصادية؛ مما يعزّز تحول المؤسسات إلى المالية الإسلامية.

٣- إبراز تجارب المؤسسات المالية الأخرى التي تحولت إلى المالية الإسلامية، للإفادة منها.

ونشـــير في نهاية الدراســـة إلى أن بنك الجزيرة وهو يعرض تجربته منذ بدأت إلى حين صدور هـــذا الكتاب التوثيقي لعملية التحول الكامـــل، فإنه يفعل ذلك من باب وضع التجرِبة أمام أي مصرف يرغب في اعتماد خطة التحول الكامل، وذلك من باب المساعدة على نشر المصرفية الإســـلامية، ونقل الخبرات المتراكمة، والتجرِبة القديمة، وتقليل الأخطاء، وتفادي المخاطر.

كما أن بنـــك الجزيرة لا يعدّ هذه المرحلة نهاية المطـــاف، فمجال المصرفية رحب متجدد، كثير الحاجات ودائم التطور، ومن المهم أن ينتقل البنك مع زملائه في المصرفية الإســـلامية من مرحلتي المتابعة والمواكبة للمصرفية التقليدية إلى مرحلة المســـابقة والتقدم والمبادرة دومًا بالحلول والنمـــاذج والمنتجات التي تخدم العمل المصرفي خاصة، والجوانب الاقتصادية والمجتمعية عامة، وعلى الله قصد السبيل، ونسأله الإخلاص والتوفيق.

ويبقى المجال مفتوحًا، والباب مشـــرعًا، لأي قارئ متخصص أو مثقف، كي يتواصل معنا بما يراه من مقترحات وملحوظات، حتى تســـتدرك في قادم الطبعات، فهذا المنتج لا يخص بنك الجزيرة فقط، ولا يقف عند حدود المصرفية الإســـلامية دون أن يتجاوزها، وإنما هو منتج علمي تاريخـــي ثقافي يحوي تجرِبة عملية معلنة، والغاية الكبرى منه مشتركة بين الباحثين والقراء.

ملاحق الدراسة

بيان اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة عن التحول الكامل للبنك إلى المالية الإسلامية في يناير ٢٠٠٧م

بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة عن

التحول الكامل

للبنك إلى المصرفية الإسلامية

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنه في يوم السبت غرة المحرم من عام ١٤٢٨هـ ،الموافق ٢٠يناير ٢٠٠٧م اجتمعت الهيئة الشرعية لبنك الجزيرة للنظر فيما انتهت إليه الترتيبات المتعلقة باستكمال عملية التحول إلى المصرفية الإسلامية في البنك.

وبالاطلاع على التقارير المعدة من الجهة المختصة في البنك عن ذلك، وبعد دراسة مستفيضة لما قدم؛ وبناء على ما سبق للهيئة من متابعة لجميع أعمال البنك وأنشطته فقد تأكدت الهيئة من تنفيذ البنك لبرنامج التحول المعتمد من قبل الهيئة الشرعية، وأنه قد وصل إلى مرحلة التحول الكامل لجميع عملياته وأنشطته بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والهيئة الشرعية لبنك الجزيرة تعلن اليوم اكتمال عملية التحول في بنك الجزيرة للمصرفية الإسلامية، وترى أنه أصبح بنكا إسلاميا يتمتع بجميع خصائص البنوك الإسلامية،وترجو أن يكون بنك الجزيرة قد قدم بهذا أنموذجا للبنوك الأخرى للسير على منواله في سبيل التحول الكامل للمصرفية الإسلامية.

والهيئة الشرعية لبنك الجزيرة إذ تعلن ذلك تشيد بالجهود المشكورة المبذولة من قبل إدارة البنك والعاملين فيه، كما لا يفوتها أن تنوه بالدعم المستمر والمتواصل من حكومة خادم الحرمين الشريفين ممثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي والجهات المختصة الأخرى داعية الله للجميع بدوام التوفيق والسداد،والله الهادي إلى سواء السبيل.

أعضاء الهيئة الشرعية

الشيخ : عبد الله بن سليمان المنيع - رئيساً

الدكتور : محمد بن سعيد الغامدي - مقرراً

الدكتور : عبد الله محمد المطلق - عضواً

الدكتور : حمزة بن حسين الفعر - عضواً

الدكتور : محمد العلي القري - عضواً

الدكتور : عبد الستار أبو غدة - عضواً

HEAD OFFICE : JEDDAH - SAUDI ARABIA
A SAUDI JOINT STOCK COMPANY CAPITAL SAR 1,125,000,000 FULLY PAID
KHALID BIN AL WALEED ST. P.O. BOX 6277, JEDDAH 21442
TEL : 6518070 FAX : 6532478, C. R. NO. 4030010523, SWIFT: BJAZSAJE
e-mail: info@baj.com.sa - website : www.baj.com.sa

المقر الرئيسي : جدة - المملكة العربية السعودية
شركة مساهمة سعودية رأس المال ١,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال مدفوع بالكامل
شارع خالد بن الوليد - ص.ب ٦٢٧٧ جدة ٢١٤٤٢
تليفون ٦٥١٨٠٧٠ فاكس ٦٥٣٢٤٧٨ س.ت ٤٠٣٠٠١٠٥٢٣ سويفت BJAZSAJE
website : www.baj.com.sa - e-mail: info@baj.com.sa

ثبت المصادر والمراجع

المراجع العربية:

١- **أبو زيد**، محمد عبد المنعم، **الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية** ط١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢- **أبو سليمان**، عبد الوهاب، **عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية دراسة فقهية مقارنة**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة.

٣- **أبو غدة**، عبد الستار، **تحول المصرف إلى مصرف إسلامي**، بحث منشور ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء الثالث، مجموعة دلة البركة، جدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، وأصله دراسة شرعية لإعداد مسودة مشروع معيار تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي.

٤- **الأشقر**، محمد سليمان، **السلم والاستصناع ومدى استفادة البنوك الإسلامية منها**، الأردن. الجامعة الأردنية، المركز الثقافي الإسلامي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر المستجدات الفقهية.

٥- **آل سعود**، عبد العزيز بن سطام بن عبد العزيز، **سياسة الجودة الشرعية في المصرفية الإسلامية**، قسم السياسة الشرعية المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦- **آل محمود**، أحمد، **تحول البنك التقليدي إلى إسلامي: النظرية وخطوات التطبيق**، مدير الرقابة الشرعية بمصرف السلام بالبحرين، وأحمد المرزوقي، رئيس الرقابة الشرعية بشركة موارد التمويل في دبي.

٧- **أمين. أحمد، ظهر الإسلام** ج١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢م

٨- **البشير**، فضل عبد الكريم محمد، **تطبيقات دولية معاصرة في التحول نحو الاقتصاد والتمويل الإسلامي تنافسية عواصم الاقتصاد الإسلامي بين المعيارية والمثالية**، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

٩- **بعداش**، عبد الكريم، **المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للتحوّل نحو الاقتصاد الإسلامي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس الجزائر.

١٠- **البعلي**، عبد الحميد، **تحول المؤسسات التقليدية إلى الالتزام بالشريعة متطلباته وآثاره**، دار الراوي، الدمام، عام ١٤٢١م.

١١- **بلوافي**، أحمد مهدي، **برامج التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تحليلية مقارنة**، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (*ICIEF9*) «النمو، والعدالة، والاستقرار: وجهة نظر إسلامية»، اسطنبول ٠٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٣م.

١٢- **البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي للبنك**، جدة: المملكة العربية السعودية. ١٤٣٩هـ.

١٣- **البنك الإسلامي للتنمية، تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه**، ورقة مقدمة من مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بمناسبة منحه جائزة البنك الإسلامي في مجال الاقتصاد الإسلامي لعام ١٤٢٣هـ.

١٤- **البنك الإسلامي للتنمية، لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية**، ١٤٢٦هـ.

١٥- **البنك المركزي السعودي، إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية**، فبراير ٢٠٢٠.

١٦- **البنك المركزي السعودي، الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية التشريعية**، فبراير ٢٠١٩م.

١٧- **البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون ٢٠٢٠م**، المملكة العربية السعودية.

١٨- **بهجت**، محمد فداء الدين، **نحو معايير للرقابة الشرعة في البنوك الإسلامية**، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي، الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي ع٢ج٣، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

١٩- **تطوير المنتجات المالية الإسلامية مركز النشر العلمي**، مجموعة مؤلفين، تنسيق وتحرير أحمد بلوافي، وفضل عبد الكريم، جامعة الملك عبد العزيز، عام ٢٠١٩م.

٢٠- **التقارير السنوية**، مجلس الإدارة، بنك الجزيرة، من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٩م.

٢١- **تقارير مجلس الغرف السعودية**، ٢٠١٩م.

٢٢- **التقرير الإحصائي لمصلحة الإحصاءات العامة**، المملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٩م.

٢٣- **تقرير الالتزام الشرعي لدى بنك الجزيرة**، المجموعة الشرعية، عام ٢٠٠٦م.

٢٤- **تقرير التنافسية في الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية**، ٢٠١٩م.

٢٥- **تقرير صندوق النقد الدولي في إبريل ٢٠٢٠م.**

٢٦- **تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ٢٠٢٠م.**

٢٧- **التميمي**، حسين عبد الله، **أساسيات إدارة الخطر**، ط١، الأمارات العربية المتحدة، دار القلم للنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٢٨- **الجبر**، محمد حسن، **العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية**، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الثانية، عام ١٤١٨هـ.

٢٩- **جبر**، هشام، **صناديق الاستثمار الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين، جامعة النجاح، ٩/ ٥/ ٢٠٠٥م.

٣٠- **الجريدان**، نايف بن جدعان، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق الشريعة الإسلامية**، دراسة تنظيرية تطبيقية، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد الثالث والعشرون، عام ٢٠١٤م.

٣١- **جوليت فيرلي، استثمار أموالك في صناديق الاستثمار**، ترجمة خالد العمودي، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

٣٢- **حسان**، حسين حامد، **الضوابط الشرعية والمهام التحضيرية لعملية تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية**، المؤتمر الخامس لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٣٣- **حسان**، حسين حامد، **خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي، تجربة مصرف الشارقة الوطني**، بحث مقدم لمؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، ٢٠٠٢م.

٣٤- **الحسن**، محمد صديق، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ورقة مقدمة إلى دورة إدارة المخاطر والتمويل في المصارف الإسلامية.

٣٥- **الحكيم**، منير، والعطيات، يزن، **أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها**، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.

٣٦- **حمود**، سامي حسن، **تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية**، دار التراث، مصر، ط ٣، ١٩٩١م.

٣٧- **حنيني**، محمد وجيه، **تحويل بورصة الأوراق المالية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية دراسة تطبيقية**، دار النفائس، الأردن، عام ٢٠١٠م.

٣٨- **خطة العمل للخدمات المصرفية**، المجموعة الشرعية، بنك الجزيرة، عام ١٩٩٩م.

٣٩- **خوجة**، عز الدين محمد، **صناديق الاستثمار الإسلامية**، مجموعة دلة البركة، جدة- المملكة العربية السعودية، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٤٠- **دار المال الإسلامي القابضة، التقرير السنوي: دار المال الإسلامي القابضة**، ٢٠١١م

٤١- **داوُد**، حسن يوسف، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ١٤١٧=١٩٩٦م.

٤٢- **دنيا**، شوقي أحمد، **البنوك الإسلامية ثغرات وتحديث، ورقة مقدمة للندوة الدولية «نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية»**، دبي الأمارات العربية المتحدة ٣-٥، سبتمبر ٢٠٠٥م.

٤٣- **الراوي**، خالد وهيب، **إدارة المخاطر المالية**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، ١٤١٩ هـ ١٩٩٩م.

٤٤- **الربيعة**، سعود محمد، **تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، عام ١٩٨٩م، طبعت في مجلدين من مركز المخطوطات والتراث والوثائق لجمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط١، ١٩٩٢م.

٤٥- **رستم**، مريم سعد، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، نموذج مقترح لتطبيقه على المصارف السورية**، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.

٤٦- **الزحيلي**، وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دمشق، سوريا، ط١، ج٤، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٤٧- **الزرقا**، مصطفى أحمد، **عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات المالية المعاصرة**. جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤٠٦هـ = ١٩٩٥م.

٤٨- زغيبة، عز الدين، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٠م.

٤٩- زكريا، محمد، نـــافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك بوميبترا الماليزي، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإســـلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، ١٩٩٩م.

٥٠- السويلم، سامي، فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي.

٥١- شـــابرا، محمد عمر، وحبيب، أحمد، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ١٤٢٧.

٥٢- شـــابرا، محمد عمر، وطارق الله خان، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٥٣- شـــاكر، علي إســـماعيل، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل (II)، مجلة المصارف العربية، بيروت، لبنان، ع٢٧٠، مايو ٢٠٠٣.

٥٤- الشريف، فهد، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، عام ٢٠٠٥م.

٥٥- الشيخ، سمير رمضان، المصرفية الإسلامية، النشأة والتطور، ٢٠١١م.

٥٦- صديقي، محمد نجاة الله، مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر، منشور في كتاب قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمســـاهمة في الشـــركات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط٢، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٥٧- الصمادي، منتهى، الفروع والنوافذ الإســـلامية في البنوك التقليدية، شـــرعيتها وضوابطها، دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية، رســـالة دكتوراه في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، عام ٢٠١٠م.

٥٨- صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٩م.

٥٩- الضرير، محمد الأمين الصديق، الغرر في العقود وآثاره في التطبيقات المعاصرة، ط١ البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

٦٠- الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة، دار السلام، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٥م.

٦١- الطبطبائي، محمد، التحول من بنك تقليدي إلى بنك إسلامي.

٦٢- الطيب، عز الدين مالك، المناهج وصياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية، الخرطوم، مطبعة جي تاون، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

٦٣- عبد العظيم، حمدي، السياسات المالية والنقدية في الميزان مقارنة إسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٩٨٦م.

٦٤- عبد الله بن عبد الرحمن، تحول المؤسسات المالية نحو الاقتصاد الإسلامي وفق المتطلبات الفقهية الشرعية، رسالة دكتوراه في الفقه المقارن، في المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦٥- عبد الله، سلامه، الخطر والتأمين- الأصول العلمية والعملية، مكتبة النهضة العربية ط١، ١٩٨٠م.

٦٦- عبد الله، عمار أحمد، أثر التحول المصرفي في العقود الربوية، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١، ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م، رسالة ماجستير في الفقه المقارن، في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الجنان في طرابلس، لبنان.

٦٧- عبده، محمد مرسي، التحكيم المصرفي الإسلامي كآلية للحد من مخاطر التحول إلى الاقتصاد الإسلامي، المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بدبي كنموذج، كلية القانون، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

٦٨- العطيات، يزن، تحوّل المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، دار النفائس، ط ١: ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٩ م، رسالة دكتوراه في كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية سنة ٢٠٠٧م، الأردن.

٦٩- العومي، أحمد عبد الله، تحول وتحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية: تجربة بنك الكويت الدولي، رسالة ماجستير.

٧٠- عينو، شايب، تطبيق معايير كفاية رأس المال في أقطار المغرب العربي، منشور في كتاب الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات بازل.

٧١- الغامدي، محمد دماس، التحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية: بنك الجزيرة نموذجًا، جدة، المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة ضمن كتاب حوار الأربعاء

٢٠١١م معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٤٣٢هـ الموافق ٢٣/ ١١/ ٢٠١١م.

٧٢- فريجة، حسين، **تكييف رقابة البنك المركزي كآلية للتحول نحو الاقتصاد الإسلامي**، أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة الجزائر.

٧٣- **الفنجري**، محمد شوقي، **الوجيز في الاقتصاد الإسلامي**، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٤م،

٧٤- **قحف**، منذر محمد، **أساسيات التمويل الإسلامي** ط٢، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

٧٥- **قحف**، منذر محمد، **سندات القراض وضمان الفريق الثالث وتطبيقاتها في تمويل التنمية في البلدان الإسلامية**، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي. ج١ ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٧٦- **قحف**، منذر محمد، **سندات الإجارة والأعيان المؤجرة**، ط٢، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: ١٤٢٠هـ.

٧٧- **قرارات ومحاضر اجتماعات اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة**.

٧٨- **القراري**، عبد اللطيف حمزة، **المصارف الإسلامية: النظرية والتطبيقات**، ط١، دار الكتب الوطنية ليبيا٢٠١١م.

٧٩- **القري**، محمد علي، **صكوك التمويل الإسلامية، سلسلة مطبوعات المجموعة الشرعية في بنك الجزيرة**، دار الميمان، ط١، ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

٨٠- **القري**، محمد علي، **مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر، منشور في كتاب قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط٢، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٨١- **القري**، محمد علي، **بحوث في التمويل الإسلامي، سلسة مطبوعات الإدارة الشرعية، البنك الأهلي التجاري ودار الميمان**، الطبعة الأولى، عام ٢٠٢٠م، المجلد الأول، بحث: تجربة تحول بنك الجزيرة، المشاكل والحلول وخطوات التنفيذ.

٨٢- **القري**، محمد علي، **مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي مع تطبيقات على المملكة العربية السعودية وعناية بالمفاهيم الإسلامية**، مكتبة دار جدة، ط١، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

٨٣- القصـــار، عبد العزيز خليفة، تحوّل المؤسســـات المالية التقليدية إلـــى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

٨٤- قندوز، عبد الكريم أحمد، تحليل لمعوقات الصكوك بالمملكة العربية السعودية وأساليب تفعيلها: دراســة مقارنة لسوق الصكوك بالمملكة وســوق الصكوك بدول مجلس التعاون الخليجي، وســوق الصكوك الماليزية، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك ســعود، خلال الفترة ١٦- ١٧/ ٤ / ١٤٣٥هـ الموافق ١٦-١٧/ ٢ / ٢٠١٤م.

٨٥- القوائم المالية، بنك الجزيرة، من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٩م.

٨٦- الكاساني، علاء الدين، مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج٥، دار الكتاب العربي، بيروت. لبنان.

٨٧- كرســي سابك لدراسات الســواق المالية الإســلامية، النظام المالي الإســلامي: المبادئ والممارسات.

٨٨- اللاوي، عقبة عبد، متطلبات التحول نحو الاقتصاد الإسلامي بين المرتجى والمتاح: دراسة تحليلية لإشــكالية فجوات التنظير والتطبيق في الاقتصاد الإســلامي، أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي الجزائر.

٨٩- اللوزي، ســليمان ومهدي حسن ومدحت إبراهيم. إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، عمان- الأردن، ١٤١٨هـ.

٩٠- ليبر للأبحاث، تومسون رويترز، تقرير عن صناديق الاستثمار الإسلامية، ٢٠١٢م.

٩١- مجلة اتحاد المصارف العربية، معايير لجنة بازل الثانية، بيروت، لبنان، ص ٧، العدد (٥٨)، أبريل ٢٠٠٣م.

٩٢- مجلة الدراســات المالية والمصرفيــة، تخصيص رأس المــال وإدارة المخاطر، م٢، ع٣، ١٤١٤=١٩٩٤م.

٩٣- مجلس الخدمات المالية الإســلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية)، ديسمبر ٢٠٠٥م.

٩٤- مجموعة دلة البركة، ندوة البركة في الاقتصاد الإسلامي ١٩٨٢م، تونس.

٩٥- محمد، إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، المصارف الإسلامية كأحد النماذج التطبيقية المعاصرة للتحول نحو الاقتصاد الإسلامي وتحديات اتفاقية الجاتس، بنك أبو ظبي الإسلامي نموذجًا، أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والتشريعات المالية والضريبية كلية الشريعة والأنظمة بجامعة تبوك، المملكة العربية السعودية.

٩٦- المرطان، سعيد بن سعد، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، عام ٢٠٠٥م.

٩٧- المرطان، سعيد سعد، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي، ورقة مقدمة لندوة اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية، دولة الكويت، مايو ١٩٩٩م.

٩٨- المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي. جامعة الملك عبد العزيز، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠.

٩٩- المصري، رفيق يونس، التمويل الإسلامي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٣٣/ ٢٠١٢.

١٠٠- مصطفى، إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الاقتصاد الإسلامي الجامعة الأمريكية المفتوحة ٢٠٠٦م.

١٠١- معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

١٠٢- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، تعريف بالمعهد ضمن منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

١٠٣- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دورة إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية بالتعاون مع بنك السودان، الخرطوم، ١٧-٢٢/ ٨/ ٢٠٠٢م.

١٠٤- المعهد العالمي للفكر الإسلامي، موسوعة تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية، ج٦، القاهرة، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

١٠٥- مقابلات شخصية مع منسوبي بنك الجزيرة، إعداد فريق الدراسة.

١٠٦- **المنيع**، عبد الله بن سليمان، **ساما بحاجة إلى هيئة شرعية لمعالجة خلافات المصارف**، صحيفة الاقتصادية، العدد ٧٥٥٩، الأحد ٢٤ شعبان ١٤٣٥ هـ، الموافق ٢٢ يونيو ٢٠١٤م.

١٠٧- **المنيع**، عبد الله بن سليمان، **محاضرة في ندوة عن المصارف الإسلامية**، بنك الرياض في محافظة حفر الباطن، وصحيفة، الرياض، السعودية في عدد الثلاثاء، ٦ مايو ٢٠٠٨م.

١٠٨- **مؤتمر التحول إلى الخدمات المالية الإسلامية**، اللجنة الاستشارية لاستكمال الشريعة بالكويت، عام ٢٠٠٥م.

١٠٩- **المؤتمر الثالث والعشرون، الاقتصاد الإسلامي، الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحول**، كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر ٢٠١٥م.

١١٠- **المؤتمر الدولي للمالية الريادية، التحول للمالية الإسلامية، المقاربات والتحديات، أكتوبر ٢٠١٥**، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة ابن زهر، أغادير، المغرب، مختبر الأبحاث في ريادة الأعمال، التمويل والتدقيق بالشراكة مع الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل الإسلامي.

١١١- **موسوعة المملكة العربية السعودية**، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الاقتصاد والثروات الطبيعية البنوك والمصارف البنوك السعودية.

١١٢- **ناصر**، الغريب، **إدارة مخاطر التمويل، منشور في كتاب إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي، التقليدي والإسلامي**، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.

١١٣- **الناصر**، عادل، **ندوة بنك ساب مستقبل ونمو المصرفية الإسلامية**، منشورة في صحيفة الرياض العدد، ١٥٤٦٦ الخميس ٢٠ ذي القعدة ١٤٣١ هـ - ٢٨ اكتوبر ٢٠١٠م

١١٤- **نجاح أبو الفتوح، آثار استبعاد الفائدة على كفاءة تخصيص الموارد في التحول إلى اقتصاد إسلامي**، رسالة دكتوراه في جامعة الزقازيق، عام ١٩٩٤م.

١١٥- **النخالة**، منير فخري موسى، **مواجهة أهم المشكلات المحاسبية التي تلازم التحول للمنهج الإسلامي في قطاع التمويل المصرفي**، رسالة ماجستير بجامعة الملك عبد العزيز ١٩٨٩م.

١١٦- **ندوة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية**، الجمعية الفقهية بالقصيم.

١١٧- **نعمة**، نغم حسين، ورغد محمد نجم، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، الواقع والتحديات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٢)، العدد الثاني، ٢٠١٠م.

١١٨- النويران، ثامر علي، **ظاهرة تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، الآثار والمشكلات**، رسالة دكتوراه في اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

١١٩- هندي، منير إبراهيم، **أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، الأوراق المالية وصناديق الاستثمار**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

١٢٠- هندي، منير إبراهيم، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، الإسكندرية، منشأة المعارف. ١٩٩٩م.

١٢١- الهوامله، محمد علي، يوسف يونس، **معالم في طريق تحويل المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي، الكفايات والمبررات والتحديات**، بحث مقدم لمجلة البحث العلمي الإسلامي، لبنان، طرابلس، العدد (٢٦).

١٢٢- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، دار الميمان الرياض، ١٤٣٧هـ= ٢٠١٥م.

١٢٣- يوسف، رفعت فتحي متولي، **مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧** مجلة جامعة الزرقاء ٢٠١٩.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Ahmed. F.، & Hussainey. K. *(2015).* Conversion into Islamic Banks: Jurisprudence، Economic and AAOIFI Requirements. European Journal of Islamic Finance.

2- Analyses of Islamic bank's performance and strategy after the spin-off as Islamic full-fledged scheme in Indonesia. Dodik Siswantoro. *(2014).* Procedia-Social and Behavioral Sciences *164.*

3- Analyzing the Impact of Banking laws and Legislations on the Converting of Conventional Banks into Islamic in Libya. Abdalla، M. A.، Aziz، M. R.، & Johari، F. *(2015).* International Journal of Management and Applied Research، Vol. *2*، No. *4.*

4- Bank Indonesia Regulation Number: *11/15/*PBI/*2009* concerning Conversion of business Activities from Commercial Bank to Sharia Bank.

5- Banking Sector Performance Analysis of Islamic Banking: Some Evidence، BintawimSamar Saud.

6- Global Islamic Finance Education *2013* Gife *2013*.

7- Global Takaful Insights *2018* P*1*.

8- Global Trends in IslamicFinance and The Uk MarketPrilsaudi Arabia – Islamic Finance ReportSaudi Arabia.

9- Global Trends in Islamic.

10- Introducing Islamic Banks into Conventional Banking System *(2007)*. International Monetary Fund Working Papers، *1-26*.

11- Islamic Finance Development Report *2013* Thomson Reuters.

12- Islamic Finance in Oic Member Countries P*2* Oic Outlook Series May *2012*.

13- Islamic Financial Services Industry Stability Report *2019*.

14- Jeremi F. Taylor، The Foregotten Roots of Asset/Liability Management، The Bankers.

15- Knight، Frank H، Risk، Uncertainty and Profit، New York Hamper and Raw.

16- Law No.*21/2008* issued by Bank of Indonesia.

17- Magazine May-June *1994*.

18- Problems and Issues in Transformation from Conventional Banking to Islamic Banking: Literature Review for the Need of a Comprehensive Framework for a Smooth Change. Rafay، A.، & Sadiq، R. *(2015)*. City University Research Journal، *5(2)*، *315-326*.

19- Shariah Requirements for conventional banks، Sheikh Nizam Yaquby، Bahrain.

20- State Bank of Pakistan Guidelines *(2010)*. Criteria for Conversion of Conventional Banking Branches into Islamic Banking Branches.

21- The Effects of Shariah Compliance Announcement towards Stock Price Changes in Malaysia. Yazi، E.، Morni، F.، & Imm، S. S. *(2015)*. Journal of Economics، Business and Management، Vol. *3*، No. *11*.

22- The Islamization of the Economy and the Development of Islamic Banking in Pakistan Mehboob UL-Hassan. *(2007)*. Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies.

23- The obstacles facing conversion process from conventional banks to Islamic banking: A review of literature. Saaid، A.، & Shafii، Z. *(2013).* In The 5th Islamic economic conference، Malaysia.

24- The Oxford Illustrated Dictionary-Oxford UniversityPress - London.

25- Thomson Reuters Islamic Finance Development Report *2018.*

26- Thomson Reuters Zawyasukuk Perceptions and Forecast.

27- Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East*).* Farooq Salman Alani & Hisham Yaacob*1.* International Business Research; Vol. *5*، No. *12*; *2012*

28- Webster's Third New International Dictionary، Gc Ameriam Company - U.S.A.*1969.*

29- World Islamic Banking Competitiveness Report *2019.*

المواقع الإلكترونية:

1- http://units.imamu.edu.sa/colleges/Economics/profile/Pages/default.aspx

2- http://www.alarkan.com/Default.asp

3- http://www.argaam.com/article/articledetail/*4611614*

4- http://www.cma.org.sa/Ar/Pages/Investment_Funds.aspx

5- http://www.elgari.com/?p=*1459*

6- http://www.mep.gov.sa/themes/

7- http://www.mohe.gov.sa/ar/studyinside/GovernmentUniversities/Pages/default.aspx

8- http://www.sabic.com/corporate

9- http://www.sagia.gov.sa/ar/ D*1*E*7*DF3.beta?event=SwitchLanguage

10- http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/News*01042015*.aspx

11- http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news*07122016*b.aspx

12- http://www.tadawul.com.sa/wps/portal/!ut/p/c*0/04 95*

13- https://www.baj.com.sa/ar-sa/

14- https://www.mof.gov.sa/Arabic/Pages/Home.aspx

15- https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/pages/agencies/agencyDetails/AC*160*

بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

في سبيل نشر العلم والمعرفة ودعم الصناعة المصرفية الإسلامية؛ يهديكم بنك الجزيرة هذا الإصدار الذي يوثق تجربته العملية في رحلته للتحول إلى المالية الإسلامية.

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
نايف بن عبد الكريم العبد الكريم

تجربة بنك الجزيرة

في التحول إلى المالية الإسلامية

تجربة رائدة في مجال تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية ينقلها بنك الجزيرة إلى البنوك والمؤسسات المالية التقليدية الراغبة في التحول للمالية الإسلامية، وتمهد الطريق للمؤسسات المالية الأخرى كي تخطو بخطى ثابتة نحو التحول إلى المصرفية الإسلامية.

وقد عنت هذه الدراسة برصد تطور المالية الإسلامية، وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، والتعريف بالإطار الفلسفي والتطبيقي لصناعة المالية الإسلامية واستشراف مستقبلها، مع التركيز على دراسة تجربة بنك الجزيرة في التحول للمالية الإسلامية وتحليلها، وعرض مراحلها وطرقها، والتحديات التي واجهت هذه التجربة، وكيفية التغلب عليها وتجاوزها، وملامح الإفادة من هذه التجربة، واستشراف المستقبل المأمول من ورائها.

والمؤمل أن تسهم نتائج هذه الدراسة في إفادة البنوك والمؤسسات المالية التقليدية الراغبة في التحول إلى المالية الإسلامية، وأن تكون الدراسة عونًا للباحثين والمراكز البحثية في التعرف على المعلومات المستجدة في هذا المجال.

الناشر

ISBN 978-603-8181-94-2

بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

دار الميمان للنشر والتوزيع
Info@DarAlMaiman.com
www.DarAlMaiman.com
DarAlMaiman